الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العملي
جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي–
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور الوظيفة المالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول عل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطلبة:

- غفران مـــــــزوار
- مسعودة بن بـداري
- صبرينة لمقـــــــدم
- شيماء معيـــــوه

إشراف الأستاذ الدكتور :

ربيع بوصبيع العايش

أعضاء لجنة المناقشة

د. بغداد بنين	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	رئيس اللجنة
د. ربيع بوصبيع العايش	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مقررا ومشرفا
د. تجاني مُحَّد العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

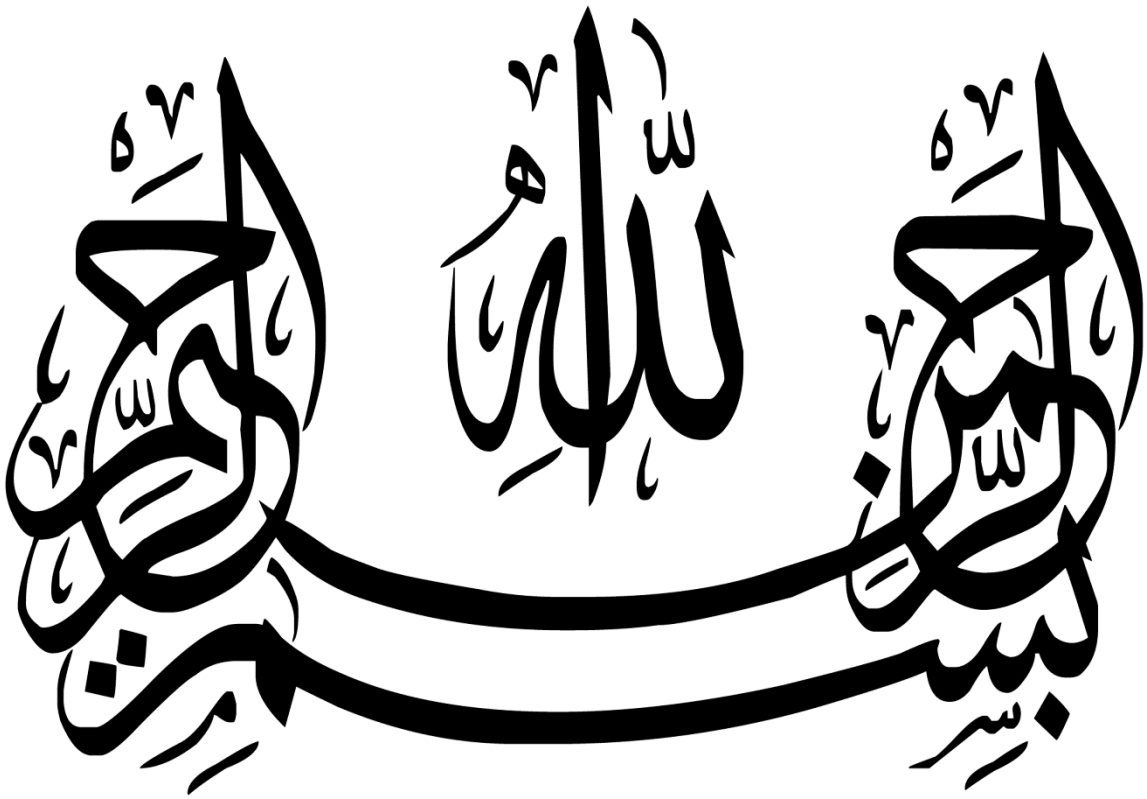
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات أنه وفقنا في دراستنا وانجاز

هذا العمل الذي نتمى ان يكون في المستوى المطلوب، أنه لمن دواعي السرور ونحن على وشك

تقديم هذا العمل ان نقدم تشكراتنا الخاصة الى المشرف " ربيع بوصبيع العايش " لقبوله الإشراف

على هذا العمل وتوجيهه لنا، كما ان لاننسى ان نتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة الرواد لصناعة والخدمات كما نشكر كل الأساتذة الذين درسونا ووجهونا الى طريق النجاح والتفوق وفي الأخير

نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة.

إهداء

اشكر الله عز وجل منحنا العقل وأنعم علينا العلم وهدانا نوره وألهمنا الصبر ويسر لنا دروبنا

ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع

ولان شكر الناس من شكر الله اهدي عملي هنا إلى:

الى من أعزنا الله بطاعتهما وكرمهما في كتابه العزيز بقوله" ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما"

الى من جعلت الجنة تحت قدميها الى التي أكستني الدفئ والحنان بين ذراعيها، الى التي تعلمت لأجلي أن تسهر الليالي الى ينبوع الحب والحنان الى التي غمرتني بدعواتها عقب كل صلاة

الى التي ينحني القلم لذكرها " أمي الغالية " أطال الله في عمرها

الى ستري وعوني وصاحب الفضل في حياتي الى من رسم لي معالم النجاح " أبي الغالي"

أطال الله في عمره وأبقاه تاج فوق رؤوسنا

الى مصابيح دروبي وشموع حياتي، الى من نشأت وترعرعت بينهم وقاسموني همومي واحزاني

"اخوتي" و اخواتي"

والى كل الأهل والأقارب

وإلى الاصدقاء الذين جمعتنا أيام لجامعة كنا غرباء وأصبحان أعز

الاصدقاء ستبقى ذكراكم محفورة بالاذهان

الى كل طلبة دفعة السنة ثانية إدارة أعمال

مسعودة

اهدي ثمرة هذا العمل الى من كلله الله بالهبة والوقار الى من علمي العطاء بدون انتظار

الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى من أشعل مصباح عقلي وكان لي مرشد من انتظر أن يرى

فلذة كبده متخرجة أبي العزيز حفظه الله وأطاله في عمره

الى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحناها بلسم جراحي الى التي تنتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم الحلوة والمرة أخواتي

إلى كل من ساندني ودعمني أهدي إليهم جميعا ثمرة جهدي.

غفران

اهدي ثمرة جهدي هذه الى حبيبي وشفيعي ﷺ

كما اهدي ثمرة جهدي هذه الي من قال فيهما الرحمن:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

الى من تاهت الكلمات والحروف وفي وصفها، الى من كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها ،الى

منبع الحنان "أمي الغالية" أدام الله صحتها ورعاها.

الى من تعب وكد من أجلي السنين الطوال ومن زرع في قلبي حب العلم وأوصلني الى هذا المقام " ابي الغالي"

كما اهدي هذا العمل الى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء

والى كل من ساندني ومد لي يد العون في مسيرتي العلمية

صبرينة

الى من رعتني بعينيها وكستني بعطفها وحنانها الى أحب الناس إلى قلبي
حفظها الله
وأبقاها تاجا فوق رأسي أمي الحبيبة
الى من أحسن تربيتي وكان لي دائما عونا وسندا أطال الله بعمره والدي
العزيز
الى جميع اخوتي واخواتي الأعزاء
الى أساتذتي وأهل الفضل علي غمروني بالحب والتقدير والنصيحة
والتوجيه والارشاد
الى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع
سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

شيماء

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى إبراز دور الوظيفة المالية في تحقيق أهداف المؤسسة، لتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، اعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة، باستخدام أدوات التحليل المالي ومؤشرات المالية حيث تم التوصل الجانب النظري للدراسة اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على دراسة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة الرواد لصناعة والخدمات.

وقمنا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي للوصول الى أهداف هذه الدراسة

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ إن التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة؛
- ✓ حققت المؤسسة خزينة صافية اجمالية خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة؛
- ✓ اثر الرافعة المالية ظهر بشكل سالب خلال فترة الدراسة وبالتالي نوصي المؤسسة الاعتماد على نفس الطريقة التركيب المالي والاعتماد على تمويل بالأموال الخاصة.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة المالية، التحليل المالي، القوائم المالية.

Résume de l’étude :

L'étude visait à mettre en évidence le rôle de la fonction financière dans l'atteinte des objectifs de l'institution.Pour atteindre les objectifs de cette étude et répondre à ses questions, nous nous sommes appuyés sur la collecte d'informations sur l'analyse financière à travers l'analyse des états financiers de l'institution, à l'aide de d'outils d'analyse et d'indicateurs financiers, où le volet théorique de l'étude a été atteint, comme pour le volet pratique, basé sur une étude analytique de la situation financière de la Corporation Al-Rowad pour l'industrie et les services.

Nous avons utilisé la méthode descriptive et analytique pour atteindre les objectifs de cette étude

L’étude a conclu un ensemble de résultats dont les plus importants sont:

 L'analyse financière est d'une grande importance dans l'organisation, par le rôle effectif qu'elle joue dans la détermination des forces et des faiblesses de l'institution؛

 L'institution a réalisé une trésorerie nette totale au cours de la période d'étude, ce qui indique la bonne position de l'institution؛

 L'effet de levier financier est apparu négativement au cours de la période d'étude, et nous recommandons donc à l'institution de s'appuyer sur la même méthode de structure financière et de s'appuyer sur un financement avec des fonds privés.

Mots clés : fonction financière, analyse financière, états financiers.

الفهـــــارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الاشكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
مقدمة	أ
الفصل الأول:	
الاطار النظري المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية	
تمهيد:	**08**
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	**09**
المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات المؤسسة الاقتصادية	**09**
الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	**09**
الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	**11**
المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية	**14**
المبحث الثاني: أساسيات حول الوظيفة المالية	**16**
المطلب الأول: مفهوم وأسس الوظيفة المالية	**16**
الفرع الأول: مفهوم الوظيفة المالية	**16**
الفرع الثاني: أسس الوظيفة المالية	**18**
المطلب الثاني: حدود الوظيفة المالية	**19**
الفرع الأول: نطاق عمل الوظيفة المالية	**19**
الفرع الثاني: مهام الوظيفة المالية	**20**
خلاصة الفصل:	**22**

الفصل الثاني:	
الوظيفة المالية و أهداف المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد:	**24**
المبحث الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية	**25**
المطلب الأول: البقاء (تحقيق السيولة)	**25**
المطلب الثاني: النمو (تحقيق الارباح)	**26**
المبحث الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالوظيفة المالية	**30**
المطلب الأول: السيولة وتحليل الهيكل المالي	**30**
الفرع الأول: مفهوم السيولة	**30**
الفرع الثاني: تحليل الهيكل المالي	**39**
المطلب الثاني: الربحية وتكوين الثروة في المؤسسة	**54**
الفرع الأول: مفهوم الربحية	**55**
الفرع الثاني: تكوين الثروة في المؤسسة	**62**
المطلب الثالث: تحليل المردوديات و أثر الرافعة المالية	**70**
الفرع الأول: تحليل المردوديات	**70**
الفرع الثاني: أثر الرافعة المالية	**74**
خلاصة الفصل	**82**
الفصل الثالث:	
دراسة حالة لوضعية مؤسسة الرواد للصناعة و الخدمات	
تمهيد:	**84**
المبحث الأول: تقديم عام لشركة الرواد للصناعة و الخدمات ذ م م.	**85**
المطلب الأول: التعريف بشركة الرواد للصناعة والخدمات ذ م م.	**85**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة	**87**
المطلب الثالث: العملية الإنتاجية في الشركة	**90**
المبحث الثاني: التحليل الوضعية المالية لمؤسسة الرواد لصناعة والخدمات	**94**
المطلب الاول: إعداد الميزانيات المالية وتحليلها للمؤسسة الرواد للصناعة و الخدمات	**94**
المطلب الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة للسنوات الخمسة وتحليلها	**99**
المطلب الثالث: تحليل النسب المرتبطة بجدول حسابات النتائج لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات	**106**

خلاصة الفصل	**113**
خاتمة	**115**
قائمة المراجع	**118**
الملاحق	

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2 –1): بناء الميزانية المالية	41
الجدول رقم (2 –2) : مكونات الميزانية المالية المختصرة	42
الجدول رقم (2 –3): يمثل نسب السيولة	44
الجدول رقم (2–4): نموذج بناء الميزانية الوظيفية	47
الجدول رقم: (2 –5) يوضح شكل الميزانية الوظيفية المختصرة	47
والجدول رقم (2 –6): يوضح جدول حسابات النتائج	64
الجدول(2 –7): جدول يمثل النسب المرتبطة بالنتائج.	69
الجدول رقم (3–1) : توزيع العمال وعددهم في الشركة لسنة 2014.	90
الجدول رقم (3–2): الميزانية المالية المختصرة وتحليلها لسنة 2016	94
الجدول رقم(3–3): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2017	95
الجدول رقم (3–4): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2018	96
الجدول رقم(3–5): إعداد الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2019	97
الجدول رقم (3–6): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2020	98
الجدول رقم(3–7): رأس المال العامل السيولة FR_L لسنوات الخمسة للمؤسسة	99
الجدول رقم(3–8): الميزانية الوظيفية لسنة 2016	99
الجدول رقم(3–9)الميزانية الوظيفية لسنة 2017	101
الجدول رقم(3–10): الميزاينة الوظيفية لسنة 2018	102
الجدول رقم(3–11): الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة2019	103
الجدول رقم(3–12): الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2020	104
الجدول رقم(3– 13): مؤشرات التوازن المالي الوظيفي للمؤسسة لسنوات الحمسة	105
الجدول رقم(3– 14): يوضح نسب المشتقة من جدول الحسابات النتائج لسنوات الخمسة للمؤسسة	112

فهرس الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(2–1): القوى الخمسة لبورت	27
الشكل رقم (2 –2): انخفاض الخزينة	52
الشكل رقم (2 –3): العوامل المؤثرة على ربحية الشركة	62
الشكل رقم(2 –4) : تمثل تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزيع الثورة المولدة عنه	75
الشكل رقم(2 –5) : يمثل أثر الرافعة	76
الشكل(3 –1): دائرة نسبية تمثل مساحة الشركة	86
الشكل رقم (3 –2) : الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة	88
الشكل (3–3): توزيع عمال شركة الرواد حسب المصالح والأقسام	90
الشكل رقم(3–4): مرحلة الإنتاج لشركة الرواد للصناعة و الخدمات	93

قائمة الملاحق

عنوان الملحق
الملحق رقم 01 : جدول الاصول لسنة 2016
الملحق رقم 02 : جدول الخصوم لسنة 2016
الملحق رقم 03 : جدول حسابات النتائج 2016
الملحق رقم 04 : جدول الاصول لسنة 2017
الملحق رقم 05 : جدول الخصوم لسنة 2017
الملحق رقم 06 : جدول حسابات النتائج 2017
الملحق رقم 07 : جدول الاصول لسنة 2018
الملحق رقم 08 : جدول الخصوم لسنة 2018
الملحق رقم 09 : جدول حسابات النتائج 2018
الملحق رقم 10 : جدول الاصول لسنة 2019
الملحق رقم 11 : جدول الخصوم لسنة 2019
الملحق رقم 12 : جدول حسابات النتائج 2019
الملحق رقم 13 : جدول الاصول لسنة 2020
الملحق رقم 14 : جدول الخصوم لسنة 2020
الملحق رقم 15 : جدول حسابات النتائج 2020

مقدمـــــــــــة

تمهيد

حظيت المؤسسة الاقتصادية في السنوات الماضية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين خاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها ويرجع سبب تعاظم أهميتها إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن حسن إدارتها تخطيطا وتنظيما وتوجيها ومراقبة حيث يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها

تمارس المؤسسة وظائف متعددة ومتنوعة إلا أن الوظيفة المالية تعتبر أبرزها فهي وظيفة في غاية الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي إذ تحدد مستقبل المؤسسة ومدى استمراريتها وهيكلها المالي لأنها تلعب الدور الحاسم في نجاحها، حيث تكمن أهمية الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية في البقاء عن طريق الربح والنمو

حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف المسطرة لابد لها من معرفة وضعيتها المالية من خلال استعمالها لمختلف الوسائل، ومن أهمها التحليل المالي الذي يعتبر جدا هام من مواضيع الإدارة المالية، فعملية التحليل المالي لا تقتصر على تحليل المراكز المالية فحسب وإنما تهدف إلى ضرورة ممارسة النشاط يتلاءم مع إمكانياتها باستخدام أدوات التحليل المالي ويساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة بالاعتماد على نتائج الذي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسة من اجل تقديم صورة متكاملة عن نشاطها.

أولا– الإشكالية الرئيسية للدراسة:

من خلال هذا التقديم تتبلور معالم إشكاليتنا الرئيسية في السؤال المحوري التالي:

ما هو دور الوظيفة المالية في تحقيق أهداف المؤسسة، والمتعلقة اساسا بهدفي البقاء والنمو؟

وانطلاقا من السؤال المطروح وبغرض الإلمام بالموضوع الذي سنعرضه وجب تحليله إلى الأسئلة الفرعية كالتالي:

1– ما المقصود بالوظيفة المالية ؟ وما هي الأهداف التي ترغب المؤسسة في تحقيقها من خلالها؟

2– كيف تحقق الوظيفة المالية هدفي السيولة والنمو بإتباع قواعد التحليل المالي، وما علاقة هذين الهدفين بالأهداف النهائية للمؤسسة ؟

3– كيف تساهم الوظيفة المالية من خلال أدوات التحليل المالي في الكشف عن نقاط الضعف والقوة المتعلقة بخلق الثروة فيها؟

4- هل يساهم اختيار مصادر التمويل في تحسين المردودية المالية في المؤسسة، وبالتالي زيادة الطلب على اصولها المؤدي الى تحقيق هدف النمو؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

1- تلعب الوظيفة المالية الدور الاساسي والفعال في المؤسسة الاقتصادية

2- تحقق الوظيفة المالية هدف السيولة بإتباع قواعد التحليل المالي عن طريق تحليل المالي الكلاسيكي والوظيفي

3- تساهم الوظيفة المالية في الكشف عن نقاط الضعف وذلك بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

4- اختيار مصادر التمويل يساهم في تحسين المردودية المالية بواسطة تحليل أثر الرافعة المالية

ثالثا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1- إظهار أهمية الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية في تغطية احتياجاتها المالية

2- إبراز مختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كونه أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها

3- الموضوع الذي ندرسه يخدم مجال تخصصنا إدارة الأعمال

رابعا- أهداف الدراسة:

ويمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1- محاولة إبراز أساسيات ودور الوظيفة المالية

2- معرفة الوضعية المالية الحقيقية لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات بواسطة التحليل المالي

3- تحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية نشاط المؤسسة

4- معرفة أهم القوائم المالية المستخدمة

خامسا- المنهج المستخدم في الدراسة:

1- المنهج الوصفي: تم اعتماده في الجانب النظري وهذا من اجل توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة واستيعابها وفهمها

2- المنهج التحليلي: تم اعتماده في الجانب التطبيقي وهذا من اجل إسقاط ما تناوله الجانب النظري عن طريق تحليل القوائم المالية بواسطة المؤشرات والنسب المالية

سادسا-أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

1-. الكتب المتخصصة في مجال موضوع الدراسة

2-. الأطروحات والرسائل الجامعية

3-. المحاضرات ومجلات ومقالات علمية

4- مراجع أجنبية

5-. القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

6-. برنامج EXCEL

سابعا-حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: اقتصرت دراستنا في مؤسسة (شركة) الرواد للصناعة والخدمات ببلدية كونين ولاية الوادي

2- الحدود الزمانية : تم إجراء دراسة حالة على هذه المؤسسة خلال الفترة الممتدة على مدى خمس سنوات من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020

ثامنا-هيكل الدراسة:

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بدأنا بمقدمة عامة و فصليين نظريين وفصل تطبيقي وانتهت بخاتمة حيث:

1- الفصل الأول: في حين قسم هذا الفصل إلى مبحثين تناول الأول ماهية المؤسسة الاقتصادية وتصنيفاتها واهم وظائفها، فيما خصصنا الثاني لدراسة الوظيفة المالية وأهميتها في المؤسسة الاقتصادية وبيان دورها فيها

2- الفصل الثاني: وأيضا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين فتناولنا في الأول أهداف المؤسسة الاقتصادية والثاني عن أهداف المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالوظيفة المالية

3- الفصل الثالث: فقد تجلى هذا الفصل حول إجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات وذلك بتحليل قوائمها المالية لخمس سنوات سابقة 2016 /2017/ 2018/ 2019 / 2020 بواسطة المؤشرات والنسب المالية

تاسعا-الدراسات السابقة

1- دراسة أحلام بوطاروس، ياسمين نابتي **دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مؤسسة مطاحن مرمورة قالمة مذكرة تخرج ماستر في علوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، حيث تسعى كل مؤسسة إلى محاولة البحث عن مصدر تمويل المناسب لها والذي يحافظ على توازنها وبقائها ويتمحور كل ذلك حول الوظيفة المالية وذلك باعتمادها على العوامل المحددة لنوع التمويل لتحقيق مردودية عالية .

وتحضي المردودية بأهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية كونها تمثل مقياس لكفاءة التسيير في المؤسسة وتعني حسن تسيير موارد الإستغلال. وقد تعرضنا الى دراستنا التطبيقية الى كفاءة مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" وتبين لنا ضعفها في ادارة الوظيفة المالية كونها لم تحقق مردودية خلال سنوات الدراسة (2013-2015).

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج:

- ✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الظروف التي تمر بيها.
- ✓ تحليل الميزانية المالية هو أحد الأدوات المهمة التي تمكن من الحصول على المعلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة للميزانية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولاتها.
- ✓ تسمح المردودية بقياس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها أي مدى قدرتها على تحقيق مردود مالي من خلال الأصول أو الأموال المستثمرة والمتاحة لديها حيث سمح لنا قياس مردودية مؤسسة مطاحن مرمورة "قالمة" باكتشاف أن المؤسسة ليست لها كفاءة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

نلاحظ أن الباحثة المت بكل النقاط التي ذكرتها في البحث سواء على الجانب النظري أو التطبيقي وكانت بصورة مختصرة ومفيدة وهذه النقطة ايجابية في دراستنا.

2- دراسة ركيبي فوزية، **دور الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها ـ سور الغزلان ـ مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة

تهدف الدراسة إلى معرفة الوظيفة المالية التي بموجبها تحديد احتياجاتها المالية في المؤسسة والسعي إلى توفيرها في انسب الأوقات وأحسن الظروف مراعية في ذلك أحسن وسائل التمويل إذ تعتبر المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج:

- ✓ معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية لتمويل استثماراتها من أجل تخفيف العبء على خزينتها.
- ✓ لا تلجأ المؤسسة الى تمويل خارجي إلا عند الضرورة الحتمية.

نلاحظ أن من خلال الدراسة السابق للباحثة أنها ركزت في دراستها على وسائل الذاتية للتمويل أما في دراستنا اعتمدنا في تحليل وضعية المؤسسة على أدوات التحليل المالي.

3- دراسة تارقة عائشة و عبدي الله وردة، **تقنيات التسيير الخزينة وانعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة انتاج الكهرباء وحدة ادرار للفترة (2014-2017)**، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة احمد دراية، أدرار.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الوضع الذي تنعكس فيه تقنيات تسيير الخزينة على ربحية المؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة في شركة انتاج الكهرباء وحدة أدرار، ولمعالجة الموضوع تم الاعتماد على المقابلة وتحليل الوثائق، وخلصت الدراسة الى أن المؤسسة غير متوازنة ماليا.

هذا بالإضافة الى تقنيات تسيير الخزينة المعتمدة من طرف المؤسسة ليست فعالة الأمر الذي أثر على مهمة تسيير الخزينة حيث انعكست سلبا على ربحيتها.

توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج:

- ✓ من خلال النتائج المتوصل اليها نجد أن المؤسسة متذبذبة في توازنها المالي، حيث حققت رأس مال عامل واحتياج رأس مال عامل سالبين من خلال فترة الدراسة، بينما حققت نتائج موجبة في الخزينة مدى ثلاث سنوات الأخيرة رغم سلبية رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل أما في سنة 2014 فكانت سالبة.

- ✓ وفي الأخير من خلال دراستنا هذه لمؤسسة انتاج الكهرباء وحدة أدرار تبين بأنها لا تولي اهتماما كبيرا لجانب الربحية وهذا باعتبارها واحدة من مؤسسة عمومية وطنية والدولة هي التي تتحكم في ربحيتها.

تميزت دراستنا على عن الدراسات السابقة كوننا تطرقنا الى مؤسسة الرواد لصناعة والخدمات التي تهتم بالجانب الربحية لأنها مؤسسة خاصة اما مؤسسة انتاج الكهرباء لا تولي اهتماما كبيرا بالربحية باعتبارها مؤسسة عمومية.

4– دراسة ربيع نوي والسعيد بن قانة **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال أدوات التحليل التحليل المالي، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2014–2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وابراز تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال ادوات التحليل المالي ومعرفة ادائها اذا كان جيد ام لا و اسقاطها على المؤسسة الجزائرية تمثلت في مجمع صيدال .

اعتمدنا خلال الدراسة هذه على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري و المنهج التحليلي يتمثل في دراسة الحالة لتحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي وفق التحليل المالي الكلاسيكي و التحليل المالي الوظيفي، أظهرت النتائج ضرورة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال أدوات التحليل المالي .

توصلت هذه الدراسة إلى عدة النتائج :

- ✓ إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات؛ يقوم تقييم الاداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة و للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية ؛
- ✓ ضرورة تقييم الاداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ من خلال تقييم الاداء بواسطة التحليل المالي الكلاسيكي وجدنا أن رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل و الخزينة الصافية موجبة وهذا ما يحقق شروط التوازن المالي؛
- ✓ وجدنا من خلال النسب المالية أن الحالة المالية لمجمع صيدال جيدة و مقبولة لكن هناك زيادة و نقصان في القيم .

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن الباحث ألم بكل النقاط التي ذكرها في البحث سواء على الجانب النظري أو التطبيقي وكانت بصورة مختصرة ومفيدة وهذه النقطة ايجابية في دراستنا.

الفصل الأول:

الاطار النظري المفاهيمي للمؤسسة الاقتصادية والوظيفة المالية

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة كونها تعبر عن العلاقات الاجتماعية فهي توفر مستوى معيشي أفضل من تقديم خدمات ومنتجات ولذلك تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي واستمرار يته، تعد الوظيفة المالية أساسية وهامة في المؤسسة لذا لابد من تسليط الضوء عليها كونها قادرة على تقديم فعالية نشاط المؤسسة ومن ثم التنبؤ بالآفاق المستقبلية. إذ تتطلب مهارات وكفاءات خاصة وتعاون وثيقة بين الإدارات المالية الاخرى، كما يمكن تصور مدى الصعوبات التي تواجهها الادارة المالية في القيام بوظيفتها على اكمل وجه، فهي تقوم على مد الوظائف الاخرى في المؤسسة بالوسائل المالية التي تحتاج اليها لتحقيق اهدافها

ومن هذا المنطق يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الاول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: اساسيات حول الوظيفة المالية

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

كانت المؤسسة ولا تزال القلب النابض في الحياة الاقتصادية وباعتبارها العنصر الفعال والنشيط فيها، لما تقوم به من عمليات وما تحتله من مكانة متميزة داخل المجتمع الاقتصادي، إضافة إلى ما تقوم به وما تحتاجه من وسائل مادية ومالية وبشرية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مجموعة من النقاط التي نعرض فيها مفهوم المؤسسة الاقتصادية وكذلك إلى معايير تصنيفها وأهم وظائفها المختلفة لها لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم وتصنيفات المؤسسة الاقتصادية

سنتطرق إلى النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

على ضوء الأهمية التي تحضي بها المؤسسة من طرف جميع الجوانب المحيطة بها إذ تعتبر النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

إن عملية إعطاء تعريف موحد وجامع وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة وقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية وذلك بسبب عدة اعتبارات أو ما يسمى بالأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد نذكر منها: [1]

1- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في أساليب تنظيمها وتسييرها وفي أشكالها القانونية

2- اتساع وتنوع نشاطات المؤسسة الاقتصادية بسبب التطور التكنولوجي وذلك بظهور عدة قطاعات ونشاطات جديدة، وظهور مؤسسات تقوم بعدة نشاطات مختلفة في آن واحد، وفي أماكن متباعدة من العالم كما هو عليه الحال في الشركات المتعددة الجنسيات.

3- اختلاف الايدولوجيات والمدارس الفكرية الاقتصادية، حيث تختلف نظرة المؤسسة في الفكر الاشتراكي عنها في الفكر الرأسمالي مثلا.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي– الإدارة المالية** – دروس وتطبيقات – الطبعة 1، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 27.

وفيما يلي ندرج التعاريف الشاملة الخاصة بها:

تعرف المؤسسة على أنها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية و المالية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف موجهة للبيع وهذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية وجداول والمؤشرات. [1]

وتعرف أنها " اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين ضمن شروط تختف تبعاً لمكان وجود مؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج (لعوامل الإنتاج) بواسطة تدفقات نقدية حقيقة وأخرى معنوية، وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد، إذ تتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق و الكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".[2]

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص يمكن طرحها كما يلي:

1- – التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها قد تكون أهداف تتعلق بكمية ونوعية الإنتاج، أو تحقيق رقم أعمال معين ...الخ؛

2- – القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛3

3- – المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج؛

4- – المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛

5- – خاصية الهيكلة الملائمة هذه الخاصية تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤوليات واتخاذ القرارات والعلاقة بين الوظائف والأقسام الملائمة والفعالية مما يساعد على تحقيق الأهداف والأداء الجيد والحسن للمؤسسة.4

---

[1] العربي دغموش، **محاضرات في اقتصاد المؤسسة**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 3.

[2] عواطف ماموني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، 2019/2018 ص 29.

[3] اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998، ص11-10.

[4] عمر صخر، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص 27-26.

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها فقد يكون من الضروري تصنيفها لثلاثة معايير أساسية مختلفة

اولا– تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

يمكن تصنيف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

1– المؤسسات الخاصة: وتتفرع إلى: [1]

1–1 المؤسسات الفردية: نعني بالمؤسسات الفردية المؤسسات الاقتصادية هي التي يمتلكها شخص طبيعي واحد.

1–2 الشركات: نقصد بالشركات المؤسسات الاقتصادية التي تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل واحد منهم بتقديم حصة عينية أو نقدية، وقد صنف القانون التجاري الجزائري الشركات إلى:

✓ **شركات الأشخاص:** تسمح شركات الأشخاص بتجميع رؤوس أموال اكبر، وبالتالي امتلاك أكبر حصة للنشاط الاقتصادي، ويمكن اعتبار شركات الأشخاص نتاج لعدد من المؤسسات الفردية.

ولقد صنف القانون التجاري الجزائري شركات الأشخاص إلى:

- شركة التضامن
- شركة التوصية
- شركة المحاصة

✓ **شركات الأموال:** في هذا النوع من الشركات، يتحمل الشركاء المسؤولية في حدود مساهمتهم أو حصصهم من رأس المال، ولها عدة أشكال من بينها:

- شركة الأسهم SPA
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL
- شركة الشخص الوحيد EURL

[1] بن عمارة عبد الحميد و زكرياء علي واخرون، **تحليل الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير جامعة حمه لخضر، الوادي، 2008-2007، ص 11-10.

2- المؤسسات العمومية: هي مؤسسات نعود ملكيتها للقطاع العام ولا يحق للمسؤولين عن بيعها أو التصرف فيها إلا بموافقة الدولة، ويمكن التمييز ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية:

2-1 مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري: تتمتع بالشخصية القانونية وتنشط في ميدان لأسواق المنافسة، حيث تقوم هذه المؤسسات بتقديم منتجات للسوق وفي نفس الوقت تؤدي خدمة عمومية، مع التمييز بوجود طاقة إنتاجية موحدة.

2-2 مؤسسات عمومية اقتصادية: هي مؤسسات تتمتع بالاستقلالية، تنظيمها وتسيرها بواسطة مجلس إدارة وتتميز بالمنافسة فيما بينها وكذا الحرية فيما يخص تسيير أموالها كما تنص عليها النصوص القانونية.

2-3 مؤسسات عمومية محلية: تتمثل في المؤسسات التي تنشط على المستوى المحلي ونجدها غالبا في قطاع الخدمات.

3- المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.[1]

ثانيا-تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

يعتبر من أكثر المعايير شيوعا، إذ توجد عدة مؤشرات التي على أساسها تترتب المؤسسات منها: رقم الأعمال، القيمة المضافة، رأس المال، عدد العمال.

حيث أن هذا الأخير يعتبر العنصر الأكثر أهمية في توضيح الكفاءة والفعالية الاقتصادية للمؤسسة عن باقي العناصر حيث يتم تصنيف المؤسسات وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

1- المؤسسات المصغرة: يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 10، وتعود ملكيتها لعائلة أو لشخص واحد وهو المسؤول الأول والأخير عن نتاجها أو أدائها، وغالبا ما ينشط هذا النوع من المؤسسات في المجال الحرفي، التجارة، الزراعة.[2]

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويكون عدد عمالها أقل من 500عامل وتصنف إلى:

2-1 مؤسسات صغيرة: والتي تستخدم من 10 إلى 199 عامل

2-2 مؤسسات متوسطة: والتي تستخدم من200 إلى 499 عامل[3]

---

[1] احمد طرطار، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 15.

[2] بوشوشة هبة، **أثر تطبيق نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008، ص10.

[3] بوشوشة هبة، **مرجع سابق**، ص63.

3- المؤسسات الكبيرة: وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 500 عامل، ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص، ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة منها ما يلي:

3-1 المجمع: عبارة عن مجموعة مؤسسات تربطها علاقة مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم، ومثال ذلك في الجزائر: مجمع الرياض، مجمع صيدال ...الخ.

3-2 المؤسسات متعددة الجنسيات: هي عبارة عن مؤسسات عابرة للقارات ولا تعترف بالحدود الجغرافية، حيث تقيم وحدات إنتاجية في العديد من البلدان، متبعة في ذلك سياسات وإستراتجيات عالمية، هذه الأخيرة تختلف من مؤسسة لأخرى، ونذكر من هذه الإستراتيجيات:

- ✓ **إستراتيجية تخفيض التكاليف:** وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر يد عاملة رخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها.
- ✓ **توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي: من** خلال إنشاء هذه الوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة، وهو ما يجنبها الحواجز الجمركية.[1]

ثالثا-التصنيف حسب المعيار الاقتصادي (النشاط)

ويمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفق هذا المعيار إلى ثلاث قطاعات و هي:

1-المؤسسات الصناعية: وهي المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، وتتمثل في مجموعة المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات توجه إلى الاستهلاك النهائي أو منتجات وسيطيه.[2]

2-المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط الزراعي فتعمل على رفع إنتاجية الأراضي و استصلاحها وتربية الحيوانات والدواجن، وتهتم بإنتاج الخيرات الحيوانية والنباتية.

3-المؤسسات الخدمية: وهي المؤسسات التي تهتم بتوفير كل ما يحتاجه من خدمات لتضمن رفاهية الزبائن، بصفة أخرى تعمل على راحة المجتمع كمؤسسات النقل، الصحة، البريد والمواصلات ...الخ [3]

---

[1] مليكة زغيب، **أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 1998-1997، ص09.

[2] زوق سهام، **استخدام السلاسل الزمنية في ايجاد القيم المستقبلية لمبيعات المؤسسة اقتصادية**، مذكرة ماجستير علوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2009ص 20.

[3] مُحَّد عبان واخرون، **دور التحليل المالي في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، معهد علوم التسيير التخصص مالية، المركز الجامعي، الوادي، 2006 /2007، ص 11-10.

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة مجموعة وظائف التي تكتسي أهمية بالغة للقيام بنشاطها تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وبتكاملها وتواجدها في وقت واحد تشكل العصب الجوهري للمؤسسة الاقتصادية وتتمثل في: [1]

1. الوظيفة التموينية:

يعتبر التموين من الوظائف التي ينطلق بها مختلف عمليات ونشاطات المؤسسة، ويعتبر كمجموعة من المهام والعمليات تعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة.

ومن هذا التعريف يتضح لنا وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين: مهمة الشراء، مهمة التخزين.

2. الوظيفة الإنتاجية:

يعتبر الإنتاج الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقائها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية، وبالتالي فإنه يستمر مادامت الحاجة الإنسانية قائمة.

ويمكن تعريفها بأنها"عملية إنتاج المنفعة أو المنافع التي يقام بها العمل من أجل خلقها وبيعها كوسيلة لتحقيق الربح".

3. الوظيفة الإدارية:

تسعى الإدارة العليا للمؤسسة للوصول إلى الأهداف المسطرة، ولبلوغ هذه الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التنظيم، القيادة، التوجيه، والاتصال، الرقابة والعمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي حتما إلى تحقيق النجاح لها.

تعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة (الإدارة) على التخطيط.

4. الوظيفة المالية:

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة، فالمؤسسة لا تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق.

[1] محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 20-21.

وتعرف الوظيفة المالية على أنها" مجموعة من المهام والعمليات، التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، بعد تحديد التي نريدها من الأموال من خلال برامجها و خططها الاستثمارية".

5. الوظيفة التسويقية:

يعد التسويق من المفاهيم التي استقطبت انتباه واهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين خلال العقود السابقة، إذ تقوم الوظيفة التسويقية على المزج بين أربعة عناصر أساسية وهي كالآتي: السلعة، التسعير، التوزيع، الترويج .

ويعرف التسويق على أنه" مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، ما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر ربح لها".

6. وظيفة الموارد البشرية:

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة، فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق... ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد.

وتعرف وظيفة إدارة الموارد البشرية على أنها" مجموع النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية".[1]

[1] محمد السعيد الهادي، **مرجع سابق**، ص 21.

المبحث الثاني: أساسيات حول الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة، وكغيرها من المفاهيم وقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطورا ملحوظا، حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها أما حديثا فأصبح مفهوم الوظيفة المالية يعني بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية، اتخاذ القرارات الخاصة بالمصادر التحويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها وفي هذا السياق سنقوم بعرض بعض التعاريف للوظيفة المالية وأهدافها وحدودها الوظيفة.

لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم وأسس الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة ان تقوم بنشاطها من إنتاج او تسويق او غيرها من الوظائف الأخرى دون توفر الأموال اللازمة لتمويل اوجه النشاط المتنوعة.

الفرع الأول: مفهوم الوظيفة المالية

مع تطورها بدأت الوظيفة المالية تأخذ مفهوما أكثر اتساعا، وأهميتها لا تقتصر على مجرد الحصول على الأموال اللازمة بل يتعد ذلك الى الاستخدام الأمثل لهذه الاموال.

أولا– تعريف الوظيفة المالية:

1– تعريف الوظيفة المالية يطرح مشاكل عديدة تبرز على مستوى النظرية أكثر ما تبرز على المستوى التطبيقي لتسيير المنظمات، ونذكر فيما يلي أهم التعاريف للوظيفة المالية.

2– الوظيفة المالية هي مجموعة من المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، يعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال ومن خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها والحاجات اليومية.[1]

3– تعرف الوظيفة المالية كذلك على أنها مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.[2]

---

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، **مرجع سابق**، ص63.

[2] علاقة فاطمة، **دور التحليل المالي في التشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015/2014، ص 24-23.

4- يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها النشاط الاداري أو الوظيفة الادارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة وإنتاجية عالية والوفاء بالتزاماتها المستحقة في المواعيد المحددة.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة المهام والأنشطة المسؤول عن قرارات التمويل والاستثمار والتصرف في العوائد المحققة بطريقة مثلى وتسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الوظائف الأخرى على تطوير المؤسسة واستمراريتها.[2]

ثانيا-خصائص الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة وتمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي: [3]

1- أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي.

2- أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط إنتاج جديد ذو تكلفة عالية ومولت شراء هذا الخط أو جزءا منه بالدين، ولم تستطع الوفاء بديونها فإن هذا سيعرض بقاءها واستمراريتها للخطر أو الفناء.

3- أن اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم لشركة ولا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.

4- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء وإصلاحها ويعرض الشركة للخطر.

5- أما ما يميز الوظيفة المالية بشكل خاص يتمثل فيما يلي:

6- التغلغل في جميع أجه نشاط المؤسسة حيث يصعب تصور المنظمة بأداء مهامها أو تحقيق أهدافها بمعزل عن الاحتياجات المالية.

7- بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاقتراض أو الاستثمار تعتبر قرارات استثمارية.

8- القرارات المالية قرارات ملزمة من المؤسسة في غالبية الأحوال.

---

[1] أحلام بوطاروس و ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص04.

[2] علاقة فاطمة، **مرجع سابق**، ص24.

[3] عواطف ماموني، **مرجع سابق**، ص 36-35.

ثالثا–أهمية الوظيفة المالية

تظهر أهمية الوظيفة المالية من خلال حاجة المؤسسة لضمان بقاءها في ظل ما يفرضه عليها المحيط من قيود، ذلك من خلال تضمنه الوظيفة المالية من توازن مالي يسمح لها بمواصلة نشاطها، وتعد الوظيفة المالية ركيزة أساسية للمؤسسة من حيث كون القرارات المالية سواء كانت تمويلية أو استثمارية أو متعلقة بالإنفاق كلها لها أثارها على المؤسسة، والتي قد تكون وخيمة العواقب على المؤسسة فقرارات التمويل تحتاج للمفاضلة عن طريق احتساب تكلفة التمويل وكذلك القدرة على قراءة الشروط المصاحبة لكل مصدر، والقرارات الاستثمارية تكون مبنية على حساب المخاطر، العوائد، في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

إن نقص التمويل وعدم كفايته يؤدي إلى ضياع الفرص الاستثمارية واختلال التوازنات المالية على مستوى الميزانية يؤثر على الصحة المالية للمؤسسة، وعليه فإن الوظيفة المالية يجب أن يتم إشراكها في كل القرارات، ويمكن القول أن أهمية هذه الوظيفة غالبا ما يرتبط بحجم المؤسسة أي كلما زادا حجم المؤسسة واتسع نشاطها كلما أصبحت الحاجة ملحة أكثر لوجود وظيفة مالية مستقلة تضطلع بالشؤون المالية على مستوى المؤسسة.[1]

الفرع الثاني: أسس الوظيفة المالية

تلعب الوظيفة المالية دورا هاما في نجاح المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال علاقتها الوطيدة بالوظائف الأخرى كوظيفة الإنتاج ووظيفة الموارد البشرية وغيرها.

أولا: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى: [2]

إن أي قرار تتخذه الإدارة في المؤسسة يترجم إلى قرار مالي وبما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة للممارسة على مستوى الإدارات المختلفة فإنه لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن وظيفة الإنتاج، أو وظيفة الموارد البشرية، أو أي نشاط أخر في المؤسسة .

1- علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الإنتاج:

إن أي قرار يتعلق بالإنتاج لابد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقا في سبيل ذلك، كما أن له أثار هامة على التدفقات النقدية في المدى القصير والمدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة التدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للإنتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل،

[1] جميل احمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1980، ص8-7.

[2] زياد سليم رمضان، **أساسيات في الإدارة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الرابعة، 1997، ص 20 .

فقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة حجم النقد الداخل إلى المؤسسة، وذلك إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة وبيعها أو تم توسع مجال الإنتاج .

2- علاقة الوظيفة المالية بوظيفة التسويق:

إن أي قرار في حقل التسويق له أبعاد مالية في المدى القصير وفي المدى الطويل، فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوبا فيه ويؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المؤسسة أما دوره في المدى البعيد فأمر غير مؤكد فإذا كانت الحملة الإعلامية ناجحة مثلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل في المؤسسة.

3- علاقة الوظيفة المالية بوظيفة الموارد البشرية :

لا تختلف وظيفة الموارد البشرية عن سابقاتها من الوظائف فعند القيام ببرنامج تدريبي للعمال مثلا من إنجاز أعمال معينة، فإن ذلك سيؤدي في المدى القصير إلى تدفق نقدي إلى خارج المؤسسة على شكل مصاريف مختلفة واللازمة للقيام بهذا البرنامج، أما في حالة المدى الطويل فإن كان البرنامج ناجحا فإنه سيؤتي بثماره على شكل زيادة التدفق النقدي.

المطلب الثاني: حدود الوظيفة المالية

اذا ان الوظيفة المالية أحد اهم الوظائف في نشاط المؤسسة و موضوع التحليل المالي أحد ركائز هذه الوظيفة يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف استثمارها.

الفرع الأول: نطاق عمل الوظيفة المالية

يمكن تلخيص نطاق عمل الوظيفة المالية منفصلة عن الجوانب المتعلقة بالمحاسبة في مجموعة من القرارات المهمة: [1]

1- قرارات الاستثمار: قرارات الاستثمار في المؤسسة مبنية على الدراسات التي تجريها الوظيفة المالية وأي خطأ في الموازنة بين الإيراد المتوقع وحجم المخاطر سيعود بعواقب وخيمة على المؤسسة وقد تنتهي بها للإفلاس.

2- قرارات التمويل : قرار التمويل متعلق بكيفية تحديد التوليفة المثلى التي يمكن أن تعتمدها المؤسسة في تلبية احتياجاتها من الأموال، وذلك بأقل التكاليف وأفضل الشروط.

3- قرارات التوزيع: هذا العنصر متعلق بمقدار الأرباح المراد توزيعه، والأسس التي اعتمد عليها في تحديد نسبة التوزيعات، وقرار التوزيع له أثاره على سياسات التمويل في المؤسسة حيث أنه كلما زادت نسبة التوزيعات قل الاعتماد على التمويل الذاتي.

[1] محفوظ جودة، حسن الزعبي، ياسر المنصور، **منظمات الأعمال المفاهيم و الوظائف**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 7-8.

الفرع الثاني: مهام الوظيفة المالية

الوظيفة المالية هي مجموعة من المهام التي في توفير الموارد المالية وكيفية استخدامها حيث تسعى في مجموعها بالبحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة وذلك بد تحديد الحاجات التمويلية من خلال برامجها وخططها الاستثمارية وكذا برامج تحويلها وتمثل مهام الوظيفة المالية في كل من:

1- التخطيط المالي:

يركز التخطيط المالي على عملية الحصول على الأموال من مصدرها المختلفة بأقل التكاليف وأيسر الشروط كما يركز على كيفية استثمار هذه الأموال بما يحقق أعلى العوائد للمنشأة بأقل المخاطر.

فالتخطيط المالي عبارة عن الجهود المبذولة في سبيل الحصول إلى الخطة المالية التي بموجبها للتنفيذ لذلك فإن عملية التخطيط المالي لابد أن تتضمن التالي: [1]

- ✓ تحديد الأهداف
- ✓ تحديد وتحليل البدائل التمويلية والاستثمارية المتاحة
- ✓ اختيار البديل الأفضل
- ✓ توقع ما سوف يكون عليه الحال في المستقبل

2- التنظيم المالي:

يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي، ويختلف الهيكل التنظيمي لوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعا لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.[2]

3- الرقابة المالية:

وظيفة الرقابة المالية هي عبارة عن مجهود إنساني يتم وفق خطوات معينة للوقوف على مدى اتفاق ما تم تنفذه وما هو مخطط له وتصحيح الأخطاء والانحرافات في حالة وجودها.

---

[1] شطى فاطمة، **دور الموازنة التقديرية كأداة للتخطيط المالي في إدارة المخاطر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص 3.

[2] ركيبي فوزية، **الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011/2010، ص30.

لذلك تعتبر الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات إلى جانب مهام أخرى.[1]

4- التحفيز المالي:

التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية.[2]

ثالثا: دور الوظيفة المالية

يمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية كالآتي : [3]

- ✓ ضمان تمويل لمختلف نشاطات المؤسسة، خاصة بالقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل؛
- ✓ وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
- ✓ مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
- ✓ تحسين التسيير المالي للمؤسسة بالاعتماد على جملة من الوثائق والتي نذكر منها:
  - مخطط التمويل التنبئي.
  - الموازنة التقديرية.....إلخ، ومن أجل أداء حسن من مهام سالفة الذكر يتوجب على القائمين على هذه الوظيفة الربط أو التوفيق بين الدور وأهداف الوظيفة المالية.
- ✓ مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل ولناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط خاصة في ما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة ووضع سياسة توزيع الارباح والسياسة المالية ..إلخ.

[1] خطاب موسى ساعد و طيباوي مداني، **دور الرقابة المالية في تحسين مالية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017، ص 6.

[2] ركيبي فوزية، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] عواطف ماموني، **مرجع سابق**، ص 38.

خلاصة الفصل:

إن أهمية ودور الوظيفة المالية جعلتها من الوظائف الأساسية في المؤسسة وأصبحت تحتل مكانة هامة في الهيكل التنظيمي الإداري في المؤسسة بحيث تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة، كما تعتمد على عدة وسائل من التقنيات التسيير الخاصة بالتحليل المالي الذي يقدم صورة عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة والسياسات المتبعة في اتخاذ القرارات في أوقاتها المناسبة، بالإضافة إلى كونها الوظيفة المسؤولية عن اختيار أحسن مصدر للتموين والذي يحقق اقل تكلفة واقل عائد ممكن.

الفصل الثاني:

الوظيفة المالية و أهداف المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية نحو تحقيق الربح والعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتطوير العمل من خلال طرق محددة باختيار اهداف واسس وضعتها المؤسسة لتحقيق بقاءها، حيث يعتبر التحليل المالي من اهم ادوات التي تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، ومن اجل تقييم وضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من اجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنه من نتائج سلبية، حيث يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتباره وسيلة سهلة الاستعمال، تمكن من اعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

ومن هذا المنطق يتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالوظيفة المالية

المبحث الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى منشئ المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف حيث تتجلى أهداف المؤسسة الاقتصادية على حسب الاقتصاديين و المسيرين في ثلاث، الربح، البقاء، النمو.

المطلب الأول: البقاء (تحقيق السيولة)

هومن بين الأهداف التي قد تحافظ عليها المؤسسة لضمان نشاطها والتمسك بمكانتها هو من واجبات إدارة التسويق فهيا حقيقة لبد أن تدركها ولكي تساهم بفعالية في تحقيق استمرارية المؤسسة يجب عليها القيام بوظيفتين

المطلب الثاني: النمو (تحقيق الارباح)

يعتبر النمو وظيفة استراتيجية وفعالة في المؤسسة الاقتصادية كونه نتيجة لقراراتها الاستراتيجية سواء خارجية سواء خارجية أو داخلية، بعيدة أو قصير المدى ومن ثم فالنمو في المؤسسة يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور والتوسع بذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات التمويل وغيرها من السياسات المهمة التي تتحكم في سيرورة المؤسسة.

أولا: تعريف النمو:

تعددت تعاريف النمو بتطور الزمن والظروف الاقتصادية وبحسب نظرة كل اقتصادي فيما يلي البعض من هذه التعاريف: [1]

1- يعرف النمو بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر في حجم المؤسسة ويترتب عنه تعدد معايير قياس الحجم فيمكن تعريف النمو على أنه ارتفاع في حجم المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة يمكن ان تكون طويلة أو قصيرة، كما أن النمو ظاهرة نسبية تقاس بمعدل ارتفاع الحجم خلال فترة زمنية ومقارنة وهذا المعدل مع المؤسسات المنافسة.

2- كما يعرف على أنه تحسين في قدرات النظام حتى يستجيب للبيئة في تحقيق أهداف محددة وهو التوسع في أنشطة وأعمال المؤسسة

النمو هو ناتج في الزيادة في الطلب التي تؤدي الى الزيادة في المبيعات التي تمكن من الاستثمار في وسائل انتاج إضافية وهناك معيارين لقياسه: معيار التشغيل ومعيار المبيعات وهما جدا مرتبطين ببعضهما.

ثانيا: أهمية النمو

1- يمكن المؤسسة من الاستمرارية والبقاء وتقوية مركزها ومكانتها في السوق بين الأطراف المنافسة.

2- المؤسسة التي تعرف نمو يمكنها أن تتكيف بشكل أفضل مع متطلبات الزبائن.

3- يمكن المؤسسة من تلبية حاجياتها ويمكنها من تحقيق أهدافها.

4- إستراتجية النمو تطور كفاءات جديدة وتقلص من مدة التعلم وتسمح بالتصدي للمنافسة بفضل تخفيض التكاليف الناتجة عن اقتصاديات الحجم.

5- تحقيق مستويات عالية لأداء المؤسسة الاقتصادية.

[1] أسماء محبوبي ومريم أحمد هرقة، **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018، ص 17-18.

ثالثا: نماذج النمو

التوجه الطبيعي لكل مؤسسة، هو أن تكبر، هذه الضرورة العضوية، تم ترجمتها بعبارة مالية وهي تعظيم الثورة، فالنمو هو ظاهرة متعددة الأبعاد، يعود بالفائدة على المؤسسة والمجتمع وللوصول الى هذا النمو هناك اتجاهين أو نموذجين أساسين: [1]

نموذج النمو الداخلي وبعدة الوسيلة الطبيعية للتطوير والتنمية ويعيد على القدرات الذاتية للمؤسسة أما النموذج الثاني فهو نموج الخارجي فهو غير منتظم ويتحقق بتحويل حقوق الملكية أو بالتحالف مع منظمات اخرى.

1 – النمو الخارجي: نموذج لتسريع النمو

النمو الخارجي هو خيار إستراتيجي، يتمثل في أن المؤسسة تشتري أو تتحالف مع منظمات أخرى وتؤدي الى تجميع كلي أو جزئي لهذه المؤسسات وتكون هذه المؤسسات إما متنافسة وهذا يعني أن الغرض من التحالف هو التخصص وإما أن تكون المؤسسات ذات أنشطتها في مجالات مختلفة وهنا يكون الغرض من التحالف هو"التنويع" ويمنح النمو الخارجي إمكانية اكتساب مهنة أو حرفة جديدة بسرعة واكتشاف مهارات معينة أو تخصص صناعي أو تجاري من أجل تحقيق أهداف جديدة لتقدم .وكذا فإن التحالف مع منظمات أخرى صناعية أو تجارية أنتج ظاهرة التركيز والتي تعني تجميع الموارد الإنتاجية للمنظمات المتحالفة مهما كانت الإمكانيات والطرق وهذا يزيد وينمي من القوة التفاوضية للمنظمات المتحالفة إزاء زبائنها وكذا ازاء مورديها وعموما يمكننا القول بأن التركيز يمكن المؤسسة من التصدي للقوى الخمسة للمنافسة التي وضعها مايكل بورتر وفق الشكل التالي :

الشكل(2–1): القوى الخمسة لبورت

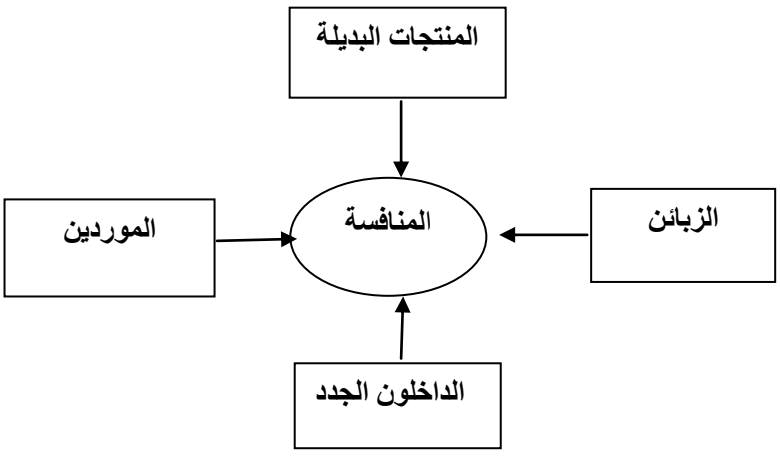

المصدر: من اعداد الطلبة

[1] كحيحة اكرم، **دور استراتجية النمو الداخلي كخيار في تحسين أداء المؤسسة من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 38- 39.

في هذا الشكل يبين مايكل بورتر أنه بصفة عامة أن كل مؤسسة تتواجد في السوق هي مهددة بخمسة قوى: المنافسون الموجودون في السوق، الداخلون الجدد الراغبون في انتاج نفس المنتجات البديلة التي قد تعرض المنتجات التي تعرض المنتجات التي تنتجها المؤسسة ضف إلى هذا، القوة التفوقية للموردين الذين يوفرون لها المواد الأولية القوة التفاوضية لزبائن الذين يقتنون منتجاتها، ولنمو الخارجي مثله النمو الداخلي مزايا وعيوب نوردها فيما يلي: [1]

أ–مزايا النمو الخارجي: يقدم النمو الخارجي عدة مزايا:

- ✓ تنويع المنتجات بشكل أكبر.
- ✓ اظهار أثر التآزر(la Synergie).
- ✓ النمو الخارجي لا يزيد من العرض الإجمالي.
- ✓ رد فعل ضعيف من طرف المنافسين، لأن النمو يكون سريعا ولا يعطي لهم الوقت لذلك.

ب– عيوب النمو الخارجي

- ✓ ثقافة المؤسسة تصبح مهددة بدخول قيم غريبة عنها.
- ✓ عدم تكييف القطاع أو السوق المستهدف مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- ✓ صعوبة إدماج مؤسسة جديدة في المجموعة.
- ✓ مخاطر حدوث أثر تآزر سلبي(Synergie negative)

2– النمو الداخلي: النموذج الطبيعي لتطوير

النمو الداخلي يعتمد على الاستثمارات الداخلية وتطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسة دون أن تلجأ الى التحالف مع منظمات اخرى وقد يتم هذا بفتح ورشات إنتاج إضافية لدعم النشاط الحالي أو انشاء وحدات أخرى تهتم بتنظيم أنشطة جديدة. كما قد يمس التطوير أيضا قدرات أخرى للمؤسسة كقدرات البحث والتطوير ويرمي الى تشغيل الطاقة الكامنة للمؤسسة لكي تتطور وتكتسب مهارات جديدة، ان الزيادة في الوسائل المادية والبشرية داخل المؤسسة هي النتيجة العادية لتسيير فعال وفاعل، فهي تؤدي الى توسيع في وسائل الإنتاج ومن جهة أخرى تكون ممولة من خلال تمويل ذاتي(اهتلاكات، مؤونات، احتياطات) وتكون مدعمة بتمويل خارجي أحيانا، وذلك عن طريق ديون طويلة الأجل إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

[1] كحيحة اكرم، مرجع سبق ذكره، ص 39–40.

رابعا: مقومات نمو المؤسسة:

يوجد العديد من العوامل التي تساعد المؤسسة على النمو، ويمكن تصنيفها الى عوامل داخلية وخارجية: [1]

1- العوامل الداخلية: وهي عوامل تقع داخل المؤسسة، من بينها:

الفريق الاداري: فخبرة افراد الفريق الاداري، ومعرفتهم بمهنة المؤسسة له الأثر الكبير في نمو المؤسسة، واختيار الشكل الملائم.

الأموال: فتوفر الموارد المالية، سواء على شكل سيولة أو علاقات جيدة مع المؤسسات المالية، من شأنه ان يدعم النمو في المؤسسة.

الكفاءة التنظيمية: وتتمثل في اختيار النموذج الاقتصادي الملائم: الاستراتيجية والهياكل، نموذج الإدارة، الاجراءات التنظيمية بالإضافة الى قدرة المؤسسة على التعلم التنظيمي وغيرها من الممارسات الادارية تعتبر عوامل مباشرة لنمو.

التخطيط والمرونة: حيث يشكل التخطيط والمرونة، خصائص المؤسسات النامية.

كفاءة الموارد البشرية: فنقص الكفاءات البشرية، غالبا ما يكون أحد العوائق الأساسية لنمو السريع، وذلك لما يمثل العنصر البشري من أهمية داخل المؤسسة، وبتالي فتوظيف كفاءات فردية محددة من شأنه ان يساعد على نمو المؤسسة.

2-.العوامل الخارجية: وهي عوامل تقع خارج المؤسسة من بينها:

- ✓ البيئة العامة: فظهور فرص في البيئة العامة للمؤسسة، كإطلاق الحكومة لبرنامج تدعيمي لفائدة المؤسسات الوطنية، واتفاقات دولية، لتسهيل الاستثمار في الخارج وغيرها تعتبر محفزات خارجية لنمو المؤسسة .
- ✓ السوق: وهو يمثل البيئة الخاصة للمؤسسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ظهور شرائح سوقية غير مشبعة من السوق قد يكون حافزا لنمو المؤسسة، من اجل تلبية رغباتهم، كما أن ضعف مورد قد يكون حافز للسيطرة على سوقه.

[1] لعجالي عادل، **دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات نمو المؤسسة**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 47.

المبحث الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بالوظيفة المالية

بعتبر التحليل المالي عملية مهمة جدا بالنسبة لعدة فئات، بحيث تسعى كل واحدة منها إلى تحقيق أهدافها وذلك بالحصول على أجوبة للتساؤلات التي تمس مصالحها، عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها باستخدام أدوات التحليل المالي من بينها تحليل الهيكل المالي وتحليل نتائج المؤسسة وتقييم المردودية، حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: السيولة وتحليل الهيكل المالي

يتضمن هذا المطلب مفاهيم حولة السيولة وتحليل الهيكل المالي.

الفرع الأول: مفهوم السيولة

تعتبر السيولة المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، والعمود الفقري للمشاريع الاقتصادية والتنمية، ويعد موضوع السيولة في ضل الأزمة الحالية من أهم الموضوعات التي أولى لها الاقتصاديون العناية القصوى.

أولا: تعريف السيولة

تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة سواء كانت المتوقعة منها والغير متوقعة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعات وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية.[1]

وعرفت أيضا على أنها توفير النقدية الكافية والملائمة لمقابلة التزامات المؤسسة ودفعها في مواعيدها، وتعبر عن سهولة تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسائر ضمن النشاط الطبيعي للمؤسسة.

السيولة هي الاحتفاظ بالنقدية المناسبة والكافية لتغطية الاحتياجات اليومية والوفاء بالالتزامات المالية المتوقعة منها والغير المتوقعة في مواعيد استحقاقها لتجنب حدوث عجز في النقدية.[2]

ثانيا: أهمية السيولة

تظهر أهمية السيولة من خلال أثرها على كل وظائف المؤسسة، وباعتبار أن كل العمليات القانونية والإنتاجية وكذا التجارية الخاصة بالحيازة ونشاط المؤسسة تترجم في الأخير بتدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج، ومما لا شك فيه أن توفر السيولة يحقق العديد من المزايا للمؤسسة، من بينها: [3]

- ✓ الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتفادي خطر الإفلاس؛

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط 2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص23.

[2] محمد طنيب ومحمد عبيدات، **الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 61.

[3] Jossettepeyarad ،Analyse finanvier ،librairieVuibert ،paris ،1999 ،p ،201.

- ✓ مواجهة الانحرافات غير المنتظرة في التدفقات النقدية؛
- ✓ تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها، فالمتعاملين تضمن لهم السيولة تسديد حقوقهم لقاء الخدمات التي قدموها للمؤسسة، والمقرضين تضمن لهم تسديد أقساط الدين والفوائد؛
- ✓ مواجهة الأزمات عند وقوعها؛
- ✓ المرونة في اختيار مصدر الحصول على الأموال لأن توفر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين، فالسيولة عبارة عن هامش أمان؛
- ✓ إمكانية الحصول على خصومات مالية من الموردين لقاء تعجيل الدفع.

ثالثا: نسب السيولة

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا(الأصول المتداولة).

يمكن تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها العاجلة، ولقياس نسب السيولة يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي: [1]

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة، لتغطية متطلبات الدائنين قصيرة الأجل، وذلك بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة.

وتسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن النسبة بين الأصول المتداولة، والخصوم المتداولة وهما مكونات رأس المال العامل.

هذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة والغير جاهزة، لذلك يمكن النظر الى هذه النسبة على أنها مقياسا كميا وليس نوعيا.

ومن الجدير بالذكر أن النسبة المرتفعة لتداول (السيولة) لا تعني بالضرورة بأن المنشأة تمتلك نقدا جاهز لتلبية احتياجاتها، فإذا لم تتمكن المنشأة من بيع ما لديها من مخزون، وإنها غير قادرة على تحصيل حساباتها المدينة بالوقت المحدد، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور نسبة تداول مرتفعة إلا أنها غير مرضية، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

[1] نسيمة بلحاج، **أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص 5.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول الى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداول- المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر هذه النسبة مشابهة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة، وبتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها (1: 1) كهدف مقبول لهذه النسبة، لأن المؤسسات مع نسب أقل من الواحد الصحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا عن المخزون السلعي، مثل محلات التجزئة.

ويتم استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة، لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعان إلى التحول لنقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى وفي حالة التصفية، وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه.

3- نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقدية):

تعتبر هذه النسبة مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها النقدية قصيرة الأجل في لحظة زمنية، وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المنشأة سيولة وهي النقدية وذلك في علاقاتها بالتزامات المنشأة قصير الأجل وتحسب كما يلي: [1]

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

[1] نسيمة بلحاج، **مرجع سابق**، ص6.

أو بعلاقة أخرى:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها من السوق.

ويفضل أن تكون هذه النسبة (1 :1) حيث ارتفاعها عن هذه النسبة يعني أن المؤسسة لديها سيولة كافية لتغطية خصومها المتداولة، أما في حالة انخفاضها عن النسبة السابقة يعني أن المؤسسة غير قادرة على دفع التزاماتها قصيرة الآجل، لذلك سوف تلجأ إلى تسييل بعض الأصول المتداولة الأخرى.

رابعا: أهداف السيولة

يحقق توافر السيولة العديد من الأهداف تتمثل فيما يلي: [1]

تؤدي الإدارة الجيدة للسيولة إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها؛

1- تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتجية بجانب الربحية لضمان بقاء المؤسسة واستمراريتها ونموها

2- التأكد من مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛

3- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، مع ما قد يجلبه من سلبيات؛

4- تجنب المؤسسة اللجوء الاضطراري للاقتراض من مؤسسات أخرى؛

5- تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها أيضا؛

6- مواجهة الانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية ومواجهة الأزمات عند وقوعها؛

7- المرونة في الخيار لأن توافر السيولة لدى المؤسسة يمكنها من البحث عن المصدر الأفضل عندما ترغب في الحصول عليه دون أن تكون مقيدة بمصدر معين؛

[1] منيرة كسري، **التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة لتقييم الأداء المالي المؤسسة**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2011، ص26.

8- القدرة على استغلال الفرص وعلى مواجهة متطلبات النمو؛

9- المحافظة على استمرار المؤسسة في أداء وظيفتها على أحسن وجه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.

خامسا: العوامل المؤثرة على السيولة

تلعب السيولة دورا بارزا في تحديد وضعية المؤسسة غير أنها تتأثر بعدة عوامل قد تكون داخلية أو خارجية، وتتعرض لكتلة من المشاكل التي يرتبط حدوثها بعدة أسباب يتوجب حلها بعدة طرق.

1- العوامل الخارجية: إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المؤسسات تكون إمكانية تأثير مثل هذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة والأخرى وهي: [1]

- ✓ شروط الدفع القانوني
- ✓ القواعد الناظمة للعقود
- ✓ تحديد أسعار الصرف والفائدة
- ✓ استخدامات الربح

وهنا فإن إدارة مهمة إدارة المؤسسة أن تقوم باستغلال هذه العوامل على السيولة.

2- العوامل الداخلية: وتصنف إلى: [2]

- ✓ عوامل التأثير على حركات النقود
- ✓ عوامل التأثير على المخصصات أو الأصول المالية
- ✓ إن تلك العوامل تشمل المدخلات والمخرجات الإجمالية من البضائع والحسابات وجميع الوقائع التي تسري في المصنع وتؤثر على السيولة وهي:
- ✓ مبلغ الإيرادات النقدية التي تزيد من النقدية مثال ذلك البيع والقبض والإعانات والاستثمارات المؤقتة؛
- ✓ مبلغ المصروفات النقدية التي تزيد من النقدية مثال ذلك البيع والقبض والإعانات والاستشارات المؤقتة؛
- ✓ مبلغ المصروفات النقدية التي تنقص النقدية مثال ذلك الدفع والشراء والتكاليف الأخرى؛
- ✓ زمن حدوث الإيرادات والمصروفات، بحيث أن درجة السيولة تتحدد حسب سرعة دوران رأس المال؛
- ✓ الغرض من المصروفات والإيرادات.

سادسا: مخاطر السيولة

إن نقص السيولة على مستوى المؤسسة يؤدي إلى خطر العسر المالي الذي بدوره يؤدي إلى خطر الإفلاس

[1] كنجو عبدو كنجو وابراهيم وهبي فهد، **الإدارة المالية**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص199.

[2] كنجو عبود كنجو وابراهيم وهبي فهد، **مرجع سابق**، ص 200 .

1- العسر المالي:

يعتبر عكس السيولة ويعني عدم توفر المؤسسة على النقدية اللازمة لسداد التزاماتها في مواعيدها وبالتالي عدم إمكانية مواجهة الحالات الطارئة التي تعترضها، والعسر المالي نوعان:

1-1 العسر المالي الفني:

وهو الدرجة البسيطة من العسر المالي، ويحدث هذا العسر عندما لا تتوفر لدى المؤسسة سيولة كافية لسداد التزاماتها في فترة معينة، ولكن المؤسسة تستطيع بعد ذلك تجاوز هذه المحنة وسداد التزاماتها إذا أعطيت الوقت الكافي لذلك

وفي هذه الحالة تكون الأصول المتداولة للمؤسسة أكبر من خصومها المتداولة، ولكنها تجد صعوبة في تحويل بعضها إلى سيولة جاهزة، حيث قد لا تتمكن في فترة من الفترات من بيع أو تحصيل الذمم وأوراق القبض، لذلك تجد صعوبة في سداد التزاماتها، ولكنها لو أعطيت فرصة إضافية فإنها تستطيع تحويل تلك الأصول إلى سيولة وسداد والتزامات.

فهذا العسر يدل على تدني الأصول النقدية قياسا إلى الخصوم المتداولة كما أن هناك صعوبة في تحويل الأصول المتداولة وغير النقدية إلى سيولة لذلك فإن هذا العسر لا يشكل خطرا حقيقيا، ولكن هذا العسر إذا تكرر فإنه يؤدي إلى فقدان المؤسسة لسمعتها الائتمانية والى عدم حصولها على التسهيلات الائتمانية مما يؤدي بها إلى العسر المالي الحقيقي.[1]

1- 2 العسر المالي الحقيقي:

وهو الدرجة الأخطر في العسر المالي ويحدث هذا العسر عندما لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها لو تم بيع تلك الأصول، ويصاحب العسر المالي الحقيقي عسر فني، أي مشكلة سيولة وعدم قدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة في مواعيدها ومن الصعب التغلب على مشكلة العسر المالي الحقيقي، لذا الكثير ما يقود هذا النوع من العسر إلى تصفية المنشأة، وخاصة عند إصرار الدائنين على الإسراع في تصفية المنشأة تقليلا لخسائرهم، لاعتقادهم أن مزيدا من الانتظار قد يجر عليهم خسائر أكبر .

2- الفشل المالي:

هناك من يستخدم الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المؤسسة بإشهار إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرون للإشارة إلى مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي، هناك أيضا من يطلق هذا المصطلح على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير.

[1] وفاء الشريف، مواجهة العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/2015، ص28 .

3- الإفلاس:

هو أن تعلن المؤسسة أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدائنين في وقت استحقاقها ويحدث الإفلاس كذلك عندما تعاني المؤسسة من عجز على مستوى خزينتها فتلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو مؤسسات مالية أخرى لمواعيد محددة لتتمكن من سداد التزاماتها الناجمة عن النشاط، وعندما يحين موعد سداد ديون القروض تجد المؤسسة نفسها لا تملك السيولة اللازمة للدفع حينها تعلن إفلاسها.[1]

سابعا: أسباب مشاكل السيولة

من أهم أسباب الرئيسية لوجود مشاكل في السيولة ما يلي: [2]

1- تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور مخططة؛

2- صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو التصريف؛

3- عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوبة للمنتجات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبتالي تدني الأسعار والإيرادات ؛

4- الإسراف في الأموال وارتفاع التكاليف وتراكم الخسائر؛

5- التركيز على الإنتاج وليس التسويق؛

6- بطء تحصيل مديونيات البيع الأجل؛

7- ضعف كفاءة الأداء والرقابة؛

8- الاختلاس والسرقة (تسرب أموال الشركة بشكل غير مشروع).

انطلاقا مما تقدم ينتج بما أن ضمان تخطيط عملية الإنتاج تشكل شرطا موضوعيا للسيولة والحفاظ عليها مبادئ وأخلاقيات الدفع.

ومن أجل استغلال الإمكانيات المتاحة في المؤسسة بشكل فعال فإنه من الضروري تنظيم الإيرادات والمصروفات ليس فقط في مقدار حدوثها وإنما أيضا في زمن حصولها بحيث توضع المبالغ النقدية الضرورية تحت التصرف عندما يكون هناك حاجة لها.

ثامنا: معالجة مشاكل السيولة

يمكن معالجة السيولة كما يلي[1]:

[1] وفاء الشريف، **مرجع سابق**، ص28.

[2] محمد السعيد عبد الهادي، المرجع السابق، ص90.

1- حل مشكلة السيولة عن طريق أساليب وطرق الدفع:

إن لحركة وأسلوب الدفع دورا هاما في تسهيل العمليات المادية والمالية التي تنشأ بين المؤسسات وهذا بتالي عملية الحصول على النقود أو عملية التسديد مما يساعد في تحسين وضع السيولة النقدية ويحل بعض مشاكل العسر المالي.

إن حركة أو طريقة الدفع هي تعبير عن حركة ودورة النقود من أجل تسديد ودفع الالتزامات.

إن الدفع يمكن أن يكون نقديا وغير نقدي مع العلم أن أسلوب الدفع غير النقدي هو الغالب في العلاقات المالية بين المؤسسات.

وفي أسلوب الدفع تأتي أهمية فترة الدفع أو الاستحقاق حيث يتأكد من خلالها الشاري من صحة الحساب وسلامة الصناعة وهناك أساليب مختلفة لدفع نذكر منها:

- ✓ أسلوب الشيكات: وهو أن تتعامل المؤسسة بالشيكات في سداد ديونها للموردين أو في تحصيل ديونها من العملاء
- ✓ أسلوب الاعتماد: ويخص المؤسسات التي تتعامل مع مؤسسات أخرى عن طريق البنوك، ويكون تسليم الوثائق الخاصة بالاتفاقية وتسليم الأموال من كل طرف من خلال البنك.

2- حل مشكلة السيولة عن طريق القروض:

تؤثر القروض تأثيرا مباشرا على استمرارية عملية الإنتاج وتشكل أداة هامة لدورة النقدية المستقرة .

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض

2-1 قروض الأصول الثابتة والطويلة الأجل:

حيث أن تأثيرها قليل على السيولة لكنها تقوم بتمويل الاستثمارات وتوسع عملية الإنتاج وهذا يزيد من الفعالية الإنتاجية والمالية في المؤسسة عندما تجلب الاستثمارات جدوى عالية، وهذا يحسن بتالي من الأرباح المستقبلية ويساعد على استخدام الأرباح في تسديد الالتزامات ومن هذه الزاوية يمكن حل مشكلة السيولة[2].

2-2 قروض الوسائل المتداولة القصيرة الأجل:

إن هذا النوع من القروض ذو تأثير مباشر على السيولة حيث يتم بغرض الحصول على النقدية ويزيد بالتالي من رأس المال العامل، ويعتبر الربح مصدرا لإعادة تسديد هذا القرض.

إن القرض يسرع دورة رأس المال ويضمن بذلك السيولة ونقصد هنا ليس الإنتاج فقط وإنما البيع أيضا إن القرض يسرع دورة رأس المال العامل، ويعتبر الربح مصدرا لإعادة تسديد هذا القرض

---

[1] رجاء براهيمية وسلمى بوحظيش، **دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين السيولة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص24.

[2] رجاء براهيمية وسلمى بوحظيش، مرجع سابق، ص 25.

إن القرض يسرع دورة رأس المال ويضمن بذلك السيولة ونقصد هنا ليس الإنتاج فقط وإنما البيع أيضا إن القرض يساعد في ارتفاع سرعة دوران رأس المال التي تشكل شرطا موضوعيا للاستخدام الفعال للوسائل المالية وهذا فإن المشروع يحتاج إلى رأس مال أقل إذا كانت السرعة أكبر، ويجب على المؤسسة أن تحاول التخفيض من وقت دورة رأس المال.

إن طبيعة وخصائص العمل وتنفيذ الخطط تترافق غالبا بصعوبات وعدم توافق في عملية الإنتاج، ومن أجل استمرارية الإنتاج يجب تجنب صعوبات الدفع لأن العمليات المالية يجب إلا تؤخر عملية الإنتاج، وهذا من مهام القرض، حيث يقوم بتغطية المصروفات وتحقيق الخطط وتجاوز الانحرافات التي يمكن إن تحصل وهنا يلعب المصرف دورا هاما، وذلك يجدر بالمؤسسة إقامة علاقات طيبة مع المصارف.

3- حل مشكلة السيولة عن طريق دوران النقدية و البضاعة:

قد يحصل لأسباب تقنية أو اقتصادية أن تلجأ المؤسسة لتخزين وذلك لأن تأمين المواد الخام أو المساعدة، وتشغيلها أو تجهيزها، وكذلك تصريف المنتجات والخدمات قد لا يحدث بسرعة كما هو مرغوب وإنما تمتد هذه العملية لفترة طويلة، وهذا يكون التخزين ضروريا من أجل استمرارية عملية الإنتاج

إذا كلتا الحالتين تخزي المبيعات أو المشتريات، يرتبط بشكل مباشر بالبيع أو الشراء، فتخزين المشتريات يؤثر بشكل سلبي على السيولة وخصوصا إذا كان التخزين بكميات كبيرة تفوق الحاجة الفعلية للمؤسسة في العملية الإنتاجية سيقلل من مستوى السيولة.

أما مخزون المبيعات (السلع تامة الصنع) فينشأ عندما لا يستطيع المشروع بيع السلع في المؤسسة وتبقى بذلك الإمكانيات المستثمرة في المخزون معطلة وبعيدة عن المنال بحيث لا يمكن أن توضع تحت التصرف إلا بعد عملية البيع ودخول قيمها النقدية وعلى هذا يمكن القول انه من خلال البيع يمكن تحسين وضع السيولة النقدية وبذلك يؤثر البيع النقدي بشكل ايجابي على السيولة.

4- حل مشكلة السيولة عن طريق الإجراءات الإدارية في النقدية:

هناك بعض الإجراءات المالية التي يمكن لإدارة المؤسسة أن تتركز على تنفيذها من أجل الحفاظ على السيولة وتفادي المشاكل التي قد يحدثها نقصاها من المستوى المطلوب، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- ✓ التأخر المؤقت لمواعيد الدفع
- ✓ تسبيق مواعيد الاستلام والقبض من خلال التشجيع على التسديد أو تحجيم عملية البيع الآجل وفرض غرامات وعقوبات على عدم التسديد وكذلك إتباع نظام فوائد التأخير.

✓ إن تحقيق السيولة يتطلب أيضا البيع النقدي أكثر من يتطلب البيع الآجل مع زيادة منح الائتمان تزداد الحاجة إلى النقدية وتظهر مشكلة السيولة النقدية هذا مع العلم أن زيادة الديون المعدومة ومصاريف الائتمان الأخرى تزداد بزيادة حجم الائتمان الممنوح وبتالي تتأثر المقدرة المالية للمؤسسة. [1]

✓ بيع بعض الأوراق المالية أو بعض الديون المسجلة للآخرين كما يمكن للمؤسسة أن تقوم ببعض الإجراءات المتعلقة بالمدينين والدائنين مثل:

- تسجيل و تحليل الذمم المدينة والدائنة بغية تسهيل عملية رقابتها؛
- إنذار الذمم وفرض غرامات تأخير وإعدادات الإنذارات التي ستوجه للمدنيين؛
- استلام وتجهيز الإنذارات بالدفع مع الموردين.

5- حساب السيولة كأداة للرقابة على السيولة و حل مشاكلها:

من أجل ضمان الحفاظ على السيولة اللازمة وتدارك التجاوزات التي يمكن أن تحدث فإن إدارة المؤسسة مجبرة على تكثيف رقابتها على تدفقات الداخلة والخارجة باستخدام حساب للسيولة وهذا الحساب لا يدخل في الميزانية وإنما يعكس القدرة على الدفع أو المركز المالي للمؤسسة في كل وقت وهذا الحساب يكون من خلال الاعتماد على مجموعة من النسب والمتمثل في:

نسب السيولة والتي تعبر عن سيولة المؤسسة المحققة خلال فترة معينة ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها، وبتالي فهي تعطي للمؤسسة تقديرا واضحا عن موضع العجز حتى تتمكن من موضع التدابير اللازمة لتغطية هذا العجز النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة والتي تساعد المؤسسة في الحكم على مدى كفاية التدفقات الداخلة في تغطية التدفقات الخارجة وتمكنها من اكتشاف مواطن العجز في التغطية والبحث في أسبابها لتفاديها في السنة المقبلة. [2]

الفرع الثاني: تحليل الهيكل المالي

التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية في بداية القرن الماضي وبالتحديد في فترة الكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع و انهيار المؤسسات مما أوجد حاجه إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي.

أولا: التحليل المالي الكلاسيكي سيولة – استحقاق

التحليل المالي الكلاسيكي سمي بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات، واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق و أول من استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك والوسطاء الماليين لاتخاذ

[1] رجاء براهيمية و سلمى بوحظيش، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] رجاء براهيمية و سلمى بوحظيش، **مرجع سابق**، ص 27.

قرارات الإقراض، ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدما من قبل المؤسسات حيث يتم اعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة خطر التخلف عن السداد كونه يتعلق بمدى معرفة توافر هذه الاستحقاقات آنيا (حالة العسر المالي) و أما حالة الإفلاس المالي للمؤسسة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموعة ديونها.

1- مفهوم الميزانية المالية

وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة الماضية.

1-1 تعريف الميزانية المالية

تعرف على أنها جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.[1]

كما تعرف على أنها جزء يتعلق بفترة زمنية معينة غالبا تكون سنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، ما لها وما عليها، والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، ويعني مبلغ الأموال التي يمتلكها.[2]

وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو أن الميزانية عبارة عن "وثيقة محاسبية تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتمثل مجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة الاستخدامات واستعمالات المؤسسة.

1-2 بناء تحليل الميزانية:

الميزانية المالية (ميزانية السيولة) هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة، والتي يتم من خلالها جرد عناصر الأصول و الخصوم وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير لتقييم مخاطر التخلف عن السداد (غالبا ما يتم استخدام الميزانية المالية من قبل البنوك في حالة دراسة ملفات طلبات القروض).

لذلك فأن الميزانية المالية تعتمد على 4 معايير هامة و هي: [3]

- ✓ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها من الأقل سيولة إلى الأعلى سيولة؛
- ✓ ترتيب عناصر الخصوم من الأطول مدة استحقاق إلى الأقل مدة استحقاق؛
- ✓ مبدأ السنوية وهو المقياس الذي يتم على أساسه تحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة أكثر من سنة و تلك التي تبقى أقل (الحدود التي تفصل بين المدى القصير و المدى الطويل)؛

---

[1] TAYEB ZITOUN ،Analysefinanciere ،Alger : Berti Editions ،2003 ،p 75.

[2] ربيع نوي والسعيد بن قانة و محمد علي بوغزالة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال أدوات التحليل المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، ص24.

[3] ربيع بوصبيع العايش، **محاضرة في تحليل الهيكل المالي**، ثالثة ليسانس إدارة مالية، مقياس التحليل المالي، 2021/2020، ص02.

✓ تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها (السوقية) وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

أما منهجية بناء الميزانية المالية فتتمثل:

1-إزالة الأصول الوهمية من عناصر الأصول، بهدف احترام قاعدة توازن الميزانية، وبالتالي يجب تخفيض من قيمة الأموال الخاصة في جهة الخصوم.

2-يجب إدراج الأصول بقيمها الحقيقية وليس بالقيم التاريخية المعروضة في الميزانية المحاسبية، بهدف إعطاء صورة أحسن لذمتها المالية.

3-إعادة ترتيب الديون بحسب تاريخ استحقاقها.

الجدول رقم (2 –1): بناء الميزانية المالية

أقسام الميزانية		عناصر الميزانية
الأصول	**الأصول الثابتة (الأصول + سنة)**	الاستثمارات الصافية – الجزء من التثبيتات المالية لأقل من سنة + تكاليف مقيدة سلفا لأكثر من سنة + أصول الاستغلال لأكثر من سنة (مخزون الأمان أو المخزون الدائم)
	الأصول المتداولة (أصول – سنة)	الأصول المتداولة بقيمها الصافية + الجزء من التثبيتات لأقل من سنة + تكاليف مقيدة سلفا لأقل من سنة + أوراق الاستلام القابلة للخصم.
الخصوم	**الأموال الخاصة**	الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية – رأس المال المكتتب غير المستعان به + إعانات الاستثمار + الحسابات الجارية للشركاء المجمدة + مخصصات المؤونات ذات الطبيعة الاحتياطية – قيم الأصول الوهمية –الأرباح التي سيتم توزيعها + (–) تحويل مبالغ فائض أو ناقص القيمة.
	القروض طويلة الأجل (ديون + سنة)	القروض طويلة الأجل – الجزء من القروض الذي سوف يتم تسديده بعد أقل من سنة + مخصصات المؤونات الأخطار والتكاليف لأكثر من سنة + الضرائب المستحقة لأكثر من سنة.
	الخصوم المتداولة (ديون – سنة)	القروض قصيرة الأجل + مبلغ توزيعات الأرباح التي سيتم توزيعها. + الجزء من القروض الذي سوف يسدد على المدى القصير. + مخصصات مؤونات الأخطار و التكاليف المبررة لأقل من سنة + منتوجات مقيدة سلفا + ديون جبائية واجتماعية + المبلغ المعلق بأوراق الاستلام القابلة للخصم

المصدر: ربيع بوصبيع العايش، **مرجع سابق**، ص02.

والجدول التالي يوضح مكونات الميزانية المالية المختصرة على النحو التالي:

الجدول رقم (2 –2) : مكونات الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة (AI) الاستثمارات المعنوية والمادية و المالية عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	**الأموال الدائمة (CP)** الأموال الخاصة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة (AC) المخزونات حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء) المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة ...)	**القروض قصيرة الأجل (DCT)** حسابات المورد وملحقاته الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: من إعداد الطلبة بلاعتماد على ما تم دراسته في مقياس التحليل المالي.

2– المؤشر المالي الأساسي هذا التحليل

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن **رأس المال العامل السيولة** FR_L الذي يعرف على أنه "ذلك الجزء من الأموال المتميز في بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة."[1]

وتقتضي هذي القاعدة بضرورة تمويل الاستثمارات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد أقل من سنة، إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبطة بمجموعة من المخاطر هي:

- ✓ مخاطر تباطؤ الأصول الأقل من سنة
- ✓ مخاطر تباطؤ عناصر الخصوم الأقل من سنة

2 – 1حساب رأس المال العامل سيولة: يتم حساب رأس المال العامل وفق طريقتين هما: [2]

أ– طريقة من أعلى الميزانية: يتمثل رأس مال العامل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس مال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة

FR=CP-AI

[1] علاقة فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014، ص 28–29.

[2] برابح سليمان و دويدي إبراهيم، **التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014، ص31–30 .

ب– طريقة من أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس مال العامل يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل أي:

رأس مال العامل =الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

FR=AC-DCT

2 –2 دراسة حالات رأس مال العامل:

سيتم دراسة حالات رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفلها:

أ– من أعلى الميزانية: توجد ثلاثة حالات سيتم التطرق إليها وهي:

- ✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب FR>0(الأموال الدائمة أكبر من الأصول الغير الجارية)، في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحققت فائض تمثل في رأس المال.[1]
- ✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب FR<0(الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير الجارية)في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.[2]
- ✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم FR=0(الأموال الدائمة تساوي الأصول الغير الجارية)، وفي هذه الحالة يحدث توافق تام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب– من أسفل الميزانية: هناك ثلاثة حالات يمكن تناولها:

- ✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب0< FR(الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية)، أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.
- ✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب FR<0(الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

---

[1] علاقة فاطمة، **مرجع سابق**، ص29.

[2] عمير عبد القادر و علالي مُحَّد، **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – \05\2017، ص20.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم FR=0(الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي أدني، أي استطاعت تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون حدوث عجز أو فائض.[1]

3- تحليل الوضعية المالية بواسطة النسب المالية:

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية مرتبة و منظمة لتكون دالة التقييم أداة نشاط معين عند نقطة زمنية معينة.

الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة وصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم. فهذه النسب تربط بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف قياس صافي رأس المال وبيان وجود توازن بين الديون قصيرة الأجل وما يقابلها من الأصول المتداولة.

الجدول رقم (2 –3): يمثل نسب السيولة

نسب السيولة	طريقة الحساب	ملاحظات
السيولة العامة	أصول الأقل من سنة / خصوم أقل من سنة	هذه النسب يجب أن تكون اكبر من 1، كون النقود المتاحة بسرعة تسمح بتغطية الديون الاكثر الحاحا.
السيولة المختصرة	أصول أقل من سنة باستثناء المخزونات /خصوم أقل من سنة	يجب أن تكون كبيرة وحدد لها الحد الأدنى 0.3، والحد الأقصى 0.5، وهي تمثل تغطية الديون القصيرة بواسطة الأموال المتداولة من غير المخزونات التي يحتفظ بجزء منها لاستمرارية عملها ويكون من الصعوبة تحويلها إلى سيولة عند الحاجة.
السيولة الحالية	متاحات / خصوم أقل من سنة	إن هذه النسبة لا تمثل أهمية كبيرة لأن هناك ارتباط ضعيف بين القيم الجاهزة والديون قصيرة الأجل، ويكون مجال القيم المقبولة لهذه النسب مثل سابقه.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على **مرجع السابق**، ربيع بوصبيع العايش، ص04.

4- الانتقادات الموجهة لهذا التحليل: تتمثل الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في الأتي: [2]

- ✓ لا يبين هذا التحليل بوضوح المستوى الأمثل لرأس المال العامل؛
- ✓ لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة؛
- ✓ هناك العديد من الاستثناءات للتحليل المالي الذي يعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق.

[1] بنية محمد، **محاضرات في التحليل المالي**، أولى ماستر تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018 /2019، ص 15.
[2] علاقة فاطمة، **مرجع سابق**، ص30.

ثانيا: التحليل المالي الوظيفي.

جاء هذا التحليل ليتجانس القصور الذي ظهر في التحليل السابق (حسب منظور السيولة / استحقاق) الذي ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة، ليعطي مفهوم جديد للمؤسسة يكون بديل لهذا المنظور، حيث يعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتركب من مجموعة من الوظائف ممثلة في وظيفة **الاستغلال**، وظيفة **الاستثمار** و وظيفة **التمويل**، تشكل في مجملها وحدة قادرة على ممارسة نشاط اقتصادي.

1- مفهوم الميزانية الوظيفية

الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيم في فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل، الاستثمار، الاستغلال.

1-1 تعريف الميزانية الوظيفية

تعرف على أنها وثيقة مالية تعدها المؤسسة انطلاقا من الميزانية المحاسبية، وبالضبط انطلاقا من ترتيب كل حساب موجود في الأصول والخصوم حسب الوظائف سواء كان يخص عملية أو وظيفة الاستغلال، الاستثمار والتمويل، وهنا يكمن الاختلاف بين الميزانية الوظيفية والميزانية المالية، فمبدأ الميزانية الوظيفية يقوم على تصور جديد للمؤسسة ويهمل الاهتمام بذمة المؤسسة حيث تستبعد في تصنيفها معيار السيولة والاستحقاق، ويوجه المالي إلى تصور المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية هدفها الأساسي هو إنتاج السلع والخدمات ويجسد نشاطها في شكل دورات وبالاعتماد على مجموعة من الوسائل تعمل على تنظيمها فيما يسمى بالوظائف، وتظم هذه الوظائف مجموعة من العمليات يمكن تجميعها في ثلاث فئات رئيسية وهي عمليات دورة الاستغلال وعمليات دورة الاستثمار وعمليات دورة التمويل.[1]

1-2 مستويات الميزانية الوظيفية

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي: [2]

- ✓ **-مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل الاهتلاكات و المؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياجات، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة؛

[1] سهام قطيش وسمية حميود، **تحليل حالة الخزينة الصافية في مؤسسة اقتصادية من خلال جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016 /2017، ص23 .

[2] ربيع نوي، **مرجع سابق**، ص39.

- ✓ **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال والمتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها والمتمثلة في المورد؛
- ✓ **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد الاستغلال:** هي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية؛
- ✓ **–مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

2– إعداد الميزانية الوظيفية

يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية (الاستغلال، الاستثمار، التمويل) من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبغرض الأجراء للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطي بها الموارد كل الاستخدامات.

2– 1 عناصر الميزانية الوظيفية

تتكون الميزانية الوظيفية من أربعة كتل أساسية كتلتين تخصان الدورتين الطويلتين هما المورد الثابت والأصول الثابتة، أما الكتلتين الأخيرتين تخصان دورة الاستغلال هما الأصول الدورية والموارد الدورية ويمكن إظهارها وكمايلي: [1]

2–1–1 الموارد والأصول الثابتة: تنتج الموارد والأصول الثابتة عن قرارات التمويل وقرارات الاستثمار على المدى الطويل وتنقسم إلى ما يلي:

أ– الموارد الثابتة: تنتج هذه الموارد عن قرارات التمويل التي تلزم المؤسسة على المدى الطويل، وتتكون من:

- ✓ **الموارد الخاصة:** (الأموال الخاصة، الاهتلاكات، التدهورات، والمؤونات)
- ✓ **الديون المالية:** هي عبارة عن ديون طويلة الأجل، مصدرها الهيئات المالية.

ب– الأصول الثابتة: تنتج عن قرارات الاستثمار وتتمثل في التثبيتات الإجمالية التي توجد في أعلى الميزانية الوظيفية.

2–1–2 العناصر الدورية: تتولد هذه الأصول عن دورة الاستغلال، وتنقسم هذه الأصول إلى:

أ– الأصول الدورية: تتمثل في المبالغ الإجمالية للمخزونات، والمدينون والمتاحات.

ب– الموارد الدورية غير المالية: تتمثل في ديون الموردين و الديون المختلفة، كما تجدر الإشارة إلى أن الأصول الدورية والموارد الدورية غير المالية تنقسم بدورها إلى عناصر الاستغلال وأخرى خارج الاستغلال.

[1] سهام قطيش وسمية حميود، **مرجع سابق**، ص24 .

2-2 نموذج بناء الميزانية الوظيفية

يتم بناء الميزانية الوظيفية بعد إجراء بعض التعديلات على عناصر أصول وخصوم الميزانية المالية وترتيبها حسب أنشطة المؤسسة وفق النموذج التالي:

الجدول رقم (2-4): نموذج بناء الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة E_s (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة R_d** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال E_{exp}(بقيم إجمالية) المخزوناتالإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد الاستغلال R_{exp}** مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلالE_{hexp} (بقيم إجمالية) حقوق أخرى	**موارد خارج الاسنغلالR_{hexp}** موارد أخرى
استحقاقات الخزينة E_t المتاحات	**موارد الخزينةٌ R_t** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E(بقيمة إجمالية)	**مجموع الموارد R**(بقيمة إجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص81

الجدول رقم: (2 -5) يوضح شكل الميزانية الوظيفية المختصرة

الاستخدامات	المبالغ	**الموارد**	المبالغ
E_sاستخدامات مستقرة	*****	R_dموارد دائمة	*****
E_{ex} استخدامات الاستغلال	*****	R_{ex}موارد الاستغلال	*****
E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال	*****	R_{hex}موارد خارج الاستغلال	*****
E_t استخدامات الخزينة	*****	R_tموارد الخزينة	*****
Eمجموع الاستخدامات	*****	Rمجموع الموارد	*****

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما تما دراسته في مقياس التحليل المالي.

3 – المؤشرات المالية الأساسية في التحليل الوظيفي:

من خلال هذا التقسيم تشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي:

3- 1 رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}: يعتمد التحليل الوظيفي في تحديد التوازن الدائم للمؤسسة على ضرورة تغطية الموارد المستقرة، وتمويل احتياجات المستقرة، وتمويل الاستغلال بالفائض من تلك الموارد الدائمة المتاحة، هذا الفائض مايسمى برأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG).[1]

ويعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية: [2]

رأس المال العامل الصافي الإجمالي =الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

$$FR_{ng} = R_d - E_s$$

❖ **حالات رأس المال العامل الصافي الإجمالي:**

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي: [3]

✓ **الحالة الأولى: رأس مال عامل الصافي إجمالي موجب $FR_{ng}>0$**: يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى **و**حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، أو ضمان قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وتفادي تأثيرات اضطرابات دورة الاستغلال في حالة كون الأصول المتداولة أكثر من الخصوم المتداولة .

✓ **الحالة الثانية : رأس مال عامل الصافي إجمالي سالب $FR_{ng}<0$**: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها، وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي تتوافق مع موارد المالية الدائمة، أي أن المؤسسة سوف تواجه مشاكل في التوازن المالي وفي تغطية مستحقاتها في الآجال المحددة وهذا يتطلب إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة من أجل تصحيح اختلالاتها.

✓ **الحالة الثالثة : رأس مال عامل الصافي إجمالي معدوم $FR_{ng}=0$**: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز، لكن على المدى القصير فهو تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ

[1] ربيع نوي والسعيد بن قانة، محمد علي بوغزالة، **مرجع سابق**، ص41 .

[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص83 .

[3] سهام قطيش وسمية حميود، **مرجع سابق**، ص 27- 28 .

استحقاقها إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب التذبذبات في دورة الاستغلال وكذلك المشاكل غير المتوقعة والتي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد والاستخدامات ويضع المؤسسة في أوضاع حرجة.

3- 2 الاحتياج في رأس المال العامل الإجماليBFR :

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.[1]

✓ **الاحتياج فيرأس المال العامل للاستغلال BFR_{exp}**: ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

الاحتياج في رأي المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

$$BFR_{exp} = E_{exp} - R_{exp}$$

✓ **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلالBFR_{hexp}**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال وفق العلاقة التالية: [2]

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

$$BFR_{hexp} = E_{hexp} - R_{hexp}$$

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص83-84.

[2] أمينة عابد، **التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص48.

✓ **الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g**: هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها ويحسب وفق العلاقة التالية :

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال +الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$BFR_g = BFR_{exp} + BFR_{hexp}$$

3 –3 الخزينة الصافية الإجمالية T_{ng}

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة فزيادة قيمتها تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا.

وعموما يمكن تعريفها كما يلي:

"الخزينة هي الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية "

وعليه فالخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.[1]

تتمثل الخزينة الصافية الإجمالية الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة أو تمثل الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وفق العلاقتين التاليتين: [2]

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

$$T_{ng} = E_t - R_t$$

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس مال العامل الصافي الإجمالي –الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين، **دور أدوات التحليل المالي في تقييم المؤسسة اقتصادية**، مذكرة ماستر أكادمي في العلوم التجارية، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، 2016/2015، ص33.

[2] ربيع نوي و السعيد بن قانة و محمد علي بوغزالة، **مرجع سابق**، ص43 .

أ- حالات الخزينة :

إن حالات الخزينة تتحدد وفق سياسة المؤسسة المالية المتبعة في التسيير ومن أجل تحديد حالة الخزينة لا بد من دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وفيما يلي حالات الخزينة:

- ✓ **الحالة الاولى: الخزينة موجبة هي BEF<FR $\Leftrightarrow$ T_{ng}>0**

في هذه الحالة راس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة وبإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل .[1]

- ✓ **الحالة الثانية: الخزينة سالبة هي BFR>FR $\Leftrightarrow$ T_{ng}<0**

أي أن رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل ففي هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .[2]

- ✓ **الحالة الثالثة: الخزينة معدومة هي T_{ng} =0 $\Leftrightarrow$ BFR =FR**

الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.[3]

[1] أوعران وردة، **التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر في علوم ص51.

[2] طير الويزة و سايغي باهية فريال، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج جامعة البويرة، 2015/2014، ص68 .

[3] هادف ياسمينة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3- دالي إبراهيم -2017/2016، ص59.

ب- أسباب انخفاض الخزينة:

الشكل رقم (2 -2): انخفاض الخزينة

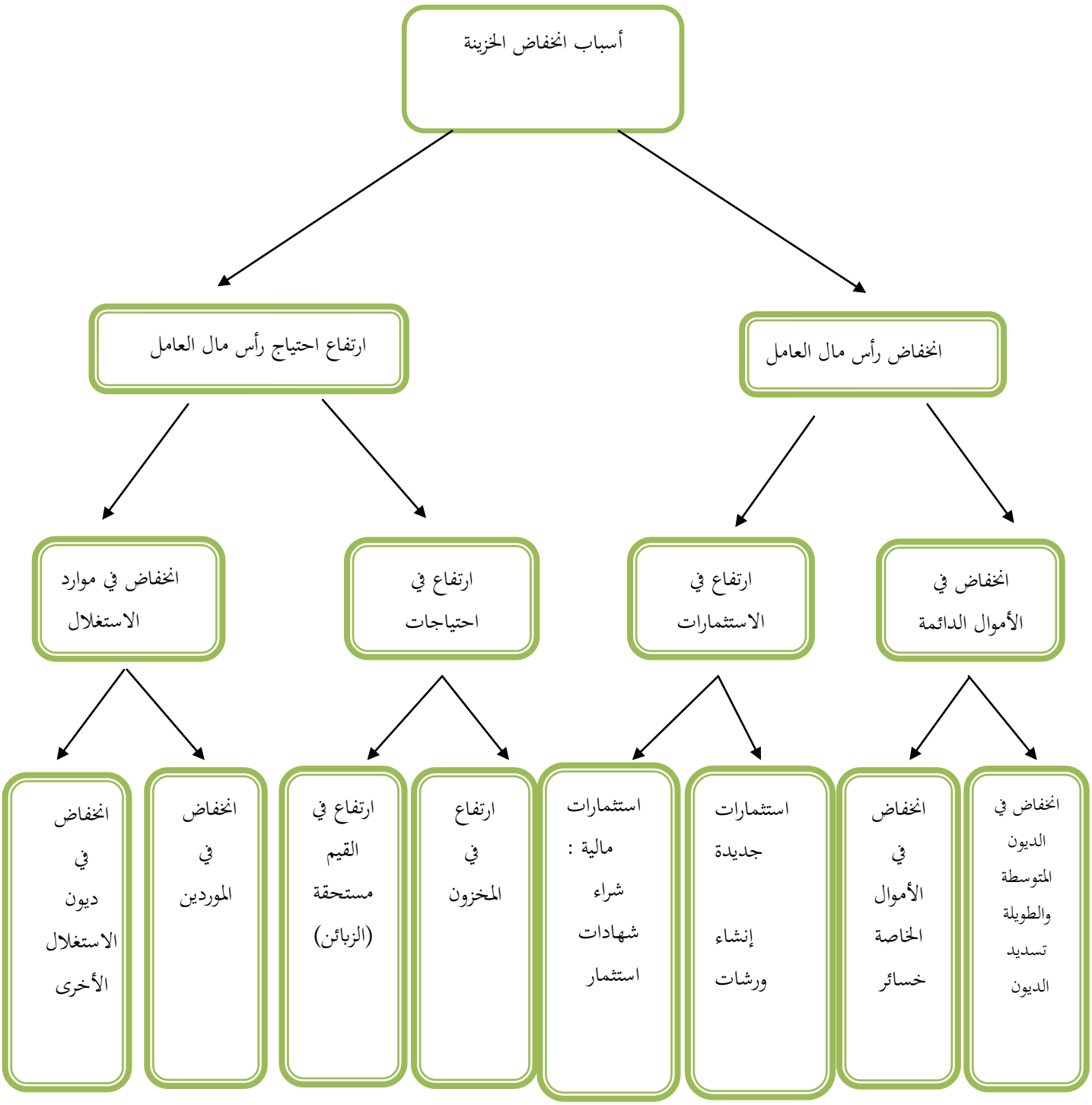

المصدر: طير الويزة وسايغي باهية فريال، **مرجع سابق**، ص69 .

4- شروط التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي:

لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي: [1]

✓ **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل ؛

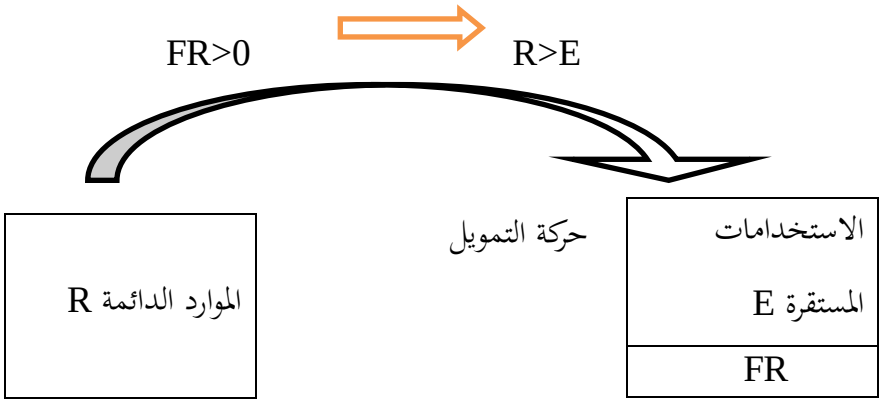

✓ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن FR>BFR، إذا لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال ؛

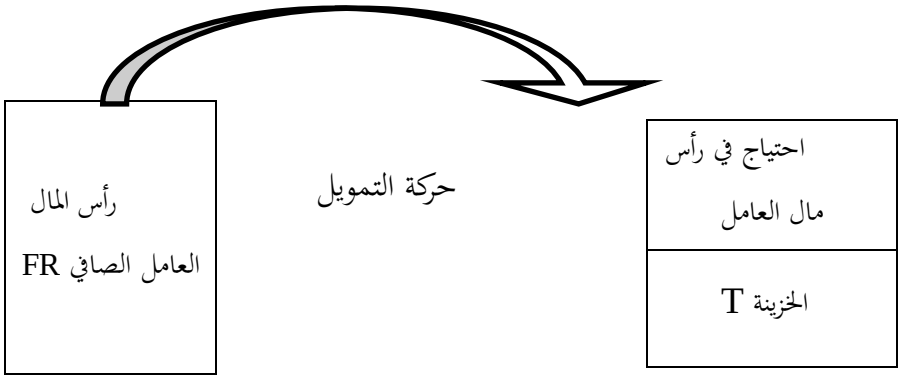

✓ **الشرط الثالث** : خزينة موجبة، أي أن $T_{ng}>0$، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.[1]

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنه، 2009/2008، ص71-72.

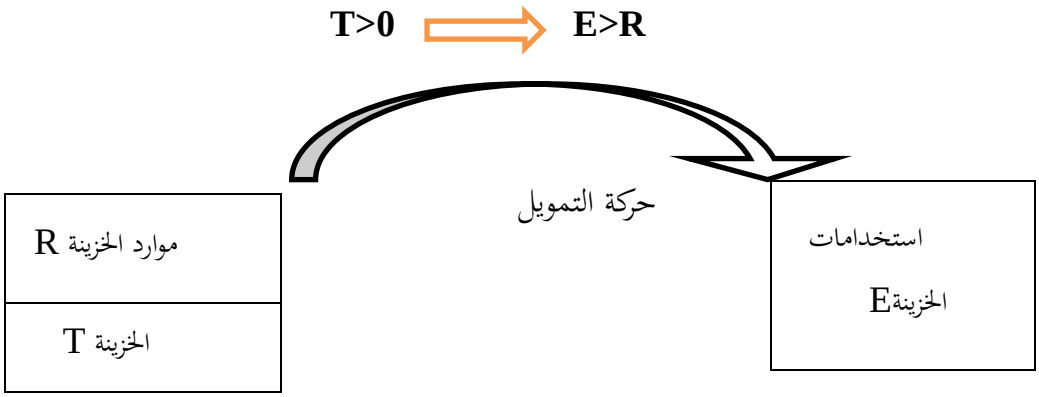

5 – الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي: تتمثل الانتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي مايلي: [2]

- ✓ يفقد الاحتياج في رأس المال العامل دلالاته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في قطاع الخدمات؛
- ✓ يدمج هذا التحليل المؤونات التي هي من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة لهيكل المؤسسة التي هي مورد طويل الأجل؛
- ✓ يعطي التحليل الوظيفي تصورا ساكن لكونه يعتمد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا يعطي تحليلا ديناميكيا لوضعية المؤسسة؛
- ✓ لا يظهر هذا التحليل كيفية تشكيل الخزينة والأنشطة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز.

المطلب الثاني: الربحية وتكوين الثروة في المؤسسة

تعد الربحية و تكوين الثورة في المؤسسة من الأهداف التي تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها، وفي سبيل ذلك تبذل كل طاقتها الممكنة وتجد كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، وذلك من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذه الغاية وبتالي ضمان الاستمرارية، وبغية قياس هذه الربحية استخدمت عدت مؤشرات، بحيث يعمل المحلل المالي إلى استغلال المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في تحليل النتائج المحققة في المؤسسة بهدف تفسير النتائج عند كل مستوى من مستويات النشاط، هذه المستويات التي تصنف ثلاث دورات رئيسية وهي دورة الاستغلال، الدورة المالية والدورة الاستثنائية، نحاول من خلال هذا المطلب التعرض إليها وإلى بعض مؤشرات الربحية وذلك بعدة إعطاء مفهوم للربحية ومعاييرها والعوامل المؤثرة عليها.

[1] اليمين سعادة، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] علاقة فاطمة، **مرجع سابق**، ص33.

الفرع الأول: مفهوم الربحية

الربحية هدف أساسي لجيمع المؤسسات وأمر ضروري لبقاءها واستمرارها يتطلع اليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها .

أولا: تعريف الربحية:

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

✓ تعرف الربحية على أنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقيقها المنشأة و الإستثمارت التي ساهمت في تحقيق الأرباح والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. وتقاس الربحية أما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وأما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها. [1]

✓ ويمكن تعريف الربحية على أنها تشير إلى الربح منسوبا إلى بعض مكونا الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، كما تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة و أنها تمكن أطراف التي لها مصلحة بإرتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقرضين والعاملين .[2]

✓ الربحية هي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، حيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة. [3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف للربحية، وهي عبارة عن قيمة معينة تتحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بعمليات الاستثمار وتعتبر مقياسا لكفاءتها وضمانا لمكانتها السوقية.

ويمكن القول أن أهمية الربحية تمكن في كونها: [4]

✓ مؤشرا لتقييم النشاط الاقتصادي؛

✓ تعبر عن فعالية القرارات المالية ؛

✓ مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي.

---

[1] تارقة عائشة و عبدي الله وردة، **تقنيات تسير الخزينة و انعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019/2018، ص 12.

[2] عدنان تايه و ياسين كاسب الخرشة، **أساسيا في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 217.

[3] خولة وقيس، **محاولة تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) وأثره على قياس ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014، ص 3.

[4] زياد رمضان، **أساسيا التحليل المالي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص95.

ثانيا: معايير الربحية :

لكي تتمكن المؤسسة من تقييم وضعيتها المالية والاقتصادية تستند إلى الربحية التي تحقق كأحد جوانب التقييم باستعمال معايير مختلفة نذكر منها: [1]

1- معيار العائد عن الاستثمار:

وهو النسبة بين الأموال التي تم اكتسابها أي الأرباح أو الخسائر وبين الأموال التي ولدت هذه الأرباح وأحيانا يتم تسميتها بالعائد على رأس المال وغالبا ما يتم قياسه خلال سنة مالية واحدة لذلك تتم تسميته بالعائد السنوي على الاستثمار، وهو احد مقاييس الربحية ويستخدم نظرية الربح الكلي حيث يتضمن جميع المصروفات والإيرادات إذا كانت تشغيلية أو رأسمالية لذلك تكون معادلته كالتالي:

معدل العائد على الاستثمار=(صافي الربح الضرائب /الاستثمارات)*100

تدل ارتفاع معدل العائد على الاستثمار على قدرة المؤسسة الايرادية فهو معيار هام لقياس كفاءة المؤسسة في استثمار موردها وتحقيق أكبر قدرة ممكن من الأرباح.

2- القوة الايرادية:

وهو قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من العمل الأساسي لها وقدرتها على توليد الأرباح من الإعمال التشغيلية وهو ما يطلق عليها الأرباح التشغيلية وتقاس القوة الايرادية بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول العاملة*القوة الايرادية =هامش الربح التشغيلي

ويقاس هامش الربح التشغيلي بالمعادلة التالية:

هامش الربح التشغيلي=(صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب /صافي المبيعات)*100

أما معدل دوران الأصول العاملة فيقاس بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول العاملة =صافي المبيعات / صافي الأصول العاملة

[1] تارقة عائشة وعبدي وردة، **مرجع سابق**، ص 12-13.

3- معدل العائد على حقوق الملكية:

ويشير إلى قدرة وكفاءة الإدارة في تعظيم ثورة أصحاب المشروع أي أنه يقيس ربحية رأس المال الذي قدمه المالكون ويلاحظ أن هذه النسبة ترتفع في سنوات الإعفاء من الضريبة وتخفيض في سنوات الخضوع.

ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

ثالثا: نسب الربحية :

تهتم إدارة المؤسسة ومستثمروها ومقرضوها بالقوة الايرادية للمؤسسة، فهي مقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، والمستثمر يهتم بالعائد المتحقق على استثماريه في المؤسسة مقارنة بالعائد في مؤسسات منافسة والمقرض يهتم بربحية المؤسسة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض.ويمكن تقسيم الربحية إلى مجموعتين: [1]

1- نسبة ربحية المبيعات:

يمكن استخدام ثلاث مقاييس لإيضاح العلاقة بين المبيعات والربحية: مجمل الربح، صافي الربح التشغيلي، أو صافي الربح، أو مجمل الربح فهو مؤشر غير مقبول نظرا لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل والتي تعتبر مؤشرا مهما على كفاءة إدارة المؤسسة في رقابة على التكاليف. ولذلك فإننا نكتفي في هذا المجال بصافي الربح التشغيلي أو صافي الربح.

أ- هامش ربح التشغيلي:

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي / المبيعات

تبين هذه النسبة ربحية المبيعات التشغيلية، وصافي الربح التشغيلي يعتبر مقياس أفضل لربحية المبيعات، لأن هذا الربح يستثني تكاليف التمويل من الحساب، ولذلك فإننا في هذه الحالة نقارن منشآت تختلف عن بعضها من حيث نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

ب- هامش صافي الربح:

هامش صافي الربح = صافي الربح / المبيعات

[1] أوراغ وناسة، **أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 / 2016، ص 36 .

وبالمقارنة مع صافي الربح التشغيلي فإن صافي الربح يتأثر بأسلوب تمويل المؤسسة كما أنه يتأثر بقرارات تشغيلية، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على القروض في التمويل كلما انخفض صافي الربح .

2- ربحية الاستثمارات:

وهنا نود التعرف على مقدار العائد الذي تحققه المؤسسة على استثماراتها في الأصول، ويمكن في هذا السياق استخدام النسب التالية: [1]

أ- معدل العائد على الأصول:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة صافي ربحية المؤسسة لكل دينار يتم استثماره بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل الأصول، أي أن هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية من مواردها المختلفة.

ومع أن هذه النسبة تستخدم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلا أنها قد تؤدي غلى نتائج مظللة في التقييم، وفي السبب في ذلك يعود إلى أن صافي الربح لا يتضمن الفوائد على القروض، وهو العائد الذي يتم دفعه إلى المقرضين الذين قاموا بتمويل جزء من استثمارات المؤسسة، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باستبدال صافي الربح في بسط النسبة أعلاه بصافي الربح التشغيلي وحساب نسبة جديدة هي معدل العائد التشغيلي على الأصول حيث أن :

معدل العائد التشغيلي على الأصول = صافي الربح التشغيلي / الأصول

وإذا أراد المحلل معرفة أسباب انخفاض هذا العائد عن المتوسط فإن بإمكانه إعادة كتابة النسبة السابقة على الشكل التالي:

معدل العائد التشغيلي على الأصول=صافي الربح التشغيلي/المبيعات× معدل دوران الأصول

ونحن بهذه الطريقة نقسم هذه النسبة إلى جزئيين رئيسيين:

الأول هو هامش الربح التشغيلي، أما الثاني فهو معدل دوران الأصول، ولذلك فإن:

معدل العائد التشغيلي على الأصول=هامش الربح التشغيلي× معدل دوران الأصول

[1] أرواغ وناسة، **مرجع سابق**، ص 37 .

ويعتبر هامش الربح التشغيلي ذو أهمية قصوى في فهم ربحية المنشأة وذلك بتحديد العوامل المؤثرة فيه وهي المبيعات (عدد الوحدات المباعة × متوسط سعر الوحدة)، تكلفة البضاعة المباعة، تكاليف التشغيل .

أما معدل دوران الأصول فهو يعتمد على مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات.

ب- معدل العائد على حقوق الملكية:

قلنا سابقا بأنه إذا رغب المحلل في تقييم أداء المؤسسة فيما يتعلق باستثماراتها في الأصول فإن من المستحسن استعمال معدل العائد التشغيلي على الأصول، أما إذا رغب المحلل في معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقارنة بغيرهم من المساهمين في مؤسسات أخرى فإن من المناسب حساب معدل العائد على حقوق الملكية كالتالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح /حقوق الملكية

رابعا: العوامل المؤثر في الربحية:

تعد الربحية واحد من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أي شركة، وقد أصبح تعظيم قيمة الربحية وسيلة لتعظيم للثورة لأن استمرار تحقيقها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار بناء هذه الثورة، إلا أن الشركات تواجه العديد من العوامل التي تؤثر على الربحية بدرجات متفاوتة. وترتبط هذه العوامل من جهة بالبيئة الخارجية للشركة وبالتالي فهي خارج سيطرتها أو داخلية تتعلق بالشركة ذاتها ومن جهة أخرى تتعلق بالبيئة الداخلية للشركة وبالتالي فهي تقع ضمن نطاق سيطرتها.

1- العوامل الخارجية المؤثر على الربحية:

تتأثر ربحية الشركة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الخارجية. على سبيل المثال لا الحصر، السياسات النقدية، والتضخم والسياسات الضريبية، والمنافسة.[1]

[1] العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، **أثر الهيكل المالي على ربحية الشركة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019 / 2020، ص 27- 28 .

أ- السياسات النقدية و الضريبة:

تقوم السياسات النقدية على مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض النقدي، توصلت العديد من الدراسات إلى وجود العلاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فعند زيادة المعروض من النقود تنخفض أسعار الفائدة، الأمر الذي يشجع الاستثمار ويؤدي بالنتيجة إلى زيادة الإنتاج وبالتالي يكون له أثر إيجابي على أرباح الشركات.

ويقصد بالسياسات الضريبة تلك التي تتبعها الدول في تحصيل إيراداتها لتمويل نفقاتها. فعند لجوء الحكومة لتخفيض معدل الضريبة على أرباح كافة الشركات، فإن هذا من شأنه أن يترك أثرا إيجابيا على أرباحها الصافية فالحكومة تأمل دائما أن يكون التأثير الايجابي لتخفيض الضريبة المتمثلة في زيادة أرباح الشركات أكبر من التأثير السلبي المتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لتلك الأرباح .

ب- التضخم:

التضخم هو ظاهرة اقتصادية تتمثل في زيادة كبيرة في العرض النقدي وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وينتج عن التضخم اختلال الوازن بين العرض والطلب يصاحبه انخفاض في القدرة الشرائية لنقود، وللتضخم تأثير على ربحية الشركات، حيث أنه يرفع من تكلفة رأسمالها وهو ما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية، كما يؤثر التضخم على الاستثمارات، فالاستثمارات ذات سيولة العالية (كالأسهم والسندات وغيرها) تكون أكثر عرضة لأثار التضخم من الاستثمارات ذات السيولة المنخفضة كالأصول الملموسة، وهذا قد يؤثر في العائد، لهذا يمكن القول أن التضخم قد يسبب في خسائر، حيث تفقد الشركات نسبة معينة من عائد استثماراتها.

ج- المنافسة:

سهولة دخول شركات أخرى في الصناعة التي تنتمي إليها وكذالك قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو يؤثران على هوامش الربح للشركة، الصناعة التي تتميز بمعدل نمو مرتفع يتوقع أن تكون هوامش ربحها أكبر.

2- العوامل الداخلية المؤثرة على الربحية

تتأثر ربحية الشركة بعدة عوامل تتعلق ببيئتها الداخلية، تتأثر وتؤثر فيها، على سبيل المثال لا الحصر حجم الشركة، السيولة، ودوران الأصول .[1]

[1] العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، **مرجع سابق**، ص 29 - 30 .

أ- حجم الشركة:

تسعى الشركات لزيادة حجمها من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة أرباحها، وذلك من خلال هذا تستفيد الشركات من ثبات التكاليف الثابتة أو ما يعرف باقتصاديات الحجم، والتي تعبر عن تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أو حجم المؤسسة.

يمكن قياس حجم الشركة من خلال رأسمالها أو حجم الموجودات أو حجم المبيعات....، ويعبر عن قدرة الشركة على التوسع في الاقتراض دون تردد، الأمر الذي يعزز من ثقة المقترضين، على اعتبار أن الشركة التي تتميز برأسمال مرتفع، ومصادر مالية متعددة، وحجم إنتاج واسع، تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة بغيرها من المؤسسات .

ب- السيولة:

السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان. فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأموال الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، والاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد زيادة الأصول التي تحقق عوائد أو تحقيق عوائد منخفضة هذا ما يتعارض مع هدف الربحية. من هنا فإنه يجب على الشركة خلق توازن بين السيولة والربحية.

تعبر السيولة عن قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، بمعنى أخر هي انسياب حركة النقدية (الأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير دون ضغوط غير عادية.

ج- دوران الأموال:

يكشف مؤشر دوران الأموال عن الكمية من الأموال التي تتولد عند كل دينار مستثمر في الشركة. ويمثل دوران الأصول الفعالية الإنتاجية للشركة.

كلما ارتفع معدل دوران الأصول كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمرين في الأصول الثابتة أو التجارية.

الشكل رقم (2 –3): العوامل المؤثرة على ربحية الشركة

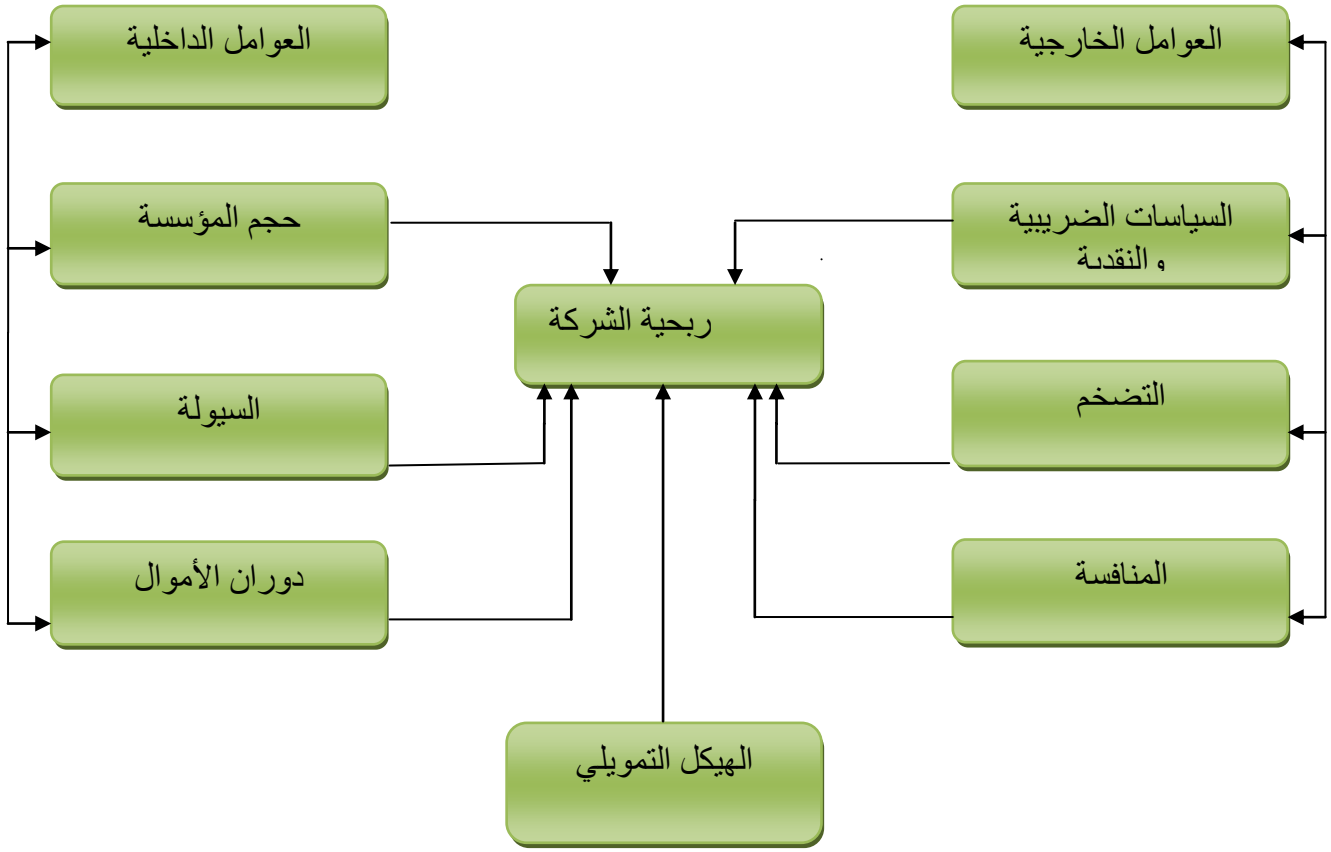

المصدر: العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، مرجع سابق، ص 31.

الفرع الثاني: تكوين الثروة في المؤسسة

إن من بين المواضيع المرتبطة بتحليل التدفقات المالية هو كيفية التي تشكل بها ثورة المؤسسة اعتماد على الدورة الاقتصادية المكونة لنشاطها الرئيسي، وهو موضوع جدول حسابات النتائج الذي يظهر فيما إذا كانت المؤسسة قد حققت خسارة أو ربح.

وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى مفهوم جدول حسابات النتائج وأهدافه وتحليل جدول حسابات النتائج.

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).[1]

[1]Georges Deppalens ،jean pierre ،gestion financiére de l' entreprise ،2009 ،p 110.

يعرف كذلك على أنه: تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات، كما يطلق على هذا الجدول قائمة الدخل، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمؤسسة، ومن ثم تترجم إلى ربح أو خسارة.[1]

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محدودة من الزمن، **وعليه تكمن أهمية هذا الجدول فيما يلي:** [2]

- ✓ يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
- ✓ يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- ✓ يساعد في التأكيد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ثانيا: الهدف من جدول حساب النتائج

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي الربح، أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة، أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، كما يهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. [3]

---

[1] Zvibodie Robert Merton ،" Finance"، édition Pearson ،prentice Hall ،paris ،2001 ،p : 79.

[2] لزهر مُحَّد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 4.

[3] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 219.

والجدول رقم (2 –6): يوضح جدول حسابات النتائج

	البيان	الملاحظة	N	N-1
	رقم الأعمال			
	تغيرات المخزونات			
	الإنتاج المثبت			
	إعانات الاستغلال			
1	**إنتاج السنة المالية**			
	المشتريات المستهلكة			
	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2	**استهلاك السنة المالية**			
3	**القيمة المضافة للاستغلال (2_1)**			
	أعباء المستخدمين			
	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة			
4	**إجمالي فائض الاستغلال**			
	المنتجات العملياتية الأخرى			
	الأعباء العملياتية الأخرى			
	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة			
	الاسترجاعات على خسائر القيمة والتموينات			
5	**النتيجة العملياتية**			
	المنتوجات المالية			
	الأعباء المالية			
6	**النتيجة المالية**			
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)**			
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
	الضرائب المؤجلة (تغييرات) عن النتائج العادية			
	مجموع منتجات الأنشطة العادية			
	مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			
	العناصر غير العادية (المنتوجات)			
	العناصر غير العادية (الأعباء)			
9	**النتيجة غير العادية**			
1	**النتيجة الصافية للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية ، العدد 19، **25 مارس 2009**، ص 30.

ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج

رقم الاعمال CA:

هي الايرادات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة والناتجة عن علاقة المؤسسة مع سوقها البعدي (العملاء)، فهو يضم مبيعات البضائع، الخدمات المقدمة، مبيعات المنتجات وكمقياس لنشاط المؤسسة. إن استعمال رقم الاعمال خارج الرسم (CAHT) عند إجراء المقارنات يلغي التباينات الناتجة من الجباية، إذ أن مختلف نشاطات المؤسسة ليست خاضعة لنفس معدلات الرسم .

تختلف مكونات رقم الأعمال بحسب اختلاف نشاط المؤسسة حيث يمكن تمييز الأنواع التالية: [1]

- ✓ رقم الأعمال التجاري: وهو الإيراد الناتج عن بيع السلع والخدمات دون تحويلها.
- ✓ رقم الأعمال الإنتاجي: وهو الايراد عن بيع منتجات المؤسسة، وهو يعبر عن الطبيعة الصناعية للمؤسسة.
- ✓ رقم الأعمال الخدمي: هو الايراد الناتج عن تقديم الخدمات للعملاء والتي يتميز أغلبها بعدم القابلية للتخزين.

رقم الأعمال = إنتاج مباع + مبيعات بضائع + خدمات مقدمة

إن حساب رقم الأعمال في جدول حسابات النتائج يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحلات التي تخدم أهدف التشخيص المالي والتي من أهمها قياس معدل نمو المؤسسة .

- ✓ قياس معدل النمو (C): يساهم هذا المعدل في قياس حجم المؤسسة وقدرتها على تطوير علاقاتها مع عملاءها. الأخذ بعين الاعتبار الاسمي في رقم الأعمال الناتج عن أثر التضخم النقدي، أي يجب تحييد آثار تدني القوة الشرائية للنقود بحساب معدل النمو الحقيقي لنشاط المؤسسة، بشكل يسمح بالحصول على النمو بالكميات باستعمال معامل التضخم. ويحسب كالتالي :

$$C = \left[\frac{CAi}{CA0(1+i)}\right] - 1$$

- ✓ CA_1: رقم الأعمال في سنة القياس.
- ✓ CA_0: رقم الأعمال في سنة بداية النشاط.
- ✓ i: معدل التضخم.

[1] ربيع العايش بوصبيع، **محاضرة تحليل الربحية في المؤسسة**، ثالثة ليسانس إدارة مالية، مقياس التحليل المالي، 2020/2021، ص1-2.

1-إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة، ويحسب كما يلي: [1]

إنتاج السنة المالية=رقم الأعمال+ الإنتاج المخزن+ الإنتاج المثبت+ إعانات الاستغلال

2- استهلاك السنة المالية: يمثل مجموع استهلاكات المؤسسة الناتجة عن ممارسة أنشطتها خلال السنة المالية، ويحسب كما يلي: [2]

استهلاك السنة المالية =المشتريات المستهلكة +الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى

3- القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الثورة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادية للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجي، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسطية من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، وتحسب كما يلي: [3]

القيمة المضافة للاستغلال=إنتاج السنة المالية—استهلاك السنة المالية

4-إجمالي فائض الاستغلال: يقيس الفائض الإجمال للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى. وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة ويحسب كما يلي: [4]

---

[1]Yves- Alain Ach Catherine Daniel ،FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur. HACHETTE LIVRE ،Paris ،France ،2004 ،p 34.

[2]هادفي خالد، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 71.

[3]حليس مريم وحراتي مريم، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015، ص 38.

[4]Christian Hoarau ،maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire ،2 édition ،paris ،2001, P.P 83-84.

5 _ النتيجة العملياتية: هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفرق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي للاستغلال وذلك حسب العلاقة التالية: [1]

النتيجة العملياتية =إجمالي فائض الاستغلال+ المنتوجات العملياتية الأخرى-الأعباء العملياتية الأخرى –المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة+ الاسترجاعان عن خسائر القيمة والمؤونات

6_ النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية وهي كالتالي: [2]

النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية

7_ النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع للضريبة، وتحسب كما يلي :

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها، وتحسب كما يلي: [3]

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – (الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة)

9_ النتيجة الغير العادية: هي الفرق بين الإيرادات غير العادية والأعباء غير العادية، والنشاط العادي كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة، من الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة تسجيل المؤسسة لأعباء أو إيرادات غير العادية يجب توضيحها، وتحسب كما يلي: [4]

---

[1] الحسين مشقق، **أثر تحليل القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 37.

[2] طيرالويزةوسايغي، باهية فريال، ص 26.

[3] هادفي خالد، **مرجع سابق**، ص 72.

[4] زوبتة محمد الصالح، **دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة**، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 07، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2012، ص 228 .

النتيجة غير العادية=عناصر غير العادية(منتوجات)–عناصر غير العادية (الأعباء)

10_ صافي النتيجة السنة المالية: هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية، وتحسب كما يلي: [1]

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية ± النتيجة غير العادية

[1] نسرين حمي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) على البيانيات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014، ص 32.

رابعا: النسب المرتبطة بالنتائج

يمكن تلخيص أهم النسب المشتقة من جدول حسابات النتائج في الجدول التالية:

الجدول(2 –7): جدول يمثل النسب المرتبطة بالنتائج.

نوع النسب	النسبة	التفسير
معدل الادماج	قدرة المؤسسة على تكوين القيمة المضافة	$\mathbf{Ti} = \frac{VA}{CAht}$
تطوير النشاط	تطور النشاط المعرف برقم الأعمال	$\mathbf{CCA} = \frac{CAn - CAn-1}{CAn-1}$
	تطور النشاط المعرف بالقيمة المضافة	$\mathrm{CVA} = \frac{VAn - VAn-1}{VAn-1}$
الربحية	معدل هامش الربح	$\mathbf{TMB} = \frac{Rn}{CAHT}$
	معدل الهامش الإجمالي للاستغلال	$\mathbf{TEBE} = \frac{EBE}{CAHT}$
	معدل الهامش التجاري	$\frac{MA}{CACOMMERCIAL}$
توزيع القيمة المضافة (تكلفة عوامل الإنتاج)	المستخدمين	$\frac{\text{المستخدمين}}{VA}$
	الدولة	$\frac{\text{ضرائب ورسوم +ضرائب على الارباح}}{VA}$
	الشركاء	$\frac{\text{توزيع الارباح}}{VA}$
	المديونية	$\frac{\text{مصاريف مالية}}{VA}$
	المؤسسة	التمويل الذاتي
المردودية	نسبة المردودية المالية	النتيجة العادية قبل الضرائب/ الأموال الخاصة
	نسبة المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستغلال/ الموارد الدائمة

المصدر: ربيع بوصبيع العايش ، **محاضرة تحليل الربحية في المؤسسة**، ص6.

المطلب الثالث: تحليل المردوديات و أثر الرافعة المالية

في هذا المطلب سوف يتم التطرق فيه إلى تحليل المردودية بالاعتماد أساسا على نظرية أثر الرافعة المالية، التي تتمثل في مجموع الآليات والميكانيزمات المالية والاقتصادية التي تستخدم من قبل المسريين بغرض التأثير على المردودية المالية للمؤسسة، على المدى القصير عن طريق التحكم في التكاليف وتغطية الأرباح، أو على المدى الطويل من خلال البحث عن الهيكل المالي الأمثل والذي يسمح بتعظيم ربحية المؤسسة والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

الفرع الأول: تحليل المردوديات

تدل المردودية على قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة وذلك باستعمال رأس المال الاقتصادي والمالي والذين يدلين على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، فحسب نوع النتيجة، والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية. فبصفة عام إهتمام المؤسسة ينصب المردودية المالية والاقتصادية، التي تعد من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة، وتوجه لها مواردها.

أولا: تعريف المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية.[1]

كما تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفر النقدي أي مدى القدرة على زيادة الأرباح، مع ضمان المحافظة على رأس المال وكذا ضمان دفع فوائد القروض ومن خلال ما سبق نحدد تعريف شامل للمردودية على أنها المقدار الذي يعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحقيقها المؤسسة وبين الوسائل المستخدمة للوصول إلى هذه النتيجة.[2]

الهدف من المردودية هو ما يلي: [3]

- ✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛
- ✓ تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- ✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- ✓ قياس قدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

---

[1] عزوزة زينة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جيجل، 2016/2015، ص 51.

[2] إسمهان جبالي، **أثر الرافعة المالية على الأداء المالي للمؤسسات الخدماتية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص 8.

[3] صويلح سلوى، **أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الأقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017، ص 35 .

ثانيا: أنواع المردودية:

هناك نوعان من المردودية الأولى تتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المؤسسة (المردودية الاقتصادية) أما الثانية تتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المساهمين في رأس مالها (المردودية المالية).

1- المردودية الاقتصادية (Re) [1] la rentabilité écinomique:

تسمح المردودية بقياس النتيجة المتحصل عليها فيما يتعلق بالأصول الاقتصادية ورأس مال المستثمر وبمعنى آخر الغرض من قياس المردودية الاقتصادية يتحلى في المقارنة بين التكاليف في عمليات الاستثمار والاستغلال .

وبالتالي نستطيع القول أن المردودية الاقتصادية تقيس فعالية وسائل الإنتاج المستخدمة والتي تسمى بالأصل الاقتصادي مقارنة بنتيجة الاستغلال.

معدل المردودية الاقتصادية = (RE) نتيجة الاستغلال قبل الضريبة / الأصول الاقتصادية

حيث أن نتيجة الاستغلال = النتيجة الصافية + الضريبة على الأرباح + المصاريف المالية

الأصول الاقتصادية = رأس المال + الديون

أي أن RE تساوي إلىأما بعد الضريبة فتعطى بالعلاقة التالية :

معدل المردودية الاقتصادية = (RE) نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

أي أن RE: بعد الضريبة يساوي إلى :

$$R_E = R_{exp}(1_t) / AE$$

حيث RE= المردودية الاقتصادية R_{exp} = نتيجة الاستغلال

AE= الأصل الاقتصادي t = معدل الضريبة

يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق نسب مستحسنة للمردودية الاقتصادية وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وكذا حسن استغلال مجموع أصولها وهذا ما يدخل ضمن إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث أن هذه النسبة تستعمل لقياس فعالية التسيير.

[1] florence delahaye ،finace d'entreprise manual et applion ،2eme edition ،dunod ،prise 2009 ،p148 .

ويمكن تفسير المردودية الاقتصادية بمعدل الهامش ومعدل الدوران كما يلي:

$$RE= (R_{exp}/ CA) (CA / AE)$$

حيث أن: (R_{exp}/ CA) تمثل الهامش الاقتصادي * أو هامش الاستغلال)

(CA/AE): تمثل معدل الدوران الأصل الاقتصادي **

يتضح من خلال العلاقة أعلاه أنه يمكن تحقيق نفس النتيجة بالمردودية الاقتصادية في حالة ما إذا كان الهامش مرتفع ومعدل دوران بطئ.

ومن خلال تحليل مكونات المردودية فإن فعالية النتيجة تتوقف على مدى فعالية هذه النسب ومساهمتها في تحقيق الربحية، كما أن هذا التحليل يمكننا من معرفة مصدر قوة وضعف المردودية الاقتصادية المحققة من طرف المؤسسة.

2- المردودية المالية : LA RENTABILITE FINANCIER.[1]

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة، حيث تهتم هذه النسبة بالدرجة الأولى بالمساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، فالمردودية المالية تركز على: إجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل مكوناتها مع كافة العناصر، والتدفقات المالية.

ويمكن حسابها كما يلي :

$$R_{Cp} = (R_{net}/ CP)$$

حيث أن R_{CP}: المردودية المالية

R_{net} : النتيجة الصافية

Cp : الأموال الخاصة

ويمكن تجزئة نسبة المردودية المالية إلى معدل الهامش الصافي، ومعدل دوران الأصول ومعدل الاستدانة كما في العلاقة التالية:

$$R_{Cp} = (Rnet/ CA) (CA / AE) (AE / CP)$$

[1] مسعودي سمية، **أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص 21-22.

حيث أن (Rnet/CA): تسمى نسبة الهامش الصافي (معدل الربحية الصافية) ويقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم .

ويعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء، ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم الأعمال، أي قدرة المؤسسة على تحويل إيرادها الإجمالي إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية.

(CA/AE) تمثل معدل دوران الأصل الاقتصادي (الأموال المستثمرة): يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل تقارن فيه بين مستوى الأصول المستثمرة لتحقيق رقم الأعمال معين، ويمكن هذا المعدل من حساب عدد مرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن من متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية و إمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

(AE/ CP) وهي نسبة تعبر عن الهيكل المالي وتسمى بمعامل الاستدانة، تقيس التركية المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، ويمكن هذا المعدل من حساب عدد مرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى لتغطي الأصول الاقتصادية، أي تعطى للمسير المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول الاقتصادية.

ويمكن توضيح المعادلات الممكنة للمردودية المالية وتقييمها كالآتي:

$(R_t) \geq 0\ \%$ .....لا توجد مردودية مالية .

$\%0 \leq (R_t) \leq \%5$ .....مردودية مالية ضعيفة .

$\%5 \leq (R_t) \geq 10\ \%$.....مردودية متوسطة .

$(R_t) \leq 10\ \%$..... مردودية مرتفعة ومرضية.

بعد تحليل المردودية المالية تلخص إلى أنها تتكون من جملة من النسب والتي من خلال قياسها يمكننا من التعرف على القوة التنافسية للمؤسسة ومدى قدرتها على زيادة الإنتاجية، وكذلك إدراك تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة ومستوى نجاعتها في اختيار السياسة المالية التي تتوافق مع إمكانياتها وتلبي لها احتياجاتها الضرورية، فالمردودية المالية في المستوى الثاني بعد المردودية الاقتصادية وتحقيقها مشروط بتحقيق هذه الأخيرة.

الفرع الثاني: أثر الرافعة المالية

أصبحت المؤسسة في العصر الحالي تعتمد على القروض في تمويل عملياتها مما ينتج عنها ما يسمى بالرفعة المالية، كما تعرف بأنها استخدام أموال الغير (الاقتراض) بتكاليف ثابتة (فوائد ثابتة) على أمل زيادة الأرباح.

كما ترتبط الرافعة المالية بالهيكل المالي للمؤسسة، حيث كلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل كلما ازدادت درجة الرفع المالي، ويصبح بالتالي الرفع المالي فعلا إذا استطاعت المؤسسة استثمار الأموال المقترض بمعدل العائد الذي يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، بينما إذا لم تنجح المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستتعرض للمخاطرة أكبر وتحقق خسائر أكبر فيما لو أنها لم تستخدم الرفع المالي، وهي تدرس العلاقة بين المردودية المالية والهيكل المالي للمؤسسة. لذا قدمت للرافعة المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- ✓ الرافعة المالية هي درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا، سندات أو أسهما ممتازة مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها. [1]
- ✓ كما تعرف على أنها: اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة.[2]

أولا: تحليل وتفسير ميكانيزم الرفع المالي

يحدث الرفع المالي كلما قامت المؤسسة بتمويل نشاطها بواسطة قروض. ويهدف تحليل الرفع المالي إلى التأكد مما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح تغطي تكاليف الاقتراض.فتعبر النتيجة الاقتصادية المبلغ الذي سوف يوزع بين كل من الفوائد والضرائب والأرباح، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] باحي عنتر و سلامة رضا، **إدارة المزيج التمويلي و أثره على نمو وتطور المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020، ص 35.

[2] أنفال حدة خبيزة، **تأثير الهيكل المالي على إستراتجية المؤسسة الصناعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012/2011، ص 48.

الشكل رقم(2 –4) : تمثل تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزيع الثورة المولدة عنه

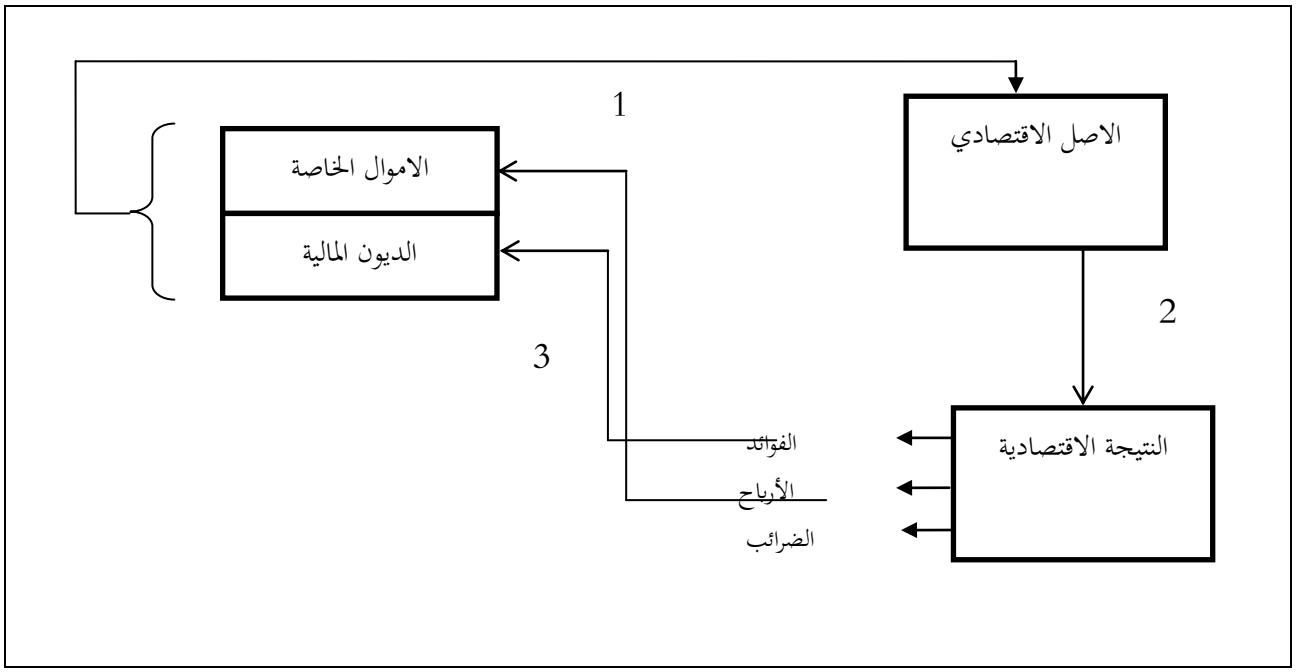

المصدر: أنفال حدة خبيزة، **مرجع سابق**، ص48.

يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن المؤسسة سوف تتحمل مخاطر الرفع المالي ناتجة عن احتمال عدم قدرة النتيجة الاقتصادية المحققة على تغطية الفوائد الناتجة ن الاقتراض، ومن ثم يكون أثر الاستدانة سلبي على المردودية المالية للمؤسسة فلو حاولنا التعبير عن ذلك بمفهوم المردودية، فإن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تفوق تكلفة تمويله. والمتمثلة في تكلفة رأس المال بصفة عامة وفي فوائد الديون بصفة خاصة، فإذا حصل كذلك، فإن المؤسسة ستحقق مردودية أموال خاصة تفوق معدل مردودية الأصل الاقتصادية، وذلك بفضل الرفع المالي، وهو ما سينعكس إيجابيا على ربحية المساهمين في رأس مال المؤسسة، عندئذ نقول أنه للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.[1]

1–تعريف أثر الرافعة المالية:

يعرف اثر الرافعة المالية على أنها زيادة المردودية المالية للمساهمين والتي تنتج من زيادة في استعمال الديون في الهيكل المالي للمؤسسة وذلك بمعدل اكبر من معدل المردودية الاقتصادية. [2]

[1] أنفال حدة خبيزة، **مرجع سابق**، ص 49 .

[2] زبير شهلة و سراي حدة، **تشخيص المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى مؤشرات الرافعة المالية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019، ص 25.

مصطلح أثر الرافعة المالية يشير إلى أثر الاستدانة على الأموال الخاصة، ويعتمد أثر الرافعة المالية على الهيكل المالي للمؤسسة. [1]

الشكل رقم(2 –5) : يمثل أثر الرافعة

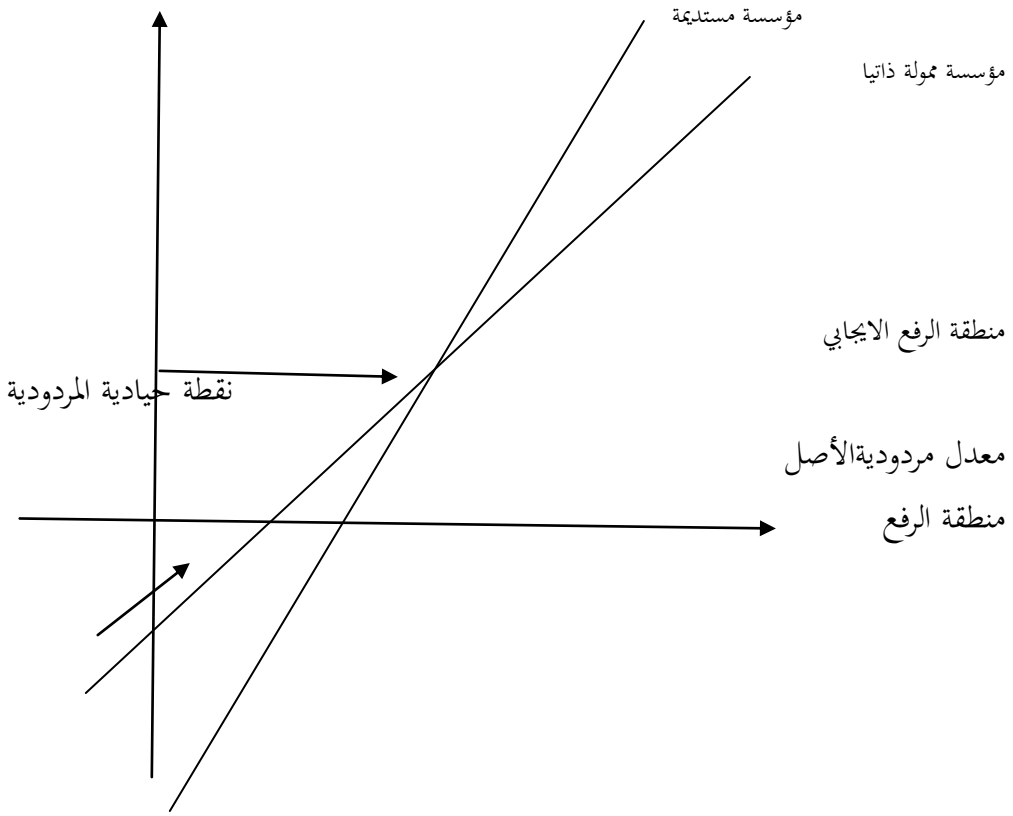

المصدر: معوش عائشة و مزهود منال، **أثر الديون طويلة الأجل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر ل .م .د في الإدارة المالية، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019، ص 28.

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، وهي نتائج المكافئة المتخصص لرأس المال الخارجي عن المؤسسة، فإن كانت مردودية أصول المؤسسة تتجاوز التكاليف المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين وبالتالي يكون أثر الرافعة المالية إيجابي، أما في الحالة العكسية إذا كانت هذه المردودية غير كافية لتغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر سلبي، إذا أثر الرافعة يفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين. [2]

[1] إسمهان جبالي، **مرجع سابق**، ص 14 .

[2] معوش عائشة ومزهود منال، **مرجع سابق**، ص 28.

2- الصياغة الراضية لأثر الرافعة المالية:

للضريبة أثر واضح في حساب الرفع المالي، حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وهذا الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب، فالمؤسسات التي تدفع معدل ضريبة تفضل مثلا التمويل بالاقتراض بدلا من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر.

تتحدد العلاقة بالاعتماد على العناصر التالية: [1]

Roper: النتيجة العملياتية.

Rnet: النتيجة الصافية.

Re: المردودية الاقتصادية.

Rcp: مردودية الأموال الخاصة.

CP: الأموال الخاصة.

D: الاستدانة الصافية.

I: المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة).

Is: معدل الضريبة على الأرباح.

لدينا ما يلي: تحديد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال كالتالي:

$$Rnet=(Roper-D.i).(1-Is)$$

وبقسمة طرف المعادلة (1) على قيمة الأموال الخاصة (CP) نجد أن:

$$Rcp=Rnet/Cp=Roper-D.i.(1-Is)/Cp$$

$$Rcp=RE/Cp=(RE\ \ iD)\ (1-IS)$$
$$=(Re-iD\ /\ (CP+D))(1-IS).(Cp+D)/Cp$$
$$=(Re.Cp/\ Cp+Re.D/Cp-iD\ /Cp).(1-Is)$$

[1] نور الهدى براينيس و ميمونة فقوس، **تشخيص الرافعة المالية لتفعيل قرار الاستدانة في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس المهني في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017، ص 11-12.

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي :

$$Rcp = [\ Re+(Re-i).D/Cp].(1-Is)$$

حيث

- ✓ (Re-i) : الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة .
- ✓ D/Cp : الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي .
- ✓ (Re-i).D/Cp : أثر الرافعة المالية.

يمكن البرهنة على هذه العلاقة بسهولة باستخدام المعادلات المحاسبية التالية :

- ✓ الاستدانة الصافية +الأموال الخاصة = الأصول الاقتصادية .
- ✓ نتيجة الاستغلال بعد الضريبة – التكاليف المالية بعد الضريبة = النتيجة الصافية .
- ✓ النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = مردودية الأموال الخاصة .

نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية = المردودية الاقتصادية .

الاستدانة الصافية / الأموال)*مردودية الأموال الخاصة =المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية – تكلفة الاستدانة

تدعى العلاقة (الاستدانة الصافية /الأموال الخاصة) الرافعة المالية.

والعلاقة (المردودية الاقتصادية – تكلفة الاستدانة) * الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة تسمى بأثر الرافعة.

فيكون لدينا:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية +أثر الرافعة المالية

3- حساب أثر الرافعة المالية:

لحساب أثر الرافعة والمردودية المالية يجب الاستعانة ببعض العناصر التي تراها ضرورية والتي تتمثل في: [1]

العناصر التي يتم استخراجها من جدول حسابات النتائج:

- ✓ رقم الأعمال (CA)؛
- ✓ النتيجة الجارية (RC)؛

[1] إسمهان جبالي، **مرجع سابق**، ص 17 .

- ✓ التكاليف المالية الصافية (CF) نذكر منها أنها صافية من النواتج المالية ؛
- ✓ نتيجة الاستغلال (RE).

– العناصر التي يتم استخراجها من الميزانية:

- ✓ الاستثمارات (Im)؛
- ✓ احتياج في رأس مال العامل (للاستغلال وخارج الاستغلال) (BFR)؛
- ✓ الأصول الاقتصادية (AE)؛
- ✓ الأموال الخاصة (CP)؛
- ✓ المديونية الصافية (D)؛
- ✓ معدل الضريبة على الأرباح والذي يرمز له (IS).

إذا كانت المؤسسة تمول نشاطها جزئيا بأموال شبه خاصة، فلا بد من إجراء دراسة فصل الأموال الخاصة عن المديونية، مثلا إذا كانت هناك سندات قابلة للتحويل تم التأكد من تحويلها فإنه يتم إلحاقها بالأموال الخاصة مع خصم الفوائد المدفوعة من المصاريف المالية وضمها للنتيجة، أما في الحالة العكسية فتلحق بالمديونية، كما يجب توزيع المؤونات المتعلقة بالأخطار والتكاليف بين المديونية الصافية و الأموال الخاصة، لأنه بدون ذلك الميزانية المختصرة لا تكون متوازنة.

أما في حالة المؤسسات التي تتميز بأصول اقتصادية سالبة فيكون لديها احتياج في رأس المال العامل وتكون مردودية أموالها الخاصة مرتفعة، أما مردوديتها الاقتصادية فيجب أن تحسب بالأخذ في الاعتبار نواتج التوظيفات المالية بحيث يتم ضمها في النتيجة ومبلغ التوظيفات يضم إلى الأصول الاقتصادية حيث تحسب كالأتي:

المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال +النواتج المالية) (IS-1) / الأصول

وباعتبار أن هذا النوع من المؤسسات تأخذ في الحسبان نواتجها المالية عند تحديد أسعار بيع منتجاتها وخدماتها.

4- حالات أثر الرافعة المالية

يتم دراسة أثر الرافعة المالية، أي دراسة الاقتراض على مردودية الأموال الخاصة، لمعرفة ما إذا كان الاقتراض ذو تأثير إيجابي على هذه المردودية أو عليها تأثيرا سلبيا، حيث يتم التمييز في هذه الدراسة بين مجموعتين من الحالات كما موضح فيما يلي: [1]

4- 1حالة المؤسسة عديمة الاستدانة

تعتبر هذه الحالة نادرة الحدوث في الواقع، وعندها تمول الاحتياجات المالية حصرا بواسطة الأرباح المحتجزة والرفع في رأس المال. فإذا كان DF=0 فإن المردودية المالية تأخذ العلاقة التالية :

$$RF=Re.(1-T)$$

إذن في هذه الحالة لا يوجد أثر الرافعة المالية، وبالتالي تتساوى المردودية الاقتصادية بعد إقتطاع الضريبة على الأرباح.

4- 2حالة المؤسسة المستدينة

يعتبر الاقتراض أحد أهم مصادر التمويل، إذ يساهم في تحسين مستويات المردودية لكنها من الضروري مراقبة مستويات المردودية من خلال دراسة أثر الرافعة المالية.

أ- حالة المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة: (i<Re)

عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة يكون أثر الرافعة المالية موجبا :

$$(Re-1)>0= RF- Re=(Re-1).DF/KP>0$$

ومنه يمكن تحسين مردودية الأموال الخاصة بزيادة الرافعة المالية (KP/DF)، أي زيادة اللجوء إلى الاقتراض يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

ب- حالة المردودية الاقتصادية تساوي معدل الفائدة: (Re=i)

في هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية حياديا، وحينها تتواجد دلالة كل من مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية وهي نفس حالة انعدام الاستدانة.

ج- حالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة: (i>Re)

في هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية سالبا :

[1] باحي عنتر و سلامة رضا، **مرجع سابق**، ص 38- 39.

(Re- i)<0-RE-Re=(Re-i).DF/KP<0

تنخفض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاقتراض وذلك بسبب ارتفاع المصاريف المالية .

5- بعض الانتقادات الموجهة لأثر الرافعة المالية:

بالرغم من الايجابيات التي يقدمها مؤشر الرافعة المالية في مساعدة المؤسسة على إختيار مصادر تمويلها واتخاذ قرار التمويل إلا أنه من الناحية المالية بعض العيوب والقصورات من بينها: [1]

- ✓ مؤشر الرافعة المالية يخدم المؤسسة في حالة ما إذا كانت Re>i وبحسب هذا المؤشر فإن معدل الفائدة ثابت دائما وهذا غير منطقي؛
- ✓ التضارب بين مصالح كل من المساهمين والمقرضين حيث يبحث كل منهما على مصلحته الخاصة والتي تتمثل في تعظيم ثروته؛
- ✓ المبالغة في بعض الأحيان في معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى المبالغة في أثر الرفع المالي الذي تم احتسابه على أساسها؛
- ✓ رغم أن مؤشر أثر الرافعة يحدد أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، إلا أنه لم يضع حدود للاستدانة (الاستدانة المثلى) التي تمكن من تحقيق أهداف المؤسسة، كما ذكرنا سابقا أن لجوء المؤسسة باستمرار إلى الاستدانة لا يعني زيادة مستمرة في مردودية أموالها الخاصة بل وقد تتعرض جرأ ذلك إلى مخاطر عديدة لعلى أخطرها الإفلاس.

ومثال على ذلك انهيار أكبر المؤسسات العالمية في الأزمة المالية الراهنة.

[1] دغوم عبد الرحمان، **دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص 11.

خلاصة الفصل:

من خلال هذ الفصل استطعنا معرفة طبيعة التحليل المالي والأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة والمتمثلة في النمو والبقاء وكل ما تناولناه مكننا من استنتاج التحليل المالي، هو احد الأساليب التحليلية في المؤسسة، وقد تطرقنا الى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في تحليل الهيكل المالي والتي بعدم وجودها تتوقف عملية التحليل.

وتستخدم مؤشرات التوازن المالي دراسة مدى تمكن المؤسسة من تمويل اصولها الثابتة، بواسطة مواردها الدائمة ومدى تغطية احتياجات دورة الاستغلال دون الإفراط في توفير السيولة الزائدة عن اللزوم.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لوضعية مؤسسة الرواد لصناعة و الخدمات

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بيها حول موضوع دور الوظيفة المالية في تحقيق أهداف المؤسسة، يأتي الآن الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط المفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، المتمثلة في مؤسسة الرواد للصناعة والخدمات

ولقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور الوظيفة المالية عن قرب ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهمته

ويتضمن هذا الفصل مبحثين

المبحث الأول: تقديم عام لشركة الرواد للصناعة و الخدمات ذ م م.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل وضعية المالية للمؤسسة لخمس سنوات متتالية (2016-2017-2018-2019-2020).

المبحث الأول: تقديم عام لشركة الرواد للصناعة و الخدمات ذ م م.

شركة الرواد للصناعة و الخدمات ذ.م.م، من الشركات الخاصة التي تنشط خاصة في مجال إنتاج الدقيق، ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بالتعريف أكثر عليها.

المطلب الأول: التعريف بشركة الرواد للصناعة والخدمات ذ م م.

أولا: تقديم عام حول شركة الرواد للصناعة و الخدمات ذ م م.

ان شركة الرواد للصناعة والخدمات هي شركة إنتاجية وخدماتية ذات مسؤولية محدودة (SARL)، قدر وتنتج كل من الدقيق الفرينة والنخالة.

وتعتبر شركة الرواد للصناعة والخدمات من المؤسسات الرائدة في هذا المجال على مستوى الجهة حيث انبثقت عن عقد تأسيسي بتاريخ: 2001/04/22 تحت رقم: 001281، وقد قدر رأس مالها حسب هذا القانون الأساسي ب: 220.000.00 دج وذلك بمساهمة أربعة شركاء، وتم تعديل هذا العقد في 2007/08/13 ليصبح رأس مال الشركة 20.000.000.00 دج، ولتأخذ التسمية الجديدة : شركة الرواد لصناعة والخدمات بعدما كانت تسمى شركة مطاحن الرواد.

وتخضع الشركة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول في القانون الأساسي، ويمكنها فتح فروع عبر كامل التراب الوطن، ويمكن تحويلها الى أي مكان آخر في التراب الوطني بمجرد قرار من الجمعية العامة.

1- مدة انقضاء العقد التأسيسي :

حدد عمر هذه الشركة بـ 99 سنة ابتداءا من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ماعدا في حالتي الحل المسبق أو التمديد المنصوص عليه في القانون الأساسي.

2- الموقع الجغرافي:

يقع مقر شركة الرواد للصناعة والخدمات بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي، على الطريق الرابط بين ولايتي الوادي وبسكرة، ويحدها من الجنوب بلدية الوادي ومن الشمال بلدية قمار.

3- الهياكل والتركيبات:

تحتوي الشركة على الهياكل والتركيبات التالية :

3-1 الارضية والمساحة:

- ✓ تقدر مساحتها الإجمالية بـ : 2000 م^2 .
- ✓ تقدر المساحة المبينة بـ : 1900 م^2 .

الشكل(3 -1): دائرة نسبية تمثل مساحة الشركة

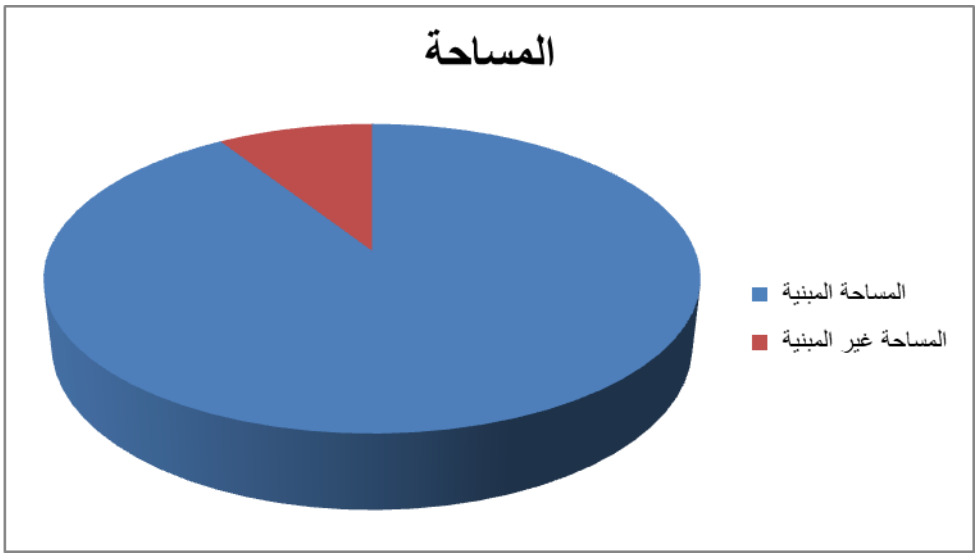

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الشركة

3-2 التركيب الصناعي للشركة:

- ✓ مطحنتين من **صنع** صيني شركة Caifen Moechingبطاقة انتاجية تقدر بـ: 1100 قنطار من القمح اللين بالنسبة للاولى، 2000 قنطار من القمح اللين بالنسبة للمطحنة الثانية .
- ✓ مطامير التخزين للمواد الأولية : يوجد مطمور معدني سعته 1000 قنطار ومطمور اسمنتي سعته 700 قنطار
- ✓ مطامير تخزين المنتجات التامة : ستة (06) مطامير لتحزين مادة الفرينة سعة كل واحد منهم تقدر بـ: 400 قنطار واربعة (04) مطامير لتخزين مادة النخالة تقدر سعته بـ : 250 قنطار.

والتجهيزات تعتبر حديثة دخلت الوحدة الأولى في الاستغلال سنة 2010، أما الوحدة الثانية فدخلت للاستغلال سنة 2013

4- مخازن الإنتاج:

لدى الشركة مخزنين لتحزيم المنتجات التامة الصنع إضافة الى الفضلات والمهملات، حيث يقدر مساحة الأول بـ : 600 م^2.اما الثاني فتقدر مساحته بـ : 400 م^2.وهو مستغل عن طريق الإيجار .

ملحقات وهياكل أخرى:

- ✓ مبنى اداري من ثلاث طوابق
- ✓ ورشات العمل
- ✓ مبنيين خاصين بوحدتي الإنتاج

ثانيا: منتجات الشركة والمواد المستعملة

1- المواد المستعملة:

تستعمل الشركة مادة القمح اللين كمادة أولية لإنتاج الفرينة، إضافة إلى أكياس التعبئة من مادتي البلاستيك والورق.

2- المنتجات:

دقيق (فرينة) : 50 كغ، 10 كغ، 0.5 كغ، 0.1 كغ / النخالة : 25 كغ

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة

حسب العقد التأسيسي للشركة فإن مسيرها السيد: بانور اسماعيل، ونائب المسير السيد بالنور مُحَّد الساسي، مقيدة بالسجل التجاري الصادر بالوادي تحت رقم 0542380/8/01.

وتقوم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية، وكذلك تخصيص النتيجة، إما لإعادة استثمارها أو توزيعها على الشركاء حسب الحصص.

كما تقوم الشركة بعقد اجتماعات دورية كل شهر لمناقشة سيرورة العمل وتقييم الأداء، والوقوف على نقاط الضعف والقوة، ودراسة الجوانب المتعلقة بالتموين، والمبيعات ....الخ.

أولا: الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة

الهيكل التنظيمي هو عبارة عن وسيلة أو تقنية تساعد في تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري من حيث تباين مصالح وأقسام الوحدة.

ونظرا لأن الشركة يغلب عليها الطابع العائلي للشركاء، لم يتم وضع هيكل تنظيمي بصورة جيدة وواضحة، كما أن الهيكل التنظيمي الموضوع لا يتسم بالتوسع الأفقي المعروف في المؤسسات الكبيرة.

الشكل رقم (3 –2) : الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة

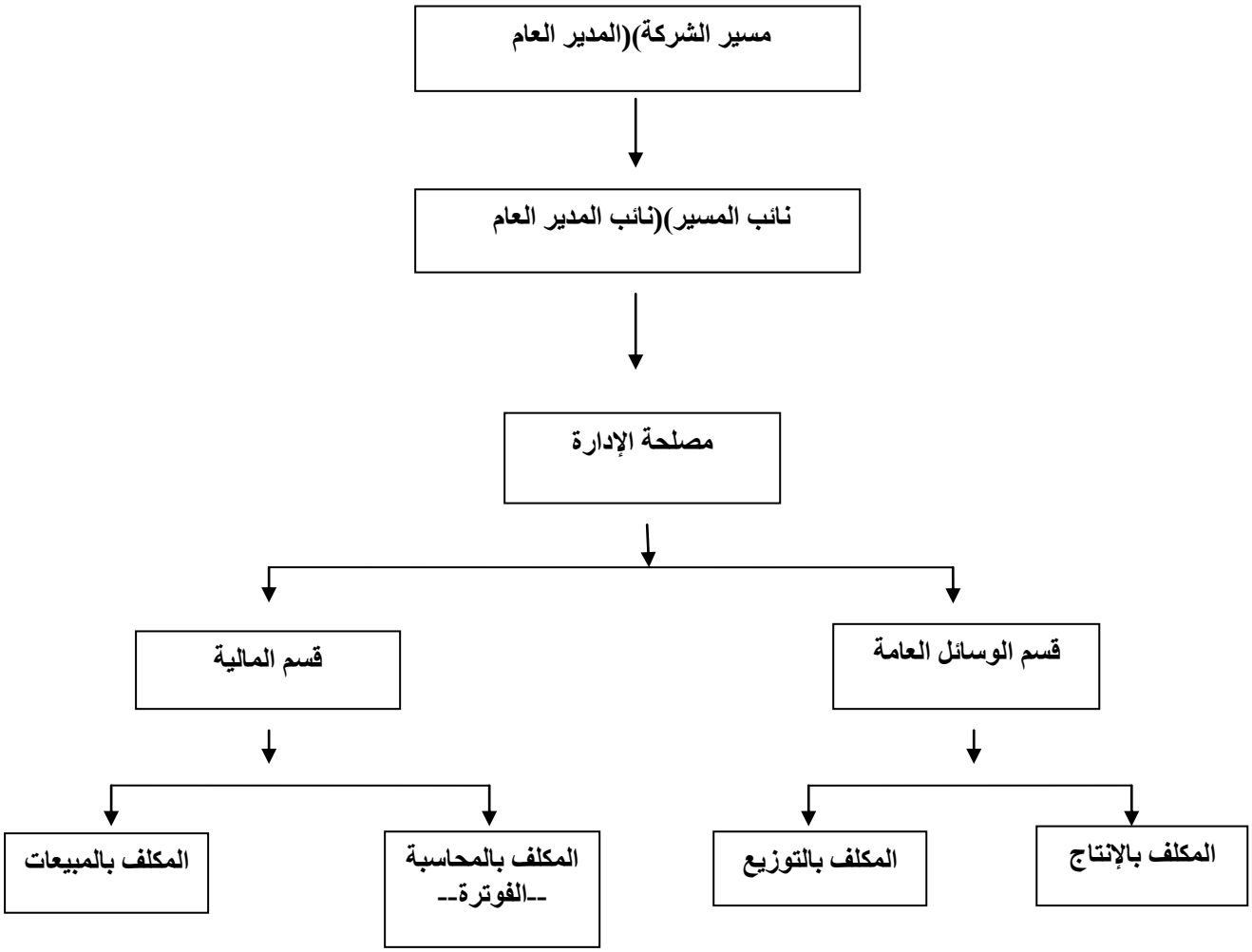

المصدر: مصالح الادارة بالشركة.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للوظائف في الشركة:

1– المدير العام (مسير الشركة):

ويتمثل دوره في الإشراف العام على الشركة وتسييرها، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح والأقسام، والمحافظة على السير الحسن لها، كما يقوم بإمضاء الوثائق الإدارية وتوقيع الصكوك الخاصة بأموال الشركة، كما يقوم بالعلاقات الخارجية، من حضور لمختلف التفاعلات من ملتقيات وصالونات....إلخ.

2– نائب المدير العام (نائب المسير):

ودوره يتمثل في مساعدة المدير العام فهو يسهر على سيرورة العملية الإنتاجية، كما أنه ينوب المدير العام في حالة غيابه في كل المهام المنوطة به.

3- قسم الوسائل العامة:

ويتضمن هذا القسم قسمان هما:

3-1 القسم المكلف بالإنتاج:

وتتمثل مهمته في الإشراف على العمليات الإنتاجية إبتداء من دخول المواد الأولية الى غاية خروجها في شكلها النهائي، وكذلك التبليغ عن أي خلل قد يحدث على مستوى الوحدات الإنتاجية، كما يقوم بعملية المراقبة والأمن داخل المصنع وكذلك الصيانة والمتابعة اليومية لمختلف الآلات ومعدات الإنتاج.

3- 2القسم المكلف بالتوزيع:

ويقوم هذا القسم بتسيير حركة المخزونات من المنتجات والعمل على التوزيع الجيد للعملاء، كذلك توفير وسائل النقل القيام بمتابعة المخزون من الورشات الى المخازن، ومن ثم الى العملاء، وتنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوزيع.

4- قسم المالية:

ويقوم هذا القسم بتطبيق بكل الوسائل المالية بالاعتماد على الوسائل التالية:

4- 1 المكلف بالمحاسبة:

ويقوم بما يلي:

- ✓ استقبال الوثائق المتعلقة بالحسابات البنكية للشركة
- ✓ الحسابات المقدمة من طرف كل المصالح
- ✓ مراجعة عملية التسديد وتحصيل الفواتير المختلفة
- ✓ العمل على إعداد التقارير الخاصة بنشاط الشركة
- ✓ تنظيم وترتيب مختلف الوثائق المحاسبية (فواتير، إيصالات، استلام...إلخ)
- ✓ إعداد الرواتب والأجور

4-2 المكلف بالمبيعات:

ويقوم بما يلي:

- ✓ القيام بعمليات التسويق لمنتجات الشركة.
- ✓ عمليات الإشهار.
- ✓ دراسة تقلبات السوق.
- ✓ تنفيذ القرارات التسويقية للإدارة العليا.

- ✓ تنفيذ عمليات البيع.

ثالثا : تعداد العمال بالشركة وتوزيعهم :

1- تعداد العمال:

يبلغ عدد العمال في الشركة الرواد للصناعة والخدمات 23 عاملا منهم 6 عمال مؤقتين.

2- توزيع العمال حسب المصالح:

يبين الجدول التالي عدد العمال وتوزيعهم في شركة الرواد للصناعة والخدمات لسنة 2014.

الجدول رقم (3-1) : توزيع العمال وعددهم في الشركة لسنة 2014.

المصالح	الإدارة	الإنتاج	الشؤون القانونية	الصيانة	الإعلام الآلي	التسويق	العمال المؤقتين	مجموع العمال
عدد العمال	04	08	01	02	01	01	06	23

المصدر: ادارة الشركة

الشكل (3-3): توزيع عمال شركة الرواد حسب المصالح والأقسام

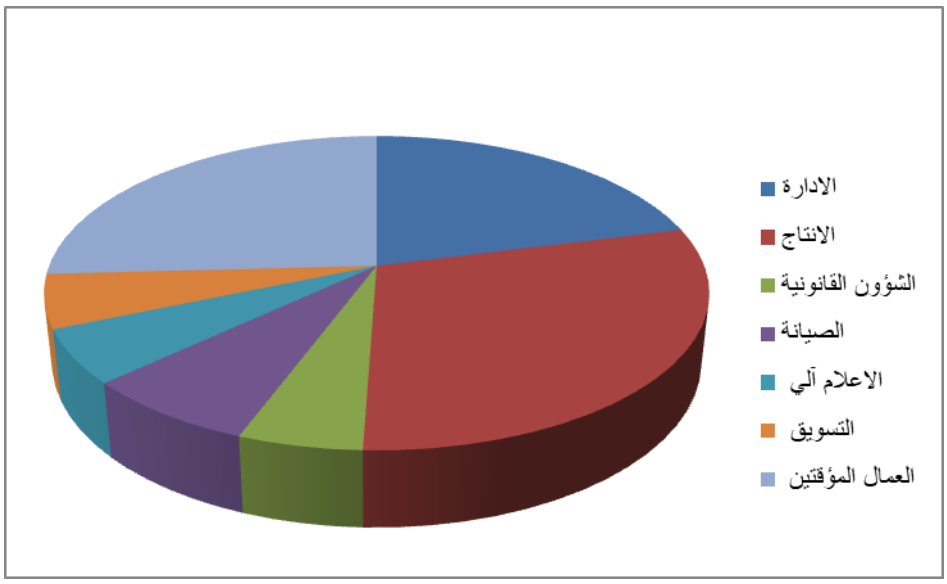

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الشركة

المطلب الثالث: العملية الإنتاجية في الشركة

شركة الرواد التي نحن بصدد تحليلها هي مؤسسة صناعية، والعملية الإنتاجية التي ترتكز عليها هي تحويل مواد أولية والمتمثلة في القمح اللين إلى منتوج نهائي وهو مادة الفرينة، وتتم هذه العملية بعدة مراحل نذكرها في ما يلي:

اولا– مرحلة التموين:

تمثل هذه المرحلة بداية العملية في النشاط، وتتم من خلال التزويد بالمادة الأولية (القمح اللين)، لإنتاج مادة الفرينة

اضافة الى منتوج ثانوي يتمثل في مادة النخالة، وتقوم الشركة بشراء مادة القمح اللين من الديوان الجزائري المهني للحبوب (o a i e)، عن طريق تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية الوادي (c c l s)، وتتبع هذه الخدمة بشهادة تحاليل لمادة القمح اللين المشتراة تبين فيها الصفات النوعية لها، كما تتحمل الشركة في هذه المرحلة مصاريف النقل

تتم عملية وزن الشاحنة المحملة بمادة القمح اللين عند دخولها الى مكان التفريغ ومن هنا تبدأ عملية التخزين الأولى، والتي تتم فيها التصفية الأولية من الشوائب والزوائد.

ثانيا– مرحلة الإنتاج:

تعتبر هذه المرحلة محور وظيفة الإستغلال للشركة، وتتكون هذه المرحلة من عدة مراحل وهي كما يلي:

1– مرحلة وتنقية القمح من الغبار وفصل البذور الأخرى عنه :

تتم عملية التنقية وفصل الزوائد عم القمح بواسطة آلات خاصة تعمل بشكل ترتيبي من أجل الوصول الى تصفية القمح، وبإخراجه بشكل جيد.

2– مرحلة إضافة الماء:

في هذه المرحلة تتم عملية القمح وزيادة الماء النظيف بواسطة آلات خاصة وتتم هذه العملية الحساسة لرفع نسبة الرطوبة للقمح حسب نوعية القمح للوصول الى نسبة الرطوبة المطلوبة.

3– مرحلة الانتظار:

في هذه المرحلة وبعد عملية الغسل يتم وضع القمح المغسول في مطامير إسمنتية يتم خلالها امتصاص الماء، وتدوم هذه العملية مدة 12 ساعة، ليصبح بعدها القمح جاهز لعملية الطحن.

4– مرحلة الطحن:

وأهم مرحلة من مراحل الإنتاج بحيث أن المراحل السابقة ماهي إلا عملية تهيئة وتحضير لهذه المرحلة، وتتم عملية الطحن وفق المراحل التالية :

4-1 عملية الطحن الأولى:

وفيها يتم تفريغ القمح في آلة الطحن الأولى والتي تقوم بتقشير وتكسير القمح، وبعدها تتم عملية الغربلة لنتيجة الطحن الأولى بواسطة آلة الغربلة، ويستخرج في هذه العملية نسبة من الفرينة، والباقي يوزع على مجموعة من آلات الطحن حسب حجم ونوعية المادة الخارجة من عملية الطحنة الأولى.

4-2 عمليات متتالية من الطحن والغربلة:

كما ذكرنا سابقا فإن النواتج من عملية الطحن الأولى تأخذ مسار معين للطحن والغربلة وفق معايير تقنية خاصة بعملية إنتاج الفرينة، للوصول إلى المنتوج التام الصنع، وعادة ما تتراوح نسبة الفرينة المتحصل عليها ما بين 70% الى 78 %من القمح المطحون والباقي يكون لمادة النخالة. أما نسبة رطوبة الفرينة فتتراوح ما بين 14 % الى 15%

5- مرحلة التعبئة والوزن والتغليف:

وتم في هذه المرحلة تعبئة المنتوج التام الصنع من مادة الفرينة في أكياس ذات تعبئة مختلفة حسب الطلب، وهي عادة 01 كغ، 05 كغ، 10كغ، 25 كغ، 50 كغ، بواسطة آلات التعبئة الخاصة وهي تقوم بمجموعة من العمليات من تعبئة، وزن وغلق، ويقوم عليها مجموعة من العمال، وكذلك الأمر بالنسبة لمادة النخالة و التي تعبأ في أكياس 25 كغ .

6- مرحلة التخزين البعدي :

بعد الإنتهاء من الإنتاج، تكون المنتجات جاهزة للتسويق، تنقل المنتجات الى المخازن، وتوضع في مكان بارد وجاف، لتمكث مدة 24 ساعة قبل توزيعها على الزبائن.

7- مرحلة البيع والتوزيع:

وهي المرحلة المهمة في أي مؤسسة إنتاجية، وبما أن شركة الرواد تنتج مادة أساسية، وذات استهلاك واسع فإن عملية الترويج لا تكلف المؤسسة الكثير ولا تأخذ الوقت الكبير لأنها تتوفق فقط على نوعية الفرينة المنتجة، وبما أن منتجات.

الشكل رقم(3-4): مرحلة الإنتاج لشركة الرواد للصناعة و الخدمات

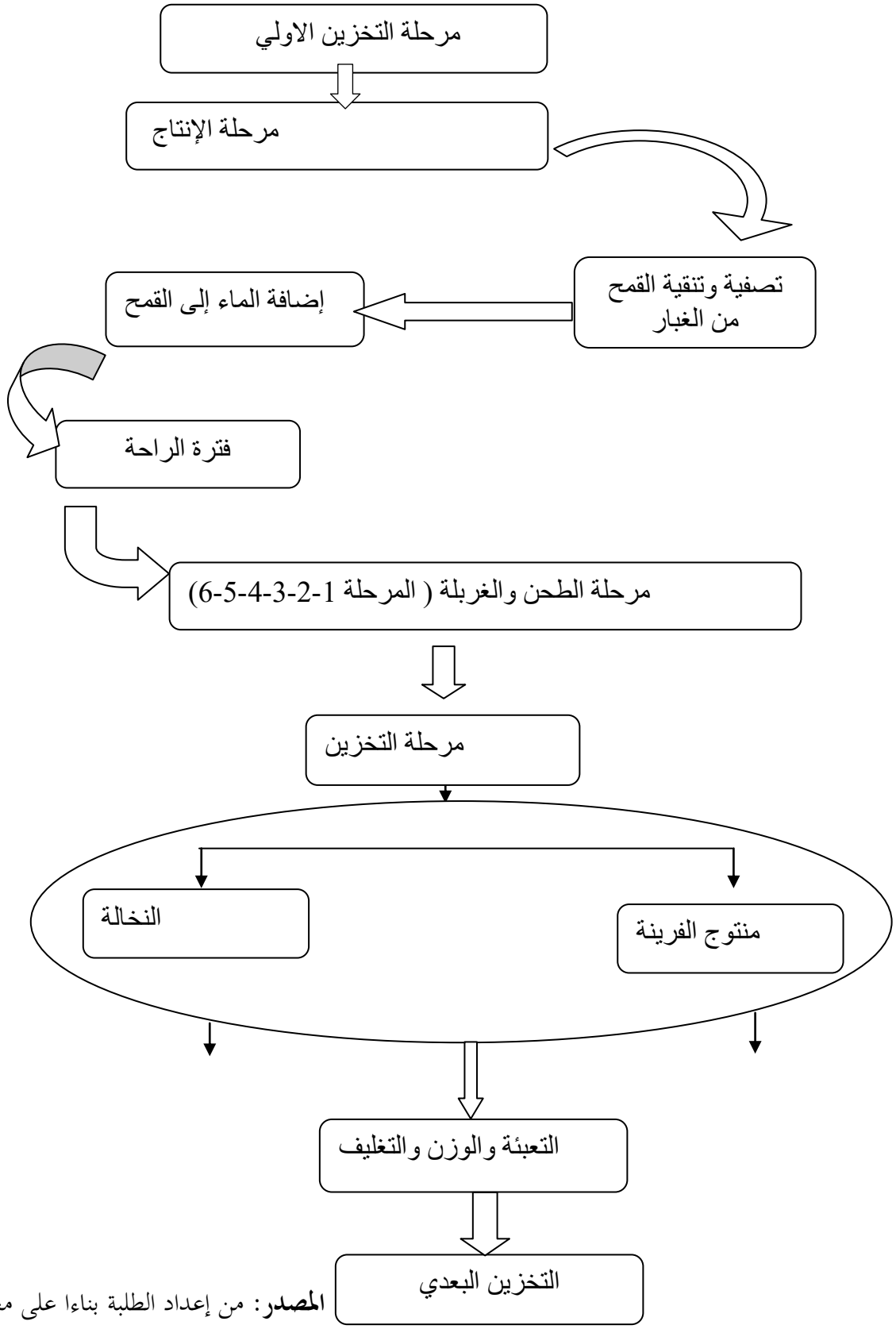

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الشركة

المبحث الثاني: التحليل الوضعية المالية لمؤسسة الرواد لصناعة والخدمات

يعتبر التحليل المالي من بين أم الأدوات التي تستعمل لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، سنقوم في هذا المبحث بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الرواد لصناعة والخدمات لخمسة سنوات من 2016إلى 2020، من خلال استعمال أدوات التحليل المالي التي تطرقنا لها في الجانب النظري من هذه الدراسة.

المطلب الاول: إعداد الميزانيات المالية وتحليلها للمؤسسة الرواد للصناعة و الخدمات

بناءا على البيانات الواردة في الملاحق (01 – 05) تمكنا من إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات.

الجدول رقم (3–2): الميزانية المالية المختصرة وتحليلها لسنة 2016

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
AI الاصول الثابتة	934، 678، 32	**CP الاموال الدائمة**	469، 904، 110
		cp الاموال الخاصة	469، 904، 110
AC الاصول المتداولة	819، 977، 163	D الديون	0
		DCT قروض قصيرة الاجل	284، 752، 85
مجموع الاصول	753، 656، 196	**مجموع الخصوم**	753، 656، 196

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

اولا– حساب رأس المال العامل سيولة FR_L:

رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

1– منظور طويل الأجل:

رأس المال العامل سيولة = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

$$FR_L = 110، 904، 469- 32، 678، 934 = 78، 225، 535$$

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة $FR_L > 0$ (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية) في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة بمعنى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

2- منظور قصير الاجل:

رأس المال العامل سيولة= قروض قصيرة الاجل – الاصول المتداولة

FR_L= 163 ،977 ،819 - 85 ،752 ،284=78 ،225 ،535

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة0 <FR_L(الاصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية) أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام اصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي .

الجدول رقم(3-3): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2017

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
AI الأصول الثابتة	565، 887، 23	**Cp الأموال الدائمة**	348، 249، 124
		C_p الأموال الخاصة	348، 249، 124
AC الأصول المتداولة	799، 839، 180	D الديون	0
		DCT قروض قصيرة الأجل	016، 478، 80
مجموع الأصول	364، 727، 204	**مجموع الخصوم**	364، 727، 204

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا- حساب رأس المال العامل سيولةFR_L:

رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

1- منظور طويل الأجل:

رأس المال العامل سيولة = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

FR_L= 124 ،249 ،348 -23 ،887 ،565 = 10 ،036 ،783

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة 0 <FR_L (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية) في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة بمعنى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

2- منظور قصير الاجل:

رأس المال العامل سيولة= قروض قصيرة الاجل – الاصول المتداولة

FR_L= 180 ،839 ،799-80 ،478 ،016=10 ،036 ،783

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة $FR_L > 0$ (الاصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية) أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام اصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

الجدول رقم (3–4): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2018

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
AI الاصول الثابتة	200، 973، 140	**CP الاموال الدائمة**	014، 036، 136
		Cp الاموال الخاصة	014، 036، 136
AC الاصول المتداولة	942، 753، 86	D الديون	0
		DCT قروض قصيرة الاجل	127، 691، 91
مجموع الاصول	142، 727، 227	**مجموع الخصوم**	141، 727، 227

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

ثالثا– حساب رأس المال العامل سيولة FR_L:

رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

1– منظور طويل الأجل:

رأس المال العامل سيولة = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

FR_L= 136 ،036 ،014-140 ،973 ،200 = -4 ،937 ،185

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة $FR_L<0$ (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع استثماراتها يلبي جزء من احتياجاتها فقط. مما يستدعي البحث عن موارد مالية اضافية لتغطية الجزء في التمويل .

2– منظور قصير الاجل:

رأس المال العامل سيولة= قروض قصيرة الاجل – الاصول المتداولة

FR_L= 86 ،753 ،942-91 ،691 ،127 = - 4 ،937 ،185

نلاحظ أن رأس المال العامل $FR_L<0$ (الاصول الجارية أقل من الخصوم الجارية) في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

الجدول رقم(3–5): إعداد الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2019

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
AI الاصول الثابتة	507، 641، 251	**CP الاموال الدائمة**	430، 146، 344
		cp الاموال الخاصة	430، 794، 257
AC الاصول المتداولة	880، 322، 119	D الديون	000، 352، 86
		DCT قروض قصيرة الاجل	957، 817، 26
مجموع الاصول	387، 964، 370	**مجموع الخصوم**	387، 964، 370

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

رابعا– حساب رأس المال العامل سيولة FR_L:

رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

1– منظور طويل الأجل:

رأس المال العامل سيولة = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

FR_L = 344 ،146 ،430 - 251 ،641 ،507 =92 ،504 ،923

نلاحظأن رأس المال العامل سيولة $FR_L > 0$ (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية) في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة بمعنى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

2– منظور قصير الاجل:

رأس المال العامل سيولة= قروض قصيرة الاجل – الاصول المتداولة

FR_L= 119 ،322 ،880 - 26 ،817 ،957= 92 ،504 ،923

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة $FR_L > 0$ (الاصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية) أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام اصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

الجدول رقم (3–6): الميزانية المالية وتحليلها لسنة 2020

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
AI الاصول الثابتة	185، 537، 381	**CP** الاموال الدائمة	968، 716، 473
		Cp الاموال الخاصة	691، 210، 272
AC الاصول المتداولة	803، 142، 228	D الديون	277، 506، 201
		DCT قروض قصيرة الاجل	019، 963، 135
مجموع الاصول	988، 679، 609	**مجموع الخصوم**	987، 679، 609

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

خامسا– حساب رأس المال العامل سيولة FR_L:

رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

1– منظور طويل الأجل:

رأس المال العامل سيولة = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة

FR_L=473 ،716 ،968 -381 ،537 ،185= 92 ،179 ،783

نلاحظأن رأس المال العامل سيولة 0 <FRL (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير جارية) في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة بمعنى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

2– منظور قصير الاجل:

رأس المال العامل سيولة= قروض قصيرة الاجل – الاصول المتداولة

FR_L= 228 ،142 ،803 - 135 ،963 ،019 =92 ،179 ،783

نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة 0 <FR_L (الاصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية) أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل باستخدام اصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

يمكن حساب المؤشر المالي الخاص بالتحليل المالي الكلاسيكي للمؤسسة من سنة 2016 إلى 2020 من خلال منظورين: المنظور الأول من أعلى الميزانية (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة) والمنظور الثاني أسفل الميزانية

(الأصول المتداولة – القروض قصير الأجل)، ويتمثل هذا المؤشر في رأس المال العامل سيولة وعلى هذا الأساس يتم حسابه كالتالي:

الجدول رقم(3–7): رأس المال العامل السيولة FR_L لسنوات الخمسة للمؤسسة

السنـوات	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر FRL	535، 225، 78	783، 036، 10	185-، 937، 4	923، 504، 92	783، 179، 92
تطور راس المال العامل سيولة		-0.9	- 0.5	18	- 0.004

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال اعداد الميزانية المالية المختصرة أن FR_L رأس المال العامل سيولة في حالة تذبذب خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، أي أنFR_Lرأس المال العامل سيولة موجب خلال السنتين الاولى والاخيرة وهذا يعني أن استطاعت تغطية أصولها الثابتة بأموال الدائمة وتحقيق هامش أمان وخلال سنة 2018 رأس المال العامل للسيولة سالب وهذا راجع إلى عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بجميع التزاماتها.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة للسنوات الخمسة وتحليلها

الجدول رقم(3–8): الميزانية الوظيفية لسنة 2016

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
E_S الاستخدامات الثابتة	**97، 044، 964**	**R_D الموارد الدائمة**	**498، 270، 175**
E_{exp} استخدامات الاستغلال	**81، 444، 904**	Cp الأموال	469، 904، 110
S المخزون	5، 461، 005	D الديون	0
C العملاء	75، 983، 899	Amor الاهتلاكات والمؤونات	029، 366، 64
E_{hexp} استخدامات خارج الاستغلال	**0**	**R_{exp} موارد الاستغلال**	**284، 752، 85**
		R_{hexp} موارد خارج الاستغلال	**0**
E_T استخدامات الخزينة	**82، 532، 913**	**R_T موارد الخزينة**	**0**
E الاستخدامات	**261، 022، 781**	**R الموارد**	**782، 022، 261**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي، حيث ننطلق من قاعدة توازن الميزانية بأن مجموع الموارد يجب أن تساوي مجموع الاستخدامات:

$$R = E \longrightarrow R_D + R_{exp} + R_{hexp} + R_T = E_S + E_{exp} + E_{hexp} + E_T$$

$$\underbrace{R_D - E_S}_{FR_{ng}} = \underbrace{(E_{exp} - R_{exp})}_{BFR_{exp}} + \underbrace{(E_{hexp} - R_{hexp})}_{BFR_{hexp}} + \underbrace{(E_T - R_T)}_{T_{ng}}$$

$$FR_{ng} = \underbrace{BFR_{exp} + BFR_{hexp}}_{BFR_g} + T_{ng}$$

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

اولا– حليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1– حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

FR_{ng}= 175 ،270 ،498- 97 ،044 ،964= 78 ،225 ،534

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل

BFR_g=81 ،444 ،904- 85 ،752 ،284= -4 ،307 ،380

3– حساب الخزينة الصافية الاجمالية للمؤسسة بطريقتين

T_{ng}=78 ،225 ،534-(-4 ،307 ،380)= 82 ،532 ،914

T_{ng}= 82 ،532 ،913- 0= 82 ،532 ،913

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng}>0$ بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة فإن الشرط الأول محقق

ورأس المال العامل الصافي الاجمالي أكبر من احتياج رأس المال العامل FR>BFR فإن الشرط الثاني محقق، الخزينة موجبة $T_{ng}>0$ استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة يتحقق بتحقيق الشرطين السابقين هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي.

الجدول رقم(3–9)الميزانية الوظيفية لسنة 2017

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
E_S الاستخدامات الثابتة	**964، 044، 97**	**R_D الموارد الدائمة**	**746، 406، 197**
E_{exp} استخدامات الاستغلال	**510، 813، 93**	Cp الاموال	348، 249، 124
S المخزون	845، 237، 7	D الديون	0
C العملاء	665، 575، 86	Amor الاهتلاكات والمؤونات	398، 157، 73
E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال	**0**	**R_{exp} موارد الاستغلال**	**016، 478، 80**
		R_{hex} موارد خارج الاستغلال	**0**
E_T استخدامات الخزينة	**287، 026، 87**	**R_T موارد الخزينة**	**0**
E الاستخدامات	277884761	**R الموارد**	277884762

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

ثانيا– تحليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1– حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

FR_{ng}= 197، 406، 746 - 97، 044، 964= 100، 361، 782

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل

BFR_g= 93، 813، 510- 80، 478، 016 = 13، 335، 494

3– حساب الخزينة الصافية الاجمالية للمؤسسة بطريقتين

T_{ng}= 100، 361، 782- 13، 335، 494 =87، 026، 288

T_{ng}= 87، 026، 287- 0 = 87، 026، 287

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج السابقة للمؤسسة لسنة 2017 بأن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب$FR_{ng}>0$ بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة فإن الشرط الأول محقق

ورأس المال العامل الصافي الاجمالي أكبر من احتياج رأس المال العامل$FR>BFR$ فإن الشرط الثاني محقق، الخزينة موجبة $T_{ng}>0$ يعني أن استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة يتحقق بتحقيق الشرطين السابقين هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي .

الجدول رقم(3–10): الميزانية الوظيفية لسنة 2018

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
E_S الاستخدامات الثابتة	**380، 782، 225**	**R_D الموارد الدائمة**	**193، 845، 220**
E_{exp} استخدامات	**316، 711، 59**	Cp الاموال	014، 036، 136
S المخزون	734، 127، 26	D الديون	
C العملاء	582، 583، 33	Amorالاهتلاكات والمؤونات	179، 809، 84
E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال	**0**	**R_{exp} موارد الاستغلال**	**127، 691، 91**
		R_{hex} موارد خارج الاستغلال	**0**
E_T استخدامات الخزينة	**624، 042، 27**	**R_T موارد الخزينة**	**0**
E استخدامات	**320، 536، 312**	**R موارد**	**320، 536، 312**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

ثالثا– تحليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1– حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

FR_{ng}= 220 ،845 ،193-225 ،782 ،380 = -4 ،937 ،187

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل

BFR_g=59 ،711 ،316 - 91 ،691 ،127= -31 ،979 ،811

3– حساب الخزينة الصافية الاجمالية للمؤسسة بطريقتين

T_{ng}=-4 ،937 ،187-31 ،979 ،811= 27 ،042 ،624

T_{ng}=27 ،042 ،624- 0 = 27 ،042 ،624

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أنFR_{ng}<0رأس المال العامل الصافي الاجمالي سنة 2018سالب يشير أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة

احتياج رأس المال العامل سالب BFR_{ng} فهذا يدل على أن المؤسسة سجلت سيولة معتبرة مما سمح لها بتحقيق فائض .

- ✓ الخزينة موجبة T_{ng}>0 استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة هذا يعني أن المؤسسة.

الجدول رقم(3–11): الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة2019

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
E_S الاستخدامات الثابتة	**903، 731، 347**	**R_D الموارد الدائمة**	**826، 236، 440**
E_{exp} استخدامات الاستغلال	**248، 489، 103**	Cp الاموال	430، 794، 257
S المخزون	019، 289، 7	D الديون	000، 352، 86
C العملاء	229، 200، 96	Amorالاهتلاكات والمؤونات	396، 090، 96
E_{hex}استخدامات خارج الاستغلال	**0**	**R_{exp} موارد الاستغلال**	**957، 817، 26**
		R_{hex} موارد خارج الاستغلال	**0**
E_T استخدامات الخزينة	**630، 833، 15**	**R_T موارد الخزينة**	**0**
E الاستخدامات	**781، 054، 467**	**R الموارد**	**783، 054، 467**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

رابعا– تحليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1– حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

FR_{ng}= 440 ،236 ،826-347 ،731 ،903= 92 ،504 ،923

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل

BFR_g=103 ،489 ،248- 26 ،817 ،957 =76 ،671 ،291

3– حساب الخزينة الصافية الاجمالية للمؤسسة بطريقتين

T_{ng}=92 ،504 ،923-76 ،671 ،291= 15 ،833 ،632

T_{ng}=15 ،833 ،630- 0 = 15 ،833 ،630

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng}>0$ بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة فإن الشرط الأول محقق

ورأس المال العامل الصافي الاجمالي أكبر من احتياج رأس المال العامل FR>BFR فإن الشرط الثاني محقق، الخزينة موجبة $T_{ng}>0$ استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة يتحقق بتحقيق الشرطين السابقين هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي.

الجدول رقم(3–12): الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنة 2020

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
E_S الاستخدامات الثابتة	**558، 053، 497**	**R_D الموارد**	**341، 233، 589**
E_{exp} استخدامات الاستغلال	**917، 929، 161**	C_P الامول	691، 210، 272
Sالمخزون	466، 623، 31	D الديون	277، 506، 201
Cالعملاء	451، 306، 130	Amor	373، 516، 115
E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال	**0**	**R_{exp} موارد الاستغلال**	**019، 963، 135**
		R_{hex} موارد خارج الاستغلال	**0**
E_T استخدامات الخزينة	**885، 212، 66**	**R_T موارد الخزينة**	**20160**
E استخدامات	360، 196، 725	**R الموارد**	360، 196، 725

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

خامسا– تحليل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي:

1– حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

FR_{ng}= 589 ،233 ،341-497 ،053 ،558=92 ،179 ،783

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل

BFR_g=161 ،929 ،917- 135 ،963 ،019=25 ،966 ،898

3– حساب الخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة بطريقتين

T_{ng}rmhy2w=92 ،179 ،783-25 ،966 ،898= 66 ،212 ،885

T_{ng}=66 ،212 ،885 - 0 = 66 ،212 ،885

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FR_{ng}>0$ بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة فإن الشرط الأول محقق

ورأس المال العامل الصافي الاجمالي أكبر من احتياج رأس المال العامل FR>BFR فإن الشرط الثاني محقق، الخزينة موجبة $T_{ng}>0$ استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة يتحقق بتحقيق الشرطين السابقين هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي.

الجدول رقم(3– 13): مؤشرات التوازن المالي الوظيفي للمؤسسة لسنوات الحمسة

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
FR_{ng} رأس المال العامل الصافي الاجمالي	78,225 ،534	100.361 ،782	-4 ،937 ،187	92 ،504 ،923	783 ،179 ،92
BFR_g الاحتياج في رأس المال العامل	-4 ،307 ،380	13 ،335 ،494	-31،979 ،811	76 ،671 ،291	25،966 ،898
T_{ng} الخزينة الصافية الإجمالية	82،532 ،913	87 ،026 ،287	27 ،042 ،624	15 ،833 ،630	66،212 ،885
T_{ng} نسبة تطور		**5.44**	**- 68.92**	**- 41.44**	**318.18**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

التعليق: نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب سنة 2016,2017,2019,2020 يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنا ماليا، حيث تمكنت المؤسسة حسب المؤشر من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، في سنة 2018 FR_{ng} سالب يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها؛

–الاحتياج رأس المال العامل **BFR_g** في حالة تذبذب خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، أي أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب **سنة** 2016، 2018 في هذه الحالة احتياجات الدورة أصغر من موارد الدورة، أي أن المؤسسة لديها سيولة وهذا لأن موارد المؤسسة غطت كافة الاحتياجات، أما في سنوات الثلاث 2017، 2019، 2020، الاحتياج رأس المال العامل موجب هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارها، فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج الدورة الاستغلال فدورة الاستغلال غير كافية لتغطية كل احتياجاتها.

– الخزينة الصافية الاجمالية موجبة تعني أن رأس مال العامل يفوق الاحتياج رأس مال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، كلما كان الفرق كبير دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جيدة.

المطلب الثالث: تحليل النسب المرتبطة بجدول حسابات النتائج لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات

اولا- حساب النسب المشتقة لجدول حسابات النتائج سنة 2016:

1- حساب معدل النمو= $C\% = \frac{CA1 - CA0}{CA0}$

$$C = \frac{413412157 - 383688500}{383688500} = 7.74\%$$

2- حساب معدل الادماج = $T_i = \frac{VA}{CAht}$

$$T_i = \frac{37609553}{413412157} = 9.10\%$$

3- حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

- ✓ بالنسبة للمستخدمين = $\frac{CP}{VA} = \frac{10003691}{37609553} = 26.6\%$
- ✓ بالنسبة لدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم}}{VA} = \frac{1002880}{37602553} = 2.67\%$
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{EBE}{VA} = \frac{26602981}{37609553} = 70.73\%$

4- حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال EBE

- ✓ بالنسبة لمخصصات الاهتلاكات = $\frac{DAN}{EBE} = \frac{9238237}{26602981} = 34.73\%$
- ✓ بالنسبة للمصاريف المالية = $\frac{CF}{EBE} = \frac{1037903}{26602981} = 3.90\%$
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{Rn+Is}{EBE} = \frac{20904469+49031517}{26602981} = 97.01\%$

5- حساب المردوديات:

- ✓ حساب المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{اجمالي فائض استغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}} = \frac{26602981}{110904469} = 23.98\%$
- ✓ حساب المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{20904469}{110904469} = 18.85\%$

6- حساب أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

✓ أثر الرافعة المالية = 18.85 – 23.98 = **5.13%** -

التعليق: نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة سنة 2016 موجب المؤسسة في تقدم بنسبة 7.74%وهذا راجع لارتفاع رقم أعمال، إلا أن معدل الادماج منخفض بنسبة 9.10% الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة اعتمادا على حجم نشاطها، كما نلاحظ أن المؤسسة متحكمة في استهلاكاتها الوسطية المتعلقة بالقيمة المضافة، كما ساهمت المؤسسة في تجزئة إجمالي فائض الاستغلال بنسبة 70.73% المؤسسة في وضعية جيدة، بالنسبة لأثر الرافعة المالية سالب لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية نقترح على المؤسسة في هذه الحالة إدخال شريك.

ثانيا– حساب النسب المشتقة لجدول حسابات النتائج وتحليلها سنة 2017:

1– حساب معدل النمو= $C\% = \frac{CA1 - CA0}{CA0}$

$$C = \frac{384599960 - 4134112157}{413412157} = -6.7\%$$

2– حساب معدل الادماج = $T_i = \frac{VA}{CAht}$

$$T_i = \frac{48712571}{384599960} = 12.66\%$$

3– حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

✓ بالنسبة للمستخدمين = $\frac{CP}{VA} = \frac{13203818}{43712571} = 27.11\%$

✓ بالنسبة لدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم}}{VA} = \frac{586086}{48712571} = 1.2\%$

✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{EBE}{VA} = \frac{34922667}{48712571} = 71.69\%$

4– حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال EBE

✓ بالنسبة لمخصصات الاهتلاكات = $\frac{DAN}{EBE} = \frac{8791368}{34922667} = 25.17\ \%$

✓ بالنسبة للمصاريف المالية = $\frac{CF}{EBE} = \frac{0}{34922667} = 0$

✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{Rn+Is}{EBE} = \frac{3130280+13344878}{34922667} = 47.18\%$

5- حساب المردوديات:

✓ حساب المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{اجمالي فائض استغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}} = \frac{34922667}{12424934} = 28.11\%$

✓ حساب المردودية المالية = $\frac{\text{الصافيةالنتيجة}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{13344878}{110904469} = 10.74\%$

6- حساب أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

✓ أثر الرافعة المالية = 10.74 – 28.11 = **-17.37%**

التعليق: نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة في هذه السنة منخفض بنسبة 6.7%- وهذا راجع إلى انخفاض رقم أعمالها، إلا أن معدل الادماج منخفض بنسبة 12.66% هذا يدل على الأداء الاقتصادي الغير جيد، الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة اعتمادا على حجم نشاطها، كما نلاحظ نسبة تجزئة القيمة المضافة جيدة المؤسسة متحكمة في استهلاكاتها الوسطية المتعلقة بالقيمة المضافة، بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال المؤسسة في وضعية جيدة، بالنسبة لأثر الرافعة المالية سالب لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية نقترح على المؤسسة في هذه الحالة إدخال شريك.

ثالثا- حساب النسب المشتقة لجدول حسابات النتائج سنة 2018:

1- حساب معدل النمو= $C\% = \frac{CA1 - CA0}{CA0}$

$$C = \frac{338325728 - 384599960}{384599960} = -12.03\%$$

2- حساب معدل الادماج = $T_i = \frac{VA}{CAht}$

$$T_i = \frac{47368725}{338325728} = 14\%$$

3- حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

✓ بالنسبة للمستخدمين = $\frac{CP}{VA} = \frac{16805444}{47368725} = 35.48\%$

✓ بالنسبة لدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم}}{VA} = \frac{1026206}{47368725} = 2.17\%$

✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{EBE}{VA} = \frac{29537073}{47368725} = 62.35\%$

4- حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال EBE

- ✓ بالنسبة لمخصصات الاهتلاكات = $\frac{DAN}{EB}$ = $\frac{11651781}{29537073}$ = **%39.44**
- ✓ بالنسبة للمصاريف المالية = $\frac{CF}{EBE}$ = $\frac{0}{29537073}$ = 0
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{Rn+Is}{EBE}$ = $\frac{2769554+11786666}{29537073}$ = **49.28**

5- حساب المردوديات:

- ✓ حساب المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{اجمالي فائض استغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$ = $\frac{29537073}{136036014}$ = **21.71%**
- ✓ حساب المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$ = $\frac{11786666}{136036014}$ = **8.66%**

2- حساب أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

- ✓ أثر الرافعة المالية = 8.66 – 21.71 = **-13.05%**

التعليق: نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة في هذه السنة منخفض بنسبة 12.03%- وهذا راجع إلى انخفاض رقم أعمالها، إلا أن معدل الادماج منخفض بنسبة 14% الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة اعتمادا على حجم نشاطها، كما نلاحظ أن المؤسسة متحكمة في استهلاكاتها الوسطية المتعلقة بالقيمة المضافة، بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال المؤسسة في وضعية جيدة، بالنسبة لأثر الرافعة المالية سالب لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية نقترح على المؤسسة إدخال شريك.

رابعا- حساب النسب المشتقة لجدول حسابات النتائج سنة 2019:

1- حساب معدل النمو= $C\% = \frac{CA1 - CA0}{CA0}$

$C = \frac{320860043 - 338325728}{338325728} = -5.16\%$

2- حساب معدل الادماج $T_i = \frac{VA}{CAht}$

$T_i = \frac{49501531}{320860043} = 15.43\%$

3- حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

- ✓ بالنسبة للمستخدمين = $\frac{CP}{VA}$ = $\frac{19925041}{49501531}$ = **40.25%**
- ✓ بالنسبة لدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم}}{VA}$ = $\frac{625771}{49501531}$ = **1.27%**
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{EBE}{VA}$ = $\frac{28950717}{49501531}$ = **58.48%**

4- حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال EBE

- ✓ بالنسبة لمخصصات الاهتلاكات = $\frac{DAN}{EBE}$ = $\frac{11281216}{28950717}$ = **38.97%**
- ✓ بالنسبة للمصاريف المالية = $\frac{CF}{EBE}$ = $\frac{6265354}{28950717}$ = **21.64 %**
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{Rn+Is}{EBE}$ = $\frac{7794429+1837062}{28950717}$ = **33.26%**

5- حساب المردوديات:

- ✓ حساب المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{اجمالي فائض استغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$ = $\frac{28950717}{344146430}$ = **8.4%**
- ✓ حساب المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$ = $\frac{7794429}{344146430}$ = **2.26%**

6- حساب أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

- ✓ أثر الرافعة المالية = 2.26 – 8.4 = **-6.14%**

التعليق: نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة في هذه السنة منخفض بنسبة 5.16%- وهذا راجع إلى انخفاض رقم أعمالها، إلا أن معدل الادماج منخفض بنسبة 15.43% الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة اعتمادا على حجم نشاطها، كما نلاحظ أن المؤسسة متحكمة في استهلاكاتها الوسطية المتعلقة بالقيمة المضافة، أما بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال نلاحظ تغير في وضعية المؤسسة وهذا راجع إلى نسبة مخصصات الاهتلاكات كبيرة أي أن المؤسسة أصبحت تستثمر أكثر من طاقتها لذا عليها التقليل من استثماراتها، بالنسبة لأثر الرافعة المالية سالب لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية نقترح على المؤسسة إدخال شريك.

خامسا- حساب النسب المشتقة لجدول حسابات النتائج سنة 2020:

1- حساب معدل النمو= $C\% = \frac{CA1 - CA0}{CA0}$

$$C = \frac{406803459 - 320860043}{320860043} = 26.78\%$$

2- حساب معدل الادماج $T_i = \frac{VA}{CAht}$

$$T_i = \frac{107642631}{406803459} = 26.46\%$$

3- حساب نسب تجزئة القيمة المضافة:

- ✓ بالنسبة للمستخدمين = $\frac{CP}{VA} = \frac{45835814}{1076426631} = 42.58\%$
- ✓ بالنسبة لدولة = $\frac{\text{الضرائب والرسوم}}{VA} = \frac{2099309}{107642631} = 1.95\%$
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{EBE}{VA} = \frac{59707506}{107642631} = 55.47\%$

4- حساب نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال EBE

- ✓ بالنسبة لمخصصات الاهتلاكات = $\frac{DAN}{EBE} = \frac{23351366}{59707506} = 39.11\%$
- ✓ بالنسبة للمصاريف المالية = $\frac{CF}{EBE} = \frac{14355008}{59707506} = 24.04\%$
- ✓ بالنسبة للمؤسسة = $\frac{Rn+Is}{EBE} = \frac{14413428+702856}{59707506} = 25.32\%$

5- حساب المردوديات:

- ✓ حساب المردودية الاقتصادية = $\frac{\text{اجمالي فائض استغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}} = \frac{59707506}{473716968} = 12.60\%$
- ✓ حساب المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} = \frac{14413428}{473716968} = 3.04\%$

6- حساب أثر الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

- ✓ أثر الرافعة المالية = 3.04 – 12.60 = **-9.56%**

التعليق: نلاحظ أن معدل نمو المؤسسة سنة 2020 موجب المؤسسة في تقدم بنسبة 26.78% وهذا راجع لارتفاع رقم أعمالها، إلا أن معدل الادماج منخفض بنسبة 26.46% الذي يعبر عن قدرة المؤسسة على خلق القيمة المضافة اعتمادا على حجم نشاطها، كما نلاحظ أن المؤسسة متحكمة في استهلاكاتها الوسطية المتعلقة بالقيمة

المضافة، أما بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال نلاحظ تغير في وضعية المؤسسة وهذا راجع إلى نسبة مخصصات الاهتلاكات كبيرة أي أن المؤسسة أصبحت تستثمر أكثر من طاقتها لذا عليها التقليل من استثماراتها، بالنسبة لأثر الرافعة المالية سالب لأن المردودية المالية أقل من المردودية الاقتصادية نقترح على المؤسسة إدخال شريك.

سادسا– تحليل نسب المشتقة من جدول الحسابات النتائج لسنوات الخمسة للمؤسسةوتحليلها

الجدول رقم(3– 14): يوضح نسب المشتقة من جدول الحسابات النتائج لسنوات الخمسة للمؤسسة

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو	7.74%	- 6.7 %	- 12.03%	- 5.16 %	26.78 %
معدل الادماج	9.10%	12.66%	14%	15.43%	26.46%
أثر الرافعة المالية	- 5.13%	- 17.37%	- 13.05%	- 6.14%	- 9.56%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن معدل نمو المؤسسة موجب سنة 2016 و2020 هنا المؤسسة في تقدم، أما بالنسبة معدل نمو المؤسسة سالب سنة 2017، 2018، 2019، في هذه الحالة المؤسسة في تراجع إذا نستنتج أن كلما زاد رقم الاعمال زاد معدل نمو المؤسسة وكلما انخفض رقم اعمال انخفض نمو المؤسسة؛

نلاحظ خلال السنوات الخمسة أن معدل الادماج منخفض الذي يعبر على أداء المؤسسة الغير جيد أي أن كلما اقترب معدل الادماج من المئة هذا يدل على الوضع الاقتصادي الجيد؛

من خلال النتائج المتواصل إليها نلاحظ أن أثر الرافعة المالية منخفض في كل السنوات وهذا دليل على انخفاض الديون في الهيكل المالي والذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في المردودية المالية رغم تحسن في المردودية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى الوضعية المالية للمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات بولاية الوادي، فقمنا بإعطاء بطاقة فنية عن مؤسسة من خلال ذكر نشأة ونوع نشاط المؤسسة والهيكل التنظيمي لها، ثم قمنا بعرض الميزانيات المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات مالية، وحساب بعض النسب المرتبطة بجدول حسابات النتائج وذلك اعتماد على ما تم تقديمه لنا من وثائق الخاصة بمصلحة المحاسبة والمالية الخاصة بالمؤسسة

من خلال قيامنا بدراسة وتحليل وضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي يمكننا القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي من خلال الخزينة الصافية موجبة، بينما حققت طيلة الفترة أثر رافعة سالب طيلة فترة الدراسة.

الخاتمـــــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في دور الوظيفة المالية في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية حاولنا من خلال فصوله الثلاثة الاجابة على الاشكالية المطروحة ومجموعة من التساؤلات الفرعية وذلك بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للتعرف على الوظيفة المالية وأهداف المؤسسة الاقتصادية وهذا بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة الرواد للصناعة والخدمات تم تحديد نقاط القوة والضعف والمحافظة عليها والسعي لتحسينها والعمل على معالجتها في اطار تسير علية المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية.

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة نستخلص الاجابة على الاشكاليات المطروحة في المقدمة:

الاجابة على الاشكالية الاولى والتي تتمثل في:

ما المقصود بالوظيفة المالية؟ وما هي الاهداف التي ترغب المؤسسة في تحقيقها من خلالها؟

الوظيفة المالية هي العمود الفقري في المؤسسة الاقتصادية، حيث ترغب المؤسسة في تحقيقها من خلال هدفي النمو والبقاء للمؤسسة.

الاجابة على الاشكالية الثانية والتي تتمثل في:

كيف تحقق الوظيفة المالية هدفي السيولة والنمو بإتباع قواعد التحليل المالي، وما علاقة هذين الهدفين بالأهداف النهائية للمؤسسة؟

الوظيفة المالية تحقق هدف السيولة والنمو عن طريق إعداد الميزانيات لتحليل مؤشرات التوازن المالي حيث قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لذمتها المالية وذلك بالمحافظة على التوازن المالي بين مصادر التمويل طويل الأجل وحجم استثماراتها خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2018 غير متوازنة وهذا راجع ان المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

- كما أن الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات تسير بشكل تصاعدي تدريجي من خلال الأصول والخصوم.
- حققت المؤسسة خزينة صافية اجمالية خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، بفضل تغطية رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال وهذا دليل على المؤسسة متوازنة مالية.

الاجابة على الاشكالية الثالثة والتي تتمثل في:

كيف تساهم الوظيفة المالية من خلال أدوات التحليل المالي في الكشف عن نقاط الضعف والقوة المتعلقة لخلق الثورة فيها؟

تساهم الوظيفة المالية من خلال جدول حسابات النتائج على الكشف على نقاط الضعف التي تعمل المؤسسة على تحسينها ونقاط القوة التي تسعى للمحافظة عليها وذلك بتحليل النسب المرتبطة بجدول حسابات النتائج، نجد أن معدل نمو المؤسسة متذبذب حيث في سنة 2016 و 2020 كان معدل النمو 7.74% و 26.78% على التوالي مما يؤكد بأن المؤسسة حققت نمو جيد بينما في سنوات 2017 و 2018 و2019 كانت نسب النمو % 6.7- و12.03%-و% 5.16 على التوالي والذي يمثل تراجع في نمو المؤسسة، أي كلما زاد رقم الاعمال زاد نمو المؤسسة وكلما انخفض رقم الاعمال انخفض نمو المؤسسة.

الاجابة على الاشكالية الرابعة التي تتمثل في:

هل يساهم اختيار مصادر التمويل في تحسين المردودية المالية في المؤسسة، وبالتالي زيادة الطلب على أصولها المؤدي إلى تحقيق هدف النمو؟

يساهم في اختيار مصادر التمويل في تحسين مردودية المالية للمؤسسة من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان أثر الرافعة المالية ظهر بشكل سالب خلال فترة الدراسة وبالتالي نوصي المؤسسة بالاعتماد على نفس طريقة التركيب المالي والاعتماد على تمويل بالأموال الخاصة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا – الكتب

1. احمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
2. جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1980.
3. زياد رمضان، أساسيا التحليل المالي، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
4. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، الطبعة الرابعة، 1997.
5. عدنان تايه و ياسين كاسب الخرشة، أساسيا في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
6. عمر صخر، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.
7. كنجو عبدو كنجو وابراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
8. محفوظ جودة، حسن الزعبي، ياسر المنصور، منظمات الأعمال المفاهيم و الوظائف، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
9. مُحَّد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص90.
10. مُحَّد طنيب ومُحَّد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
11. مفلح مُحَّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
12. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي– الإدارة المالية – دروس وتطبيقات – الطبعة 1، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا – المذكرات والرسائل الجامعية

13. أحلام بوطاروس و ياسمين نابتي، دور الوظيفة المالية في تحسين مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2016/2015.
14. أسماء محبوبي ومريم أحمد هرقة، تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.

15. اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998.

16. إسمهان جبالي، أثر الرافعة المالية على الأداء المالي للمؤسسات الخدماتية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.

17. أمينة عابد، التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

18. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتجية المؤسسة الصناعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة 2012/2011.

19. أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2016 / 2015.

20. أوعران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر في علوم.

21. باحي عنتر و سلامة رضا، إدارة المزيج التمويلي و أثره على نمو وتطور المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

22. برابح سليمان و دويدي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014.

23. بن عمارة عبد الحميد و زكرياء علي واخرون، تحليل الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير جامعة حمه لخضر، الوادي، 2007-2008.

24. بوشوشة هبة، أثر تطبيق نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2008.

25. تارقة عائشة و عبدي الله وردة، تقنيات تسير الخزينة و انعكاساتها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2019/2018.

26. الحسين مشقق، أثر تحليل القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة.

27. حليس مريم وحراتي مريم، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015.

28. خطاب موسى ساعد و طيباوي مداني، دور الرقابة المالية في تحسين مالية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017.

29. خولة وقيس، محاولة تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) وأثره على قياس ربحية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014.

30. دغوم عبد الرحمان، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

31. ربيع نوي والسعيد بن قانة و مُحَّد علي بوغزالة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال أدوات التحليل المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018.

32. رجاء براهيمية وسلمى بوحظيش، دور إدارة الاحتياج لرأس المال العامل في تحسين السيولة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014.

33. ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2011/2010.

34. زبير شهلة و سراي حدة، تشخيص المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية بالاستناد إلى مؤشرات الرافعة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة مُحَّد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019.

35. زوق سهام، استخدام السلاسل الزمنية في ايجاد القيم المستقبلية لمبيعات المؤسسة اقتصادية، مذكرة ماجستير علوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2009.

36. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

37. سهام قطيش وسمية حميود، تحليل حالة الخزينة الصافية في مؤسسة اقتصادية من خلال جدول تدفقات الخزينة، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، 2016 /2017.

38. شطى فاطمة، دور الموازنة التقديرية كأداة للتخطيط المالي في إدارة المخاطر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

39. صويلح سلوى، أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الأقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علو التسيير، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017.

40. طير الويزة و سايغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج جامعة البويرة، 2015/2014.

41. عبد الرحمان حمزة شمس الدين، دور أدوات التحليل المالي في تقييم المؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر أكادمي في العلوم التجارية، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، 2016/2015.

42. العدواني فاطمة الزهراء و زويكري مروة، أثر الهيكل المالي على ربحية الشركة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، 2019 / 2020.

43. عزوزة زينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جيجل، 2016/2015.

44. علاقة فاطمة، دور التحليل المالي في التشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2014 /2015.

45. علاقة فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015/2014.

46. عمير عبد القادر و علالي مُحَّد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – \05\2017.

47. عواطف ماموني، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، 2019/2018.

48. كحيحة اكرم، دور استراتجية النمو الداخلي كخيار في تحسين أداء المؤسسة من منظور بطاقة الأداء المتوازن، مذكرة شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

49. لزهر مُحَّد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

50. لعجالي عادل، دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات نمو المؤسسة، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

51. مُحَّد عبان واخرون، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، معهد علوم التسيير التخصص مالية، المركز الجامعي، الوادي، 2006 /2007.

52. مسعودي سمية، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

53. مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، دفعة 1997-1998.

54. منيرة كسري، التحليل المالي والموازنات التقديرية كأداة لتقيمم الأداء المالي المؤسسة، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة8 ماي1945، قالمة، الجزائر، 2011.

55. نسرين حمي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) على البيانيات المحاسبية والمالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

56. نسيمة بلحاج، أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

57. نور الهدى براينيس و ميمونة فقوس، تشخيص الرافعة المالية لتفعيل قرار الاستدانة في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس المهني في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2017.

58. هادف ياسمينة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3- دالي إبراهيم -2017/2016.

59. هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

60. وفاء الشريف، مواجهة العسر المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/2015.

61. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنه، 2009/2008.

ثالثا – المجلات والمقالات العلمية

62. زويتة مُحَّد الصالح، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 07، جامعة المُحَّد بوقرة، بومرداس، 2012.

رابعا – المحاضرات والمطبوعات الجامعية

63. ربيع بوصبيع العايش، محاضرة في تحليل الهيكل المالي، ثالثة ليسانس إدارة مالية، مقياس التحليل المالي، 2021/2020.

64. ربيع العايش بوصبيع، محاضرة تحليل الربحية في المؤسسة، ثالثة ليسانس إدارة مالية، مقياس التحليل المالي، 2020/2021.

65. بنية مُحَمَّد، محاضرات في التحليل المالي، أولى ماستر تسويق الخدمات، تسويق فندقي وسياحي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018 /2019.

66. العربي دغموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

خامسا– القوانين والاوامر

67. الجريدة الرسمية ، العدد 19، 25 مارس 2009.

سادسا – المراجع باللغة الاجنبية

68. Christian Hoarau ،maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire ،2 édition ،paris ،2001 .

69. florence delahaye ،finace d'entreprise manual et applion ،2eme edition ، dunod ،prise 2009.

70. Georges Deppalens ،jean pierre ،gestion financiére de l' entreprise ،2009 .

71. Jossettepeyarad ،Analyse finanvier ،librairieVuibert ،paris ،1999.،

72. TAYEB ZITOUN ،Analysefinanciere ،Alger : Berti Editions ،2003.

73. Yves- Alain Ach Catherine Daniel ،FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur. HACHETTE LIVRE ،Paris ،France ،2004 ،p 34 .

74. Zvibodie Robert Merton ،" Finance" ،édition Pearson ،prentice Hall ،paris ، 2001 ،p : 79.

الملاحـــق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + IMPORT ET EXPORT

Adresse : BP Nø65 ZONE IND.KOUININE

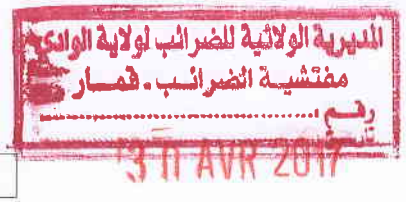

Exercice clos le **31-12-2016**

BILAN (ACTIF)

Serie G,n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 052 111	1 052 111		
Immobilsations corporelles				
Terrains	211 874		211 874	211 874
Bâtiments	13 807 259	6 743 353	7 063 906	7 754 269
Autres immobilisations corporelles	81 788 011	56 570 564	25 217 446	33 146 321
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				7 608 898
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	185 707		185 707	185 707
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	97 044 964	64 366 029	32 678 934	48 907 070
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 461 005		5 461 005	1 328 868
Créances et emplois assimilés				
Clients	60 273 527		60 273 527	69 949 280
Autres débiteurs	3 517 839		3 517 839	2 049 380
Impôts et assimilés	12 192 533		12 192 533	1 278 208
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	82 532 913		82 532 913	46 719 041
TOTAL ACTIF COURANT	163 977 819		163 977 819	121 324 778
TOTAL GENERAL ACTIF	261 022 783	64 366 029	196 656 753	170 231 849

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF | 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + IMPORT ET EXPORT

Adresse : BP Nø65 ZONE IND.KOUININE

Exercice clos le | **31-12-2016**

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	90 000 000	20 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		19 097 294
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	20 904 469	13 581 530
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	110 904 469	52 678 824
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		18 864 828
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		18 864 828
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	30 671 722	15 171 814
Impôts	4 959 917	3 283 191
Autres dettes	50 120 644	80 233 192
Trésorerie Passif		
TOTAL III	85 752 284	98 688 197
TOTAL PASSIF (I+II+III)	196 656 753	170 231 849

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + IMPORT ET EXPORT

Adresse : BP Nø65 ZONE IND.KOUININE

Exercice du **01-01-2016** au **31-12-2016**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			20 187 607		
Production vendue	Produits fabriqués		393 224 550		383 688 500
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			**413 412 157**		**383 688 500**
Production stockée ou destockée					
Production immobilisé					
Subventions d''exploitation					
I- Production de l'exercice			**413 412 157**		**383 688 500**
Achats de marchandises vendues		17 527 975			
Matières premières		324 452 893		335 046 888	
Autres approvisionnements		9 387 725			
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		6 673 796		6 003 280	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	15 600 000			
	Entretien, réparations et maintenance	170 960		12 280	
	Primes d'assurances			193 450	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	678 200		168 150	
	Publicité	265 700			
	Déplacements, missions et réceptions	43 000			
Autres services		1 002 352		1 040 549	
Rabais,remises,ristounes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**375 802 603**		**342 464 598**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)			**37 609 553**		**41 223 901**
	Charges de personnel	10 003 691		7 396 597	
	Impôts et taxes et versements assimilés	1 002 880		768 173	
IV- Excédent brut d''exploitation			**26 602 981**		**33 059 130**

COMPTABLE AGREE BEN HALIFA MESSAOUD

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + IMPORT ET EXPORT

Adresse : BP Nø65 ZONE IND.KOUININE

Exercice du **01-01-2016** au **31-12-2016**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnels			5 526 273	
Dotations aux amortissements	9 239 237		10 189 838	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		**17 363 744**		**17 343 018**
Produits financiers		9 482 145		1 475
Charges financières	1 037 903		577 172	
VI- Résultat financier		**8 444 242**	**575 697**	
VII- Résultat ordinaire (V+ VI)		**25 807 986**		**16 767 321**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	4 903 517		3 185 791	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**20 904 469**		**13 581 530**

COMPTABLE AGREE BEN KHALIFA MESSAOUD

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE

Adresse : BP N°65 ZONE INDUSTRIELLE.KOUININE

Exercice clos le **31/12/2017**

BILAN (ACTIF)

Serie G,n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 052 111	1 052 111		
Immobilsations corporelles				
Terrains	211 874		211 874	211 874
Bâtiments	13 807 259	7 433 716	6 373 543	7 063 906
Autres immobilisations corporelles	81 788 011	64 671 570	17 116 440	25 217 446
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	185 707		185 707	185 707
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	97 044 964	73 157 398	23 887 565	32 678 934
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 237 845		7 237 845	5 461 005
Créances et emplois assimilés				
Clients	77 214 157		77 214 157	60 273 527
Autres débiteurs	1 742 938		1 742 938	3 517 839
Impôts et assimilés	7 618 570		7 618 570	12 192 533
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	87 026 287		87 026 287	82 532 913
TOTAL ACTIF COURANT	180 839 799		180 839 799	163 977 819
TOTAL GENERAL ACTIF	277 884 763	73 157 398	204 727 364	196 656 753

CABINET COMPTABLE AGREE
Maître Zine Med Zine
Cité Lasnam El-Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE

Adresse : BP N°65 ZONE INDUSTRIELLE.KOUININE

Exercice clos le	31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	90 000 000	90 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	1 045 223	
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	13 344 878	20 904 469
Autres capitaux propres - Report à nouveau	19 859 246	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	124 249 348	110 904 469
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	16 244 339	30 671 722
Impôts	3 170 677	4 959 917
Autres dettes	61 063 000	50 120 644
Trésorerie Passif		
TOTAL III	80 478 016	85 752 284
TOTAL PASSIF (I+II+III)	204 727 364	196 656 753

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE

Adresse : BP N°65 ZONE INDUSTRIELLE.KOUININE

Exercice du **01/01/2017** au **31/12/2017**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					20 187 607
Production vendue	Produits fabriqués		384 599 960		393 224 550
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			**384 599 960**		**413 412 157**
Production stockée ou destockée					
Production immobilisé					
Subventions d''exploitation					
I- Production de l'exercice			**384 599 960**		**413 412 157**
Achats de marchandises vendues				17 527 975	
Matières premières		321 740 048		324 452 893	
Autres approvisionnements		1 031 359		9 387 725	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		5 783 348		6 673 796	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	5 850 000		15 600 000	
	Entretien, réparations et maintenance	266 409		170 960	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	171 250		678 200	
	Publicité	89 500		265 700	
	Déplacements, missions et réceptions	580 366		43 000	
Autres services		375 106		1 002 352	
Rabais,remises,ristounes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**335 887 388**		**375 802 603**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)			**48 712 571**		**37 609 553**
	Charges de personnel	13 203 818		10 003 691	
	Impôts et taxes et versements assimilés	586 086		1 002 880	
IV- Excédent brut d''exploitation			**34 922 667**		**26 602 981**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139079001939

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE

Adresse : BP N°65 ZONE INDUSTRIELLE.KOUININE

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnels	9 657 985			
Dotations aux amortissements	8 791 368		9 239 237	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		**16 473 312**		**17 363 744**
Produits financiers		1 845		9 482 145
Charges financières			1 037 903	
VI- Résultat financier		**1 845**		**8 444 242**
VII- Résultat ordinaire (V+ VI)		**16 475 158**		**25 807 986**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	3 130 280		4 903 517	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**13 344 878**		**20 904 469**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le **31-12-2018**

BILAN (ACTIF)

Serie G,n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 052 111	1 052 111		
Immobilsations corporelles				
Terrains	211 874		211 874	211 874
Bâtiments	13 807 259	8 124 079	5 683 180	6 373 543
Autres immobilisations corporelles	115 114 231	75 632 988	39 481 242	17 116 440
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	95 411 196		95 411 196	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	185 707		185 707	185 707
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	225 782 380	84 809 179	140 973 200	23 887 565
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	26 127 734		26 127 734	7 237 845
Créances et emplois assimilés				
Clients	17 808 898		17 808 898	77 214 157
Autres débiteurs	3 207 669		3 207 669	1 742 938
Impôts et assimilés	12 567 015		12 567 015	7 618 570
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	27 042 624		27 042 624	87 026 287
TOTAL ACTIF COURANT	86 753 942		86 753 942	180 839 799
TOTAL GENERAL ACTIF	312 536 322	84 809 179	227 727 142	204 727 364

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
مركز الضرائب بالوادي
البريد: الوادي
رقم القيد: 70
التاريخ: 27 مارس 2019

CABINET COMPTABLE AGREE
Maître Zine Med Zine
Cité Lasnam
El-Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 1 3 9 0 5 4 2 3 8 0 5 4

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le **31-12-2018**

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	90 000 000	90 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	1 712 467	1 045 223
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	11 786 666	13 344 878
Autres capitaux propres - Report à nouveau	32 536 880	19 859 246
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	136 036 014	124 249 348
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	7 573 962	16 244 339
Impôts	2 824 373	3 170 677
Autres dettes	81 292 792	61 063 000
Trésorerie Passif		
TOTAL III	91 691 127	80 478 016
TOTAL PASSIF (I+II+III)	227 727 142	204 727 364

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice du **01-01-2018** au **31-12-2018**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		337 034 660		384 599 960
	Prestations de services		1 291 068		
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			**338 325 728**		**384 599 960**
Production stockée ou destockée					
Production immobilisé					
Subventions d''exploitation					
I- Production de l'exercice			**338 325 728**		**384 599 960**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		262 852 147		321 740 048	
Autres approvisionnements		18 149 495		1 031 359	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		3 849 980		5 783 348	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	5 000 000		5 850 000	
	Entretien, réparations et maintenance	98 401		266 409	
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	24 500		171 250	
	Publicité	37 000		89 500	
	Déplacements, missions et réceptions	49 355		580 366	
Autres services		896 124		375 106	
Rabais,remises,ristounes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**290 957 003**		**335 887 388**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)			**47 368 725**		**48 712 571**
	Charges de personnel	16 805 444		13 203 818	
	Impôts et taxes et versements assimilés	1 026 206		586 086	
IV- Excédent brut d''exploitation			**29 537 073**		**34 922 667**

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
مركز الضرائب بالوادي
البريد الوادي
رقم التسجيل
الإيداع
27 مارس 2019

CABINET COMPTABLE AGREE
Maître
Zine-Med Zine
Cité Lasnam
El-Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL EL-ROUAD INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice du 01-01-2018 au 31-12-2018

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnels	3 329 102		9 657 985	
Dotations aux amortissements	11 651 781		8 791 368	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		**14 556 190**		**16 473 312**
Produits financiers		29		1 845
Charges financières				
VI- Résultat financier		**29**		**1 845**
VII- Résultat ordinaire (V+ VI)		**14 556 220**		**16 475 158**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	2 769 554		3 130 280	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**11 786 666**		**13 344 878**

CABINET COMPTABLE AGREE Maître Zine Med Zied Cité Lagnam El Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le	31/12/2019

BILAN (ACTIF)

Serie G,n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 052 111	1 052 111		
Immobilsations corporelles				
Terrains	70 211 874		70 211 874	211 874
Bâtiments	13 807 259	8 814 442	4 992 817	5 683 180
Autres immobilisations corporelles	216 580 985	86 223 841	130 357 143	39 481 242
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	45 893 964		45 893 964	95 411 196
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	185 707		185 707	185 707
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	347 731 903	96 090 396	251 641 507	140 973 200
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	7 289 019		7 289 019	26 127 734
Créances et emplois assimilés				
Clients	73 291 380		73 291 380	17 808 898
Autres débiteurs	9 828 005		9 828 005	3 207 669
Impôts et assimilés	13 080 844		13 080 844	12 567 015
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	15 833 630		15 833 630	27 042 624
TOTAL ACTIF COURANT	119 322 880		119 322 880	86 753 942
TOTAL GENERAL ACTIF	467 054 784	96 090 396	370 964 388	227 727 142

CABINET COMPTABLE AGREE
Maitre Zine Med Zine
Cité Lasnam El-Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le **31/12/2019**

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	250 000 000	90 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		1 712 467
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	7 794 429	11 786 666
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1	32 536 880
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	257 794 430	136 036 014
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	86 352 000	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	86 352 000	
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	8 492 994	7 573 962
Impôts	1 888 893	2 824 373
Autres dettes	16 436 069	81 292 792
Trésorerie Passif		
TOTAL III	26 817 957	91 691 127
TOTAL PASSIF (I+II+III)	370 964 388	227 727 142

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
مركز الضرائب بالوادي
تسجيل وثيقة
رقم التسلسل: 507
2020 جوان 10

Exercice du **01/01/2019** au **31/12/2019**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		317 483 600		337 034 660
	Prestations de services		3 376 443		1 291 068
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			**320 860 043**		**338 325 728**
Production stockée ou destockée					
Production immobilisé			45 893 964		
Subventions d''exploitation					
I- Production de l'exercice			**366 754 008**		**338 325 728**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		294 246 279		262 852 147	
Autres approvisionnements		15 449 056		18 149 495	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		3 922 518		3 849 980	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations			5 000 000	
	Entretien, réparations et maintenance	245 651		98 401	
	Primes d'assurances	210 491			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	642 250		24 500	
	Publicité	44 000		37 000	
	Déplacements, missions et réceptions	170 875		49 355	
Autres services		2 321 354		896 124	
Rabais,remises,ristounes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**317 252 477**		**290 957 003**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)			**49 501 531**		**47 368 725**
	Charges de personnel	19 925 041		16 805 444	
	Impôts et taxes et versements assimilés	625 771		1 026 206	
IV- Excédent brut d''exploitation			**28 950 717**		**29 537 073**

CABINET COMPTABLE AGREE
Maitre
Zine Med Zine
Cité Lasnam
El-Oued

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TISSU + TRAVAUX + TRANSPORT

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice du **01/01/2019** au **31/12/2019**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		52 632		
Autres charges opérationnels	4 180 986		3 329 102	
Dotations aux amortissements	11 281 216		11 651 781	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		**13 541 147**		**14 556 190**
Produits financiers		2 355 698		29
Charges financières	6 265 354			
VI- Résultat financier	**3 909 656**			**29**
VII- Résultat ordinaire (V+ VI)		**9 631 491**		**14 556 220**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 837 062		2 769 554	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**7 794 429**		**11 786 666**

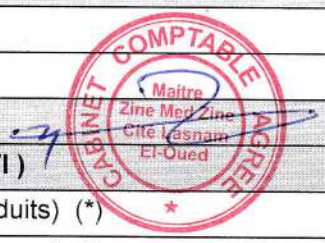

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF | 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TRAVAUX + TRANSPORT + TISSU

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le | **31/12/2020**

BILAN (ACTIF)

Serie G,n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 052 111	1 052 111		
Immobilsations corporelles				
Terrains	70 211 874		70 211 874	70 211 874
Bâtiments	75 553 168	9 909 788	65 643 379	4 992 817
Autres immobilisations corporelles	285 594 218	104 554 472	181 039 745	130 357 143
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	64 000		64 000	45 893 964
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	64 578 185		64 578 185	185 707
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	497 053 558	115 516 373	381 537 185	251 641 507
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	31 623 466		31 623 466	7 289 019
Créances et emplois assimilés				
Clients	111 003 238		111 003 238	73 291 380
Autres débiteurs	6 928 300		6 928 300	9 828 005
Impôts et assimilés	12 374 913		12 374 913	13 080 844
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibiltés et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	66 212 885		66 212 885	15 833 630
TOTAL ACTIF COURANT	228 142 803		228 142 803	119 322 880
TOTAL GENERAL ACTIF	725 196 361	115 516 373	609 679 988	370 964 388

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF | 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TRAVAUX + TRANSPORT + TISSU

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice clos le	31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	250 000 000	250 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	389 721	
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	14 413 428	7 797 261
Autres capitaux propres - Report à nouveau	7 407 541	1
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	272 210 691	257 797 262
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	201 506 277	86 352 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	201 506 277	86 352 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	21 898 451	8 492 994
Impôts	280 671	1 886 061
Autres dettes	113 783 897	16 436 069
Trésorerie Passif		
TOTAL III	135 963 019	26 815 125
TOTAL PASSIF (I+II+III)	609 679 988	370 964 388

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 1 3 9 0 5 4 2 3 8 0 5 4

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TRAVAUX + TRANSPORT + TISSU

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice du **01/01/2020** au **31/12/2020**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques		N		N-1	
		DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		405 209 870		317 483 600
	Prestations de services		1 593 589		3 376 443
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			**406 803 459**		**320 860 043**
Production stockée ou destockée					
Production immobilisé			4 035 229		45 893 964
Subventions d''exploitation					
I- Production de l'exercice			**410 838 688**		**366 754 008**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		263 459 086		294 246 279	
Autres approvisionnements		25 976 975		15 449 056	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		4 168 161		3 922 518	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	2 264 126			
	Entretien, réparations et maintenance	1 693 403		245 651	
	Primes d'assurances	519 446		210 491	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	474 200		642 250	
	Publicité	441 600		44 000	
	Déplacements, missions et réceptions	222 076		170 875	
Autres services		3 976 980		2 321 354	
Rabais,remises,ristounes obtenus sur services extérieurs					
II- Consommations de l'exercice		**303 196 057**		**317 252 477**	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I - II)			**107 642 631**		**49 501 531**
	Charges de personnel	45 835 814		19 925 041	
	Impôts et taxes et versements assimilés	2 099 309		625 771	
IV- Excédent brut d''exploitation			**59 707 506**		**28 950 717**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 000139054238054

Désignation de l'entreprise : SARL BENNOUR INDUSTRIE ET SERVICES

Activité : MINOTERIE + TRAVAUX + TRANSPORT + TISSU

Adresse : B.P N°65 ZONE INDUSTRIELLE KOUININE

Exercice du **01/01/2020** au **31/12/2020**

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		612 453		52 632
Autres charges opérationnels	7 497 301		4 180 986	
Dotations aux amortissements	23 351 366		11 281 216	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		**29 471 292**		**13 541 147**
Produits financiers				2 355 698
Charges financières	14 355 008		6 265 354	
VI- Résultat financier	**14 355 008**		**3 909 656**	
VII- Résultat ordinaire (V+ VI)		**15 116 284**		**9 631 491**
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	702 856		1 834 230	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**14 413 428**		**7 797 261**

المديرية الولائية للضرائب الوادي
مركز الضرائب صنف 2 الوادي
الميزانية الجبائية
مودعة بتاريخ 25 أفريل 2021
تحت رقم .....